الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 29

"الأدوات المالية: الإثبات والقياس"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 29، *الأدوات المالية: الإثبات والقياس* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
125أ	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
الهدف	1
النطاق	8-2
تعريفات	10-9
الأدوات المشتقة المدمجة	15-11
الإثبات وإلغاء الإثبات	44-16
الإثبات الأولي	16
إلغاء إثبات الأصل المالي	37-17
التحويلات المؤهلة لإلغاء الإثبات	30-26
التحويلات غير المؤهلة لإلغاء الإثبات	31
الارتباط المستمر بالأصول المحولة	37-32
جميع التحويلات	39-38
الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية	40
إلغاء إثبات الالتزام المالي	44-41
القياس	79-45
القياس الأولي للأصول المالية والالتزامات المالية	46-45
القياس اللاحق للأصول المالية	48-47
القياس اللاحق للالتزامات المالية	49
اعتبارات قياس القيمة العادلة	52-50
إعادة التصنيف	63-53
المكاسب والخسائر	66-64
الهبوط في قيمة الأصول المالية وعدم إمكانية تحصيلها	79-67
الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستنفدة	74-72
الأصول المالية المسجلة بالتكلفة	75
الأصول المالية المتاحة للبيع	79-76
التحوط	113-80
أدوات التحوط	86-81
الأدوات المؤهلة	82-81
تعيين أدوات التحوط	86-83
البنود المتحوط لها	94-87
البنود المؤهلة	89-87
تعيين البنود المالية على أنها بنود متحوط لها	91-90
تعيين البنود غير المالية على أنها بنود متحوط له	92
تعيين مجموعة من البنود على أنها بنود متحوط لها	94-93
محاسبة التحوط	113-95
تحوطات القيمة العادلة	105-99

تحوطات التدفقات النقدية	112-106
تحوطات صافي الاستثمار	113
استثناءات مؤقتة من تطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط	113أ-113س
متطلب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية	113د
إعادة تصنيف المكسب المتراكم المُثبت، أو الخسارة المتراكمة المُثبتة، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية	113هـ
تقويم الفاعلية	113و-113z
تعيين بنود مالية على أنها بنود متحوط لها	113ح-113ط
نهاية التطبيق	113ي-113س
استثناءات مؤقتة إضافية ناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي	113ع-113ض ج
المحاسبة عن التحوط	113ع-113ش
المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة	113ت-113خ
مجموعات البنود	113ذ-113ض
تعيين بنود مالية على أنها بنود متحوط لها	113ض أ- 113 ض ج
أحكام انتقالية	123-114
تاريخ السريان وأحكام انتقالية	126-124
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" في الفقرات 1-126. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 29 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 29 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 (طبعة 2022)، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. [حذفت].

النطاق

2. يجب على جميع الجهات أن تُطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية* إذا، وبالقدر الذي به:
   أ. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بتطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار؛ و
   ب. الأداة المالية هي جزء من علاقة تحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط وفقاً لهذا المعيار.

3-8. [حذفت].

تعريفات

9. تستخدم المصطلحات المعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 في هذا المعيار وفق المعاني المحددة لها في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 والفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 المصطلحات التالية:
   - التكلفة المستنفدة للأصل المالي أو الالتزام المالي؛ و
   - إلغاء الإثبات؛ و
   - المشتقة؛ و
   - طريقة معدل الفائدة الفعلي؛ و
   - معدل الفائدة الفعلي؛ و
   - أداة حقوق الملكية؛ و
   - الأصل المالي؛ و
   - الأداة المالية؛ و
   - الالتزام المالي؛ و
   - الارتباط الملزم؛ و
   - المعاملة المتوقعة؛

   ويقدمان إرشادات لتطبيق تلك التعريفات.

10. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

تعريفات متعلقة بمحاسبة التحوط

أداة التحوط هي أداة مشتقة مُعينة أو (فيما يخص التحوط لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فقط) أصل مالي غير مشتق مُعين، أو التزام مالي غير مشتق مُعين، يتوقع أن تعوض قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند متحوط له مُعين (توضح الفقرات 81-86 وفقرات إرشادات التطبيق 127-130 في ملحق أ بمزيد من التفصيل تعريف أداة التحوط).

البند المتحوط له هو أصل أو التزام أو ارتباط ملزم أو معاملة متوقعة باحتمال كبير أو صافي استثمار في عملية أجنبية والذي: (أ) يعرض الجهة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو

التدفقات النقدية المستقبلية، و (ب) مُعين على أنه متحوط له (توضح الفقرات 87-94، وفقرات إرشادات التطبيق 131-141 في ملحق أ بمزيد من التفصيل تعريف البنود المتحوط لها).

فاعلية التحوط هي درجة مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له والمنسوبة إلى المخاطر المتحوط لها بالتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط (انظر فقرات إرشادات التطبيق 145-156 في ملحق أ).

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

11-79. [حذفت].

التحوط

80. إذا كانت الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ولم تختر – على أنها سياستها المحاسبية – الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار (انظر الفقرة 177 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها أن تطبق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ومع ذلك، فيما يخص تحوط القيمة العادلة لتعرض معدل الفائدة لجزء من محفظة أصول مالية أو التزامات مالية، يجوز للجهة، وفقاً للفقرة 115 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أن تطبق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار بدلاً من تلك الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وفي تلك الحالة يجب على الجهة - أيضا - أن تطبق المتطلبات المحددة لمحاسبة تحوط القيمة العادلة لمحفظة تحوطات لمخاطر معدلات الفائدة (انظر الفقرتين 91 و100 وفقرات إرشادات التطبيق 157-175).

أدوات التحوط

الأدوات المؤهلة

81. لا يحصر هذا المعيار الظروف التي يمكن فيها تعيين الأداة المشتقة على أنها أداة تحوط في حال تم تلبية الشروط الواردة في الفقرة 98، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (انظر فقرة إرشادات التطبيق 127 في ملحق أ). ومع ذلك، فإنه يمكن تعيين الأصل المالي غير المشتق أو الالتزام المالي غير المشتق على أنه أداة تحوط فقط للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية.

82. لأغراض محاسبة التحوط، يمكن فقط تعيين الأدوات التي تنطوي على طرف خارج الجهة المعدة للقوائم المالية (أي خارج الجهة الاقتصادية أو الجهة الفردية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها) على أنها أدوات تحوط. وبالرغم من أن الجهات الفردية ضمن الجهة الاقتصادية أو الأقسام ضمن الجهة قد تبرم معاملات تحوط مع جهات أخرى ضمن الجهة الاقتصادية أو الأقسام ضمن الجهة، فإنه يتم استبعاد أي من هذه المعاملات التي تتم داخل الجهة الاقتصادية عند التوحيد. لذلك، لا تكون معاملات التحوط هذه مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية. غير أنها قد تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط في

القوائم المالية المفردة أو المنفصلة للجهات الفردية ضمن الجهة الاقتصادية شريطة أن تكون خارج الجهة الفردية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها.

تعيين أدوات التحوط

83. يكون هناك عادة قياس وحيد للقيمة العادلة لأداة التحوط بأكملها، وتكون العوامل التي تؤدي إلى التغيرات في القيمة العادلة معتمدة على بعضها البعض. وبالتالي، يتم تعيين علاقة التحوط من قبل الجهة لأداة التحوط بأكملها. والاستثناءان الوحيدان المسموح بهما هما:
أ. فصل القيمة الحقيقية عن القيمة الزمنية لعقد الخيار وتعيين التغير في القيمة الحقيقية للخيار فقط على أنه أداة تحوط واستبعاد التغير في قيمته الزمنية؛ و
ب. فصل عنصر الفائدة عن السعر الفوري لعقد آجل.

ويُسمح بهذين الاستثنائين لأنه يمكن بشكل عام قياس القيمة الحقيقية للخيار والعلاوة على العقد الآجل بشكل منفصل. ويمكن أن تكون استراتيجية التحوط الديناميكية التي تُقَوّم كلاً من القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد الخيار مؤهلة لمحاسبة التحوط.

84. يمكن تعيين نسبة من كامل أداة التحوط، مثل 50 في المائة من المبلغ الاسمي، على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط معينة. إلا أنه من غير الممكن تعيين علاقة التحوط لجزء فقط من الفترة الزمنية التي تبقى فيها أداة التحوط قائمة.

85. يمكن تعيين أداة تحوط مفردة على أنها تحوط لأكثر من نوع من المخاطر شريطة أن (أ) يمكن تحديد المخاطر المتحوط لها بوضوح، و(ب) يمكن إثبات فاعلية التحوط، و(ج) يكون من الممكن ضمان أن يكون هناك تعيين محدد لأداة التحوط ومراكز المخاطر المختلفة.

86. يمكن النظر إلى اثنتين أو أكثر من الأدوات المشتقة، أو أجزاء منها (أو في حالة التحوط من مخاطر العملة، اثنتين أو أكثر من غير الأدوات المشتقة أو أجزاء منها، أو مجموعة من الأدوات المشتقة وغير الأدوات المشتقة أو أجزاء منها)، كمجموعة واحدة وتعيينها بشكل مشترك على أنها أداة تحوط، بما في ذلك عندما تعوض المخاطرة (المخاطر) الناتجة عن بعض الأدوات المشتقة تلك الناشئة من أخرى. ومع ذلك، لا يكون طوق معدل الفائدة أو أداة مشتقة أخرى تجمع ما بين الخيار المكتوب والخيار المشترى مؤهلة كأداة تحوط إذا كانت، فعلياً، خياراً مكتوباً صافياً (تم مقابله استلام علاوة صافية). وعلى نحو مماثل، فإنه يمكن تعيين اثنتين أو أكثر من الأدوات (أو نسب منها) كأداة تحوط فقط إذا لم يكن أي منها خيارًا مكتوبًا أو خيارًا مكتوبًا صافياً.

البنود المتحوط لها

البنود المؤهلة

87. يمكن أن يكون البند المتحوط له أصلاً أو التزاماً تم إثباته، أو ارتباطاً ملزما غير مثبت، أو معاملة متوقعة محتملة بشكل كبير، أو صافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن أن يكون البند المتحوط له (أ) أصلا مفرداً، أو التزاماً، أو ارتباطاً ملزما، أو معاملة متوقعة محتملة بشكل كبير، أو صافي استثمار في عملية أجنبية، (ب) مجموعة من الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات الملزمة، أو المعاملات المتوقعة محتملة بشكل كبير، أو صافي استثمارات في عملية أجنبية ذات خصائص مخاطر مماثلة، أو (ج) في تحوط محفظة فقط لمخاطر معدل الفائدة، جزء من محفظة الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تشترك في المخاطر التي يتم التحوط لها.

88. [حذفت].

89. لأغراض محاسبة التحوط، يمكن فقط تعيين الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات الملزمة، أو معاملة متوقعة محتملة بشكل كبير مع طرف خارجي عن الجهة، على أنها بنود متحوط لها. ويمكن أن يتم تطبيق المحاسبة عن التحوط على المعاملات بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية نفسها فقط في القوائم المالية المفردة أو المنفصلة لتلك الجهات وليس في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، باستثناء القوائم المالية الموحدة للجهة الاستثمارية، كما تم تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، حيث لا يتم، في القوائم المالية الموحدة، استبعاد المعاملات بين الجهات الاستثمارية والجهات المسيطر عليها التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وكاستثناء، فإن مخاطر العملة الأجنبية لبند نقدي ضمن الجهة الاقتصادية (على سبيل المثال الذمم الدائنة/ الذمم المدينة بين جهتين مسيطرتين) يمكن أن تكون مؤهلة كبند متحوط له في القوائم المالية الموحدة، إذا نتج عنها تعرض لمكاسب أو خسائر سعر صرف العملات الأجنبية التي لا يتم استبعادها عند التوحيد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية*. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، لا يتم استبعاد كل مكاسب وخسائر سعر صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية ضمن الجهة الاقتصادية عند التوحيد، عندما يتم التعامل في بنود نقدية بين جهتين ضمن جهات اقتصادية لهما عملات وظيفية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتأهل مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير ضمن الجهة الاقتصادية على أنها بند متحوط له في القوائم المالية الموحدة، شريطة أن تقوّم المعاملة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة الداخلة في تلك المعاملة، وأن مخاطر العملة الأجنبية سوف تؤثر على الفائض أو العجز الموحد.

تعيين البنود المالية على أنها بنود متحوط لها

90. إذا كان البند المتحوط له أصلاً مالياً أو التزاماً مالياً، فإنه يمكن أن يكون بنداً متحوطًا له فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة فقط بحصة من تدفقاته النقدية أو قيمته العادلة (مثل واحد أو أكثر من تدفقات نقدية تعاقدية مختارة أو أجزاء منها أو نسبة مئوية من القيمة العادلة) شريطة أن يكون من الممكن قياس الفاعلية. على سبيل المثال، يمكن تعيين جزء قابل للتحديد والقياس بشكل منفصل من مخاطر معدل الفائدة لأصل بفائدة أو التزام بفائدة على أنها مخاطر متحوط لها (مثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر أو مكوّن معدل الفائدة المرجعي في مجموع مخاطر معدل الفائدة للأداة المالية المتحوط لها).

91. في تحوط القيمة العادلة لمخاطر معدل الفائدة الخاصة بمحفظة أصول مالية أو التزامات مالية (وفقط في مثل هذا التحوط)، يمكن تعيين الجزء المتحوط له على أساس مبلغ من العملة (مثلاً مبلغ الدولارات، أو اليورو، أو الجنيهات، أو الراندات) وليس كأصول (أو التزامات) فردية. وبالرغم من أن المحفظة يمكن أن تشمل -لأغراض إدارة المخاطر-أصولاً والتزامات، إلا أن المبلغ المُعين يكون مبلغاً من الأصول أو مبلغاً من الالتزامات. ولا يسمح بتعيين صافي المبلغ الذي يشتمل على أصول أو التزامات. ويمكن للجهة أن تتحوط لجزء من مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بهذا المبلغ المُعين. على سبيل المثال، في حالة التحوط لمحفظة تحتوي أصولاً قابلة للسداد المبكر، يمكن للجهة أن تتحوط للتغير في القيمة العادلة الذي ينسب إلى التغيير في معدل الفائدة المتحوط له على أساس تواريخ إعادة التسعير المتوقعة، وليست

التعاقدية. وعندما يكون الجزء المتحوط له مبنيا على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة، فإنه يجب إدراج الأثر الذي تتركه التغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة عند تحديد التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له. وتبعاً لذلك، فإذا تم التحوط للمحفظة التي تحتوي بنوداً قابلة للسداد المبكر بواسطة أداة مشتقة غير قابلة للسداد المبكر، تنشأ عدم الفاعلية إذا تم تعديل التواريخ التي يتوقع فيها أن يتم السداد المبكر للبنود في المحفظة المتحوط لها، أو إذا كانت التواريخ الفعلية للسداد المبكر تختلف عن تلك المتوقعة.

تعيين البنود غير المالية على أنها بنود متحوط لها

92. **إذا كان البند المتحوط له أصلا غير مالي أو التزاماً غير مالي، يجب تعيينه على أنه بند متحوط له (أ) لمخاطر العملة الأجنبية، أو (ب) بأكمله لجميع المخاطر، بسبب صعوبة عزل وقياس الجزء الملائم من التدفقات النقدية أو تغيرات القيمة العادلة الذي ينسب إلى مخاطر محددة بخلاف مخاطر العملة الأجنبية.**

تعيين مجموعة من البنود على أنها بنود متحوط لها

93. يتم تجميع الأصول المماثلة أو الالتزامات المماثلة ويتم التحوط لها كمجموعة فقط إذا اشتركت الأصول المختلفة أو الالتزامات المختلفة في المجموعة في التعرض للمخاطر المُعين على أنه متحوط له. وعلاوة على ذلك، وأن يكون من المتوقع أن يكون التغير في القيمة العادلة الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها لكل بند مفرد في المجموعة متناسبا تقريباً مع التغير الكلي في القيمة العادلة الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها الخاصة بمجموعة البنود.

94. ونظرا لأن الجهة تقوم بتقويم فاعلية التحوط من خلال مقارنة التغير في القيمة العادلة أو التدفق النقدي لأداة التحوط (أو مجموعة من أدوات التحوط المماثلة) والبند المتحوط له (أو مجموعة من البنود المتحوط لها المماثلة)، فإن مقارنة أداة تحوط مع المركز الصافي الشامل (مثلاً صافي جميع الأصول ثابتة معدل الفائدة أو الالتزامات ثابتة معدل الفائدة التي يكون لها تواريخ استحقاق مماثلة)، بدلاً من بند متحوط له محدد، لا يجعلها مؤهلةً للمحاسبة عن التحوط.

محاسبة التحوط

95. بموجب محاسبة التحوط، يتم إثبات آثار التعويض على الفائض أو العجز من التغيرات في القيم العادلة لأداة التحوط والبند المتحوط له.

96. **أنواع علاقات التحوط ثلاثة:**

أ. **تحوط القيمة العادلة: هو تحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مثبت أو لارتباط ملزم غير مثبت، أو جزء محدد من هذا الأصل أو الالتزام أو الارتباط الملزم، التي يمكن أن تعزى إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز.**

ب. **تحوط التدفق النقدي: وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي (1) يمكن أن يعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام مثبت (مثل جميع دفعات الفائدة المستقبلية على دين ذي معدل فائدة متغير أو بعضها) أو معاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير، و(2) الذي يمكن أن يؤثر على الفائض أو العجز.**

ج. تحوط صافي استثمار في عملية أجنبية كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 4.

97. يجوز المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملة الأجنبية لارتباط ملزم على أنه تحوط قيمة عادلة أو تحوط تدفق نقدي.

98. تكون علاقة التحوط مؤهلة للمحاسبة عن التحوط كما هو مبين في الفقرات 99-113، فقط، إذا تحققت جميع الشروط التالية:

أ. عند بداية التحوط، هناك تعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر بالجهة للقيام بالتحوط. ويجب أن يشمل هذا التوثيق تحديد أداة التحوط، أو البند المتحوط له، أو العملية المتحوط لها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيف ستقوم الجهة بتقويم فاعلية أداة التحوط في تعويض التعرض للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي تعزى للمخاطر المتحوط لها.

ب. يتوقع أن يكون التحوط فاعلاً إلى حد كبير (انظر فقرات إرشادات التطبيق 145-156 في ملحق أ) في تحقيق تغيرات تعويضية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تُعزى للمخاطر المتحوط لها وذلك بما يتسق مع استراتيجية إدارة المخاطر الموثقة أصلاً لعلاقة التحوط المُعينة هذه.

ج. بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي، يجب أن تكون المعاملة المتوقعة التي هي موضوع التحوط محتملة إلى حد كبير، ويجب أن تُعرِّض الجهة للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكنها في النهاية أن تؤثر على الفائض أو العجز.

د. يمكن قياس فاعلية التحوط بموثوقية، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له والقيمة العادلة لأداة التحوط بموثوقية.

هـ. يتم تقويم التحوط على أساس مستمر وتحديده بأنه فعلا عالي الفاعلية خلال فترة القوائم المالية التي تم تصنيف التحوط لها.

تحوطات القيمة العادلة

99. إذا استوفى تحوط القيمة العادلة الشروط الواردة في الفقرة 98 خلال الفترة، فإنه يجب المحاسبة عنه كما يلي:

أ. يجب أن يتم إثبات المكسب أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة (بالنسبة لأداة تحوط مشتقة) أو مكوّن العملة الأجنبية في قيمتها الدفترية والذي يتم قياسه وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4 (بالنسبة لأداة تحوط غير مشتقة) في الفائض أو العجز؛ و

ب. يجب أن تعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له بالمكسب أو الخسارة من البند المتحوط له التي تعزى للمخاطر المتحوط لها والتي يتم إثباتها في الفائض أو العجز. وينطبق ذلك إذا تم قياس البند المتحوط له – خلافاً لذلك – بالتكلفة. وينطبق إثبات المكسب أو الخسارة التي تعزى إلى المخاطر المتحوط لها في الفائض أو العجز إذا كان البند المتحوط له أصلاً ماليًّا يقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

100. بالنسبة لتحوط القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة الخاصة بجزء من محفظة أصول مالية أو التزامات مالية (وفقط في مثل هذا التحوط)، يمكن أن يستوفي المتطلب الوارد في الفقرة 99(ب) من خلال عرض المكسب أو الخسارة التي تُعزى إلى البند المتحوط له إما:

أ. في بند منفصل مفرد ضمن الأصول، بالنسبة لتلك الفترات الزمنية التي يتم فيها إعادة التسعير والتي يكون فيها البند المتحوط له أصلا؛ أو

ب. في بند منفصل مفرد ضمن الالتزامات، بالنسبة لتلك الفترات الزمنية التي يتم فيها إعادة التسعير والتي يكون فيها البند المتحوط له التزاماً.

يجب أن يتم عرض البنود المنفصلة المشار إليها في (أ) و(ب) سابقًا إلى جانب الأصول المالية أو الالتزامات المالية. ويجب أن يتم استبعاد المبالغ المتضمنة في هذه البنود المستقلة من قائمة المركز المالي عندما يتم إلغاء إثبات الأصول أو الالتزامات المرتبطة بها.

101. إذا تم التحوط فقط لمخاطر معينة لها علاقة ببند متحوط له، فإنه يتم إثبات التغيرات المثبتة بالقيمة العادلة للبند المتحوط له والتي ليس لها علاقة بالتحوط كما هو مبين في الفقرة 101 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

102. **يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التحوط المحددة في الفقرة 99 إذا:**

أ. **انقضى أجل أداة التحوط أو تمَّ بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. لهذا الغرض، لا يُعَدُّ إحلال أو تجديد أداة تحوط في صورة أداة تحوط أخرى انقضاء أو إنهاء لها إذا كان مثل هذا الإحلال أو التجديد جزءًا من استراتيجية التحوط الموثقة للجهة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لهذا الغرض ليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا:**

(1) **وافقت أطراف أداة التحوط، كنتيجة للأنظمة أو اللوائح أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل واحد أو أكثر محل الطرف المقابل الأصلي لهم ليصبح الطرف المقابل الجديد لكل واحد من الأطراف. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل هو طرف مقابل مركزي (يُسمى - أحياناً - "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو جهة أو جهات، على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، يتصرف بصفته طرف مقابل من أجل تنفيذ المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. ومع ذلك، عندما تقوم أطراف أداة التحوط بإحلال الأطراف المقابلة الأصلية لها بأطراف مقابلة مختلفة، فإن هذه الفقرة تنطبق – فقط - إذا كان كل طرف من هؤلاء الأطراف ينفذ المقاصة مع الطرف المقابل المركزي نفسه.**

(2) **كانت التغييرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف المقابل. وتقتصر مثل هذه التغييرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي كان سيتم توقعها فيما لو كانت أداة التحوط قد تمت مقاصتها في الأصل مع طرف المقاصة المقابل. وتشمل هذه التغييرات التغييرات في متطلبات الضمان الرهني، والحقوق في إجراء مقاصة بين أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة، والرسوم المفروضة.**

ب. **لم يعد التحوط مستوفيًا لضوابط محاسبة التحوط الواردة في الفقرة 98، أو**

ج. **ألغت الجهة التعيين.**

103. يتم استنفاد أي تعديل ينشأ من الفقرة 99(ب) على القيمة الدفترية للأداة المالية المتحوط لها التي تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي (أو في حالة التحوط لمحفظة لمخاطر معدل الفائدة، على بند مستقل في قائمة المركز المالي المذكور في الفقرة 100) في الفائض أو

العجز. ويمكن أن يبدأ الاستنفاد بمجرد حدوث التعديل ويجب أن يبدأ في موعد لا يتجاوز الموعد الذي يتوقف فيه تعديل البند المتحوط له للتغيرات في قيمته العادلة التي تنسب إلى المخاطر التي يتم التحوط لها. ويكون التعديل مبنياً على معدل الفائدة الفعلي المعاد حسابه في التاريخ الذي يبدأ فيه الاستنفاد. ومع ذلك، إذا كان الاستنفاد باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي تم إعادة احتسابه في حال تحوط القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة الخاصة بمحفظة أصول مالية أو التزامات مالية (وفقط في مثل هذا التحوط) هو أمر غير عملي، يتم استنفاد التعديل باستخدام طريقة القسط الثابت. ويتم استنفاد التعديل بالكامل بتاريخ استحقاق الأداة المالية أو، في حالة التحوط لمحفظة لمخاطر معدل الفائدة، بانتهاء فترة إعادة التسعير ذات العلاقة.

104. عندما يتم تعيين ارتباط ملزم غير مثبت على أنه بند متحوط له، يتم إثبات التغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة لارتباط ملزم يمكن عزوه إلى المخاطر المتحوط لها في الفائض أو العجز (انظر الفقرة 99(ب)). ويتم أيضاً إثبات التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط في الفائض أو العجز.

105. عندما تعقد الجهة ارتباطا ملزماً لشراء أصل أو تتحمل التزام والذي يعتبر بنداً متحوطاً له في تحوط القيمة العادلة، يتم تعديل القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام الناتج عن وفاء الجهة بارتباط ملزم، ليشمل التغير التراكمي في القيمة العادلة للارتباط الملزم المتعلق بالمخاطر المتحوط لها التي تم إثباتها في قائمة المركز المالي.

تحوطات التدفقات النقدية

106. **إذا استوفى تحوط التدفق النقدي الشروط الواردة في الفقرة 98 خلال الفترة، فإنه يجب أن تتم المحاسبة عنه كما يلي:**

أ. يجب إثبات الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط والذي تحدد كونه تحوط فاعل (انظر الفقرة 98) في صافي الأصول/ حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛ و

ب. يجب إثبات الجزء غير الفاعل من المكسب والخسارة في الاداة التحوط مباشرة في الفائض أو العجز.

107. بصورة أكثر تحديدًا، تتم محاسبة تحوط التدفق النقدي كما يلي:

أ. يتم تعديل المكون المنفصل لصافي الأصول/ حقوق الملكية المرتبط بالبند المتحوط له للأقل من بين ما يلي (بالمبالغ المطلقة):
   (1) المكسب أو الخسارة المتراكمة من أداة التحوط منذ بداية التحوط؛ و
   (2) التغير المتراكم في القيمة العادلة (القيمة الحالية) للتدفقات النقدية المستقبلية للبند المتحوط له من بداية التحوط؛ و

ب. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط أو مكوّن لها مُعين (والتي ليست تحوطاً فاعلاً) في الفائض أو العجز؛ و

ج. إذا استبعدت استراتيجية إدارة المخاطر الموثقة بالجهة لعلاقة تحوط معينة مكوّنا معينا للمكسب أو الخسارة أو التدفقات النقدية ذات العلاقة بأداة تحوط من تقويم فاعلية التحوط (انظر الفقرات 83، 84 و98 (أ))، فإن ذلك المكوّن المستثنى للمكسب أو الخسارة يتم إثباته بموجب الفقرة 101 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

108. إذا نتج عن التحوط لمعاملة متوقعة إثبات أصل مالي أو التزام مالي، يجب إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر ذات العلاقة التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 إلى الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المتوقعة المتحوط لها على الفائض أو العجز (مثل الفترات التي يتم فيها إثبات إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة). لكن إذا كانت الجهة تتوقع أنه لن يتم استرداد كامل أو جزء من الخسارة المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية في واحدة أو أكثر من الفترات المستقبلية، فإنه يجب عليها إعادة تصنيف المبلغ الذي يتوقع عدم استرداده إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف.

109. إذا نتج عن التحوط لمعاملة متوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو إذا أصبحت معاملة متوقعة لأصل غير مالي أو التزام غير مالي ارتباطا ملزما ينطبق عليه محاسبة تحوط القيمة العادلة، فإنه يجب على الجهة أن تطبق إما البند (أ) أو (ب) أدناه:

أ. تقوم الجهة بإعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر ذات العلاقة التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 إلى الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر خلالها الأصل الذي يتم اقتناؤه أو الالتزام الذي يتم تحمله على الفائض أو العجز (مثل الفترات التي يتم فيها إثبات الاستهلاك أو المخزون كمصروفات). ومع ذلك، إذا كانت الجهة تتوقع أنه لن يتم استرداد كامل أو جزء من الخسارة المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية في فترة أو أكثر من الفترات المستقبلية، فإنه يجب عليها إعادة تصنيف المبلغ المتوقع عدم استرداده من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف.

ب. تقوم الجهة بإزالة المكاسب والخسائر ذات العلاقة التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106، وتقوم بتضمينها في التكلفة الأولية أو قيمة دفترية أخرى للأصل أو الالتزام.

110. تطبق الجهة إما البند (أ) أو (ب) في الفقرة 109 على أنها سياستها المحاسبية وتطبقها بشكل متسق على جميع عمليات التحوط التي ترتبط بالفقرة 109.

111. بالنسبة لجميع تحوطات التدفقات النقدية بخلاف تلك التي تغطيها الفقرتان 108 و109، فإن المبالغ التي كانت قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية يجب إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المتوقعة المتحوط لها على الفائض أو العجز (مثال ذلك عندما يحدث بيع متوقع).

112. يجب على الجهة، في أي من الظروف التالية، أن تتوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التحوط المحددة في الفقرات 106-111:

أ. انقضى أجل أداة التحوط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. وفي هذه الحالة فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي تظل مثبتة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلاً (انظر الفقرة 106 (أ)) يجب أن تبقى مثبتة بشكل منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى أن تحدث المعاملة المتوقعة. وعندما تحدث المعاملة، تنطبق الفقرة 108 أو الفقرة 109 أو

الفقرة 111. ولغرض هذه الفقرة الفرعية، لا يُعد إحلال أو تجديد أداة التحوط في صورة أداة تحوط أخرى انقضاء أو إنهاء لها إذا كان مثل هذا الإحلال أو التجديد جزءًا من استراتيجية التحوط الموثقة للجهة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لغرض هذه الفقرة الفرعية ليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا:

(1) وافقت أطراف أداة التحوط، كنتيجة للأنظمة أو اللوائح أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل واحد أو أكثر محل الطرف المقابل الأصلي لهم ليصبح الطرف المقابل الجديد لكل واحد من الأطراف. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل هو طرف مقابل مركزي (يُسمى - أحياناً - "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو جهة أو جهات، على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، يتصرف بصفته طرف مقابل من أجل تنفيذ المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. ومع ذلك، عندما تقوم أطراف أداة التحوط بإحلال الأطراف المقابلة الأصلية لها بأطراف مقابلة مختلفة، فإن هذه الفقرة تنطبق – فقط - إذا كان كل طرف من هؤلاء الأطراف ينفذ المقاصة مع الطرف المقابل المركزي نفسه.

(2) كانت التغييرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف المقابل. وتقتصر مثل هذه التغييرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي كان سيتم توقعها فيما لو كانت أداة التحوط قد تمت مقاصتها في الأصل مع طرف المقاصة المقابل. وتشمل هذه التغييرات التغييرات في متطلبات الضمان الرهني، والحقوق في إجراء مقاصة بين أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة، والرسوم المفروضة.

ب. لم يعد التحوط مستوفيًا لضوابط محاسبة التحوط الواردة في الفقرة 98. وفي هذه الحالة، فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي تظل مثبتة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلاً (انظر 106 (أ)) يجب أن تبقى مثبتة بشكل منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى أن تحدث المعاملة المتوقعة. وعندما تحدث المعاملة، تنطبق الفقرة 108 أو الفقرة 109 أو الفقرة 111.

ج. لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة. وفي هذه الحالة، فإن أي مكسب أو خسارة متجمعة ذات علاقة من أداة التحوط قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلا (انظر الفقرة 106 (أ)) يجب إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف. المعاملة المتوقعة التي لم تعد محتملة بدرجة كبيرة (انظر الفقرة 98 (ج)) قد لا تزال متوقعة الحدوث.

د. ألغت الجهة التعيين. وبالنسبة لتحوطات معاملة متوقعة، فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي تظل مثبتة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلاً (انظر الفقرة 106(أ)) يجب أن تبقى مثبتة

بشكل منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى أن تحدث المعاملة المتوقعة أو تصبح لم يعد من المتوقع حدوثها. وعندما تحدث المعاملة، تنطبق الفقرة 108 أو الفقرة 109 أو الفقرة 111. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة، فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي كانت قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية يجب إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف.

تحوطات صافي الاستثمار

113. بالنسبة لتحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية –بما في ذلك التحوط لبند نقدي تتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4) – يجب أن تتم المحاسبة عنها بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية:
أ. يجب إثبات الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي تحدد كونه تحوطا فاعلا (انظر الفقرة 98) مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1)؛ و
ب. يجب إثبات الجزء غير الفاعل في الفائض أو العجز.

المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المتعلق بالجزء الفاعل من التحوط التي قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، يجب أن يتم إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف وفقاً للفقرتين 56-57 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 عند استبعاد العملية الأجنبية.

استثناءات مؤقتة من تطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط

113أ. يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 113د-113ن والفقرة 125ط على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي. وتنطبق هذه الفقرات على علاقات التحوط تلك فقط. تتأثر علاقة التحوط بإحلال معدل الفائدة المرجعي بشكل مباشر فقط إذا نشأ عن الإحلال حالات عدم تأكد حول:
أ. معدل الفائدة المرجعي (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) المعين على أنه خطر متحوط منه؛ و/أو
ب. توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له أو أداة التحوط.

113ب. لغرض تطبيق الفقرات 113د–113ن، يشير مصطلح "إحلال معدل الفائدة المرجعي" إلى إحلال معدل فائدة مرجعي على مستوى السوق، بما في ذلك استبدال معدل فائدة مرجعي بمعدل مرجعي بديل كمثل الذي ينتج عن التوصيات الموضحة في التقرير الصادر عن مجلس الاستقرار المالي في شهر يوليو 2014 بعنوان "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسة"[2].

2 يمكن الاطلاع على التقرير "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسة" من خلال الرابط http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_140722.pdf.

113ج. تقدم الفقرات 113د–113ن استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تستمر في تطبيق جميع المتطلبات الأخرى للمحاسبة عن التحوط على علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.

متطلب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية

113د. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 98(ج) والذي يقضي بوجوب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي.

إعادة تصنيف المكسب المتراكم المُثبت، أو الخسارة المتراكمة المُثبتة، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية

113هـ. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 112(ج) لتحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة لم يعد من المتوقع أن تحدث، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة للإحلال معدل الفائدة المرجعي.

تقويم الفاعلية

113و. لغرض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 98(ب) وفقرة إرشادات التطبيق 145(أ)، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها و/أو الخطر المتحوط منه (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً)، أو أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية لأداة التحوط، لم يتغير نتيجة للإحلال معدل الفائدة المرجعي.

113ز. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 98(هـ)، لا يُتطلب من الجهة إيقاف علاقة تحوط نظراً لأن النتائج الفعلية للتحوط لا تستوفي المتطلبات الواردة في فقرة إرشادات التطبيق 145(ب). وتجنبا للشك، يجب على الجهة أن تطبق الشروط الأخرى الواردة في الفقرة 98، بما في ذلك التقويم بأثر مستقبلي الوارد في الفقرة 98(ب)، لتقويم ما إذا كان يتوجب عليها إيقاف علاقة التحوط.

تعيين بنود مالية على أنها بنود متحوط لها

113ح. ما لم تنطبق الفقرة 113ط، ففيما يخص التحوط من الجزء المرجعي، غير المحدد تعاقديا، من مخاطر معدل الفائدة، يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139 – والذي يقضي بوجوب أن يكون الجزء المُعين قابلاً للتحديد بشكل منفصل – فقط في بداية علاقة التحوط.

113ط. عندما تقوم الجهة، بما يتسق مع وثائق التحوط الخاصة بها، بإعادة تعيين علاقة التحوط بشكل متكرر (أي تقوم بإيقافها والبدء فيها من جديد) نظرا لأن كل من أداة التحوط والبند المتحوط يتغيران بشكل متكرر (أي أن الجهة تستخدم عملية تفاعلية لا تظل فيها كل من البنود المتحوط لها وأدوات التحوط المستخدمة لإدارة ذلك التعرض هي نفسها لفترة طويلة)، فإنه يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139 – الذي يقضي بأن يكون الجزء المُعين قابلاً للتحديد بشكل منفصل – فقط عندما تُعين بشكل أولي البند المتحوط له في علاقة التحوط تلك. والبند المتحوط له الذي تم تقويمه في وقت تعيينه بشكل أولي في علاقة التحوط، سواء كان ذلك في وقت بداية التحوط أو في وقت لاحق، لا يُعاد تقويمه عند أي إعادة تعيين لاحقة في علاقة التحوط نفسها.

نهاية التطبيق

113ي. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113د على البند المتحوط له عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

أ. عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له؛ أو

ب. عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له جزءا منها.

113ك. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113هـ عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

أ. عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له؛ أو

ب. عندما تتم إعادة تصنيف المكسب المتراكم المثبت أو الخسارة المتراكمة المثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية فيما يتعلق بعلاقة التحوط التي تم إيقافها تلك، بالكامل إلى الفائض أو العجز.

113ل. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113و:

أ. على البند المتحوط له، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له؛ و

ب. على أداة التحوط، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن أداة التحوط.

إذا تم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له وأداة التحوط جزءا منها في وقت أبكر من التاريخ المحدد في الفقرة 113ل(أ) أو التاريخ المحدد في الفقرة 113ل(ب)، فيجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113و على علاقة التحوط تلك في تاريخ الإيقاف.

113م. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113ز عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

أ. عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن أداة التحوط؛ أو

ب. عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي يُطبق عليها الاستثناء.

113ن. عند تعيين مجموعة من البنود على أنها البند المتحوط له، أو تعيين مزيج من الأدوات المالية على أنه أداة التحوط، يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرات 113د –113ز على بند بمفرده أو على أداة مالية بمفردها وفقاً للفقرة 113ك أو 113ل أو 113م، حسب ما هو ملائم، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه و/أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن ذلك البند أو تلك الأداة المالية.

113س. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرتين 113ح و113ط عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

أ. عندما يتم إجراء التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي على جزء المخاطر غير المحدد تعاقدياً تطبيقاً للفقرة 113ع؛ أو

ب. عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي عُين فيها جزء المخاطر غير المحدد تعاقدياً.

استثناءات مؤقتة إضافية ناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي

المحاسبة عن التحوط

113ع. عندما يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 113د – 113ط على علاقة تحوط (انظر الفقرات 113ي – 113س)، يجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط تلك الذي كان موثقا في السابق ليعكس التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي، أي تكون التغييرات متسقة مع المتطلبات الواردة في الفقرات 27ب-72د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وفي هذا السياق، يجب أن يُعدل تعيين التحوط فقط لإجراء واحد أو أكثر من التغييرات الآتية:

أ. تعيين معدل مرجعي بديل (محدد تعاقدياً أو غير محدد تعاقدياً) على أنه خطر متحوط منه؛ أو

ب. تعديل وصف البند المتحوط له، بما في ذلك وصف الجزء المعين من التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها؛ أو

ج. تعديل وصف أداة التحوط؛ أو

د. تعديل وصف الكيفية التي سَتُقَوَّم بها الجهة فاعلية التحوط؛ أو

113ف. يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 113ع(ج) أيضا إذا أُستوفيت الشروط الثلاثة الآتية مجتمعة:

أ. إذا قامت الجهة بإجراء تغيير يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي باستخدام منهج آخر بخلاف تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط (على النحو الموضح في الفقرة 72ب من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ب. إذا لم يتم إلغاء إثبات أداة التحوط الأصلية؛ و

ج. إذا كان المنهج الذي تم اختياره يكافئ اقتصادياً تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط الأصلية (على النحو الموضح في الفقرتين 72ج و72د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

113ص. قد يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 113د – 113ط في أوقات مختلفة. ولذلك، قد يُتطلب من الجهة، عند تطبيق الفقرة 113ع، أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقات التحوط لديها في أوقات مختلفة، أو قد يُتطلب منها أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة تحوط أكثر من مرة. عندما، وفقط عندما، يتم إجراء مثل هذا التغيير في تعيين التحوط، يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 113ت – 113ض ب حسبما يكون منطبقاً. ويجب على الجهة أيضاً أن تطبق الفقرة 99 (فيما يخص تحوط القيمة العادلة) أو الفقرة 107 (فيما يخص تحوط التدفقات النقدية) للمحاسبة عن أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له أو أداة التحوط.

113ق. يجب على الجهة أن تعدل علاقة التحوط وفقا لمتطلبات الفقرة 113ع فيما لا يتجاوز نهاية فترة القوائم المالية التي يتم فيها إجراء تغيير يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي على الخطر المتحوط منه أو البند المتحوط له أو أداة التحوط. وتجنباً للشك، فإن مثل هذا التعديل على التعيين الرسمي لعلاقة التحوط لا يمثل إيقافا لعلاقة التحوط ولا تعيينا لعلاقة تحوط جديدة.

113ت. إذا أُجريت تغييرات إضافة إلى تلك التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي على الأصل المالي أو الالتزام المالي المعين في علاقة التحوط (على النحو الموضح في الفقرات 72ب-72د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) أو على تعيين علاقة التحوط (على النحو الذي تتطلبه

الفقرة 113ع)، فيجب على الجهة أن تطبق أولاً المتطلبات المنطبقة في هذا المعيار لتحديد ما إذا كانت تلك التغييرات الإضافية ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط. وإذا كانت التغييرات الإضافية لا ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط، فيجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط على النحو المحدد في الفقرة 113ع.

113ش. تقدم الفقرات 113ت – 113ض ج استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تطبق جميع المتطلبات الأخرى للمحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار، بما في ذلك ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 98، على علاقات التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.

المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة

تقويم الفاعلية بأثر رجعي

113ت. لغرض تقويم الفاعلية بأثر رجعي لعلاقة تحوط على أساس تراكمي تطبيقا للفقرة 98(هـ) ولهذا الغرض فقط، يجوز للجهة أن تختار إعادة تعيين التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للبند المتحوط له وأداة التحوط إلى الصفر عندما تتوقف عن تطبيق الفقرة 113ز وفقا لمتطلبات الفقرة 113م. ويتم هذا الاختيار بشكل منفصل لكل علاقة تحوط (أي، على أساس علاقة التحوط الفردية).

تحوطات التدفقات النقدية

113ث. لغرض تطبيق الفقرة 108، فعندما تقوم الجهة بتعديل وصف البند المتحوط له وفقا لمتطلبات الفقرة 113ع(ب)، فإن المكسب المتراكم أو الخسارة المتراكمة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يجب اعتباره/ها مستنداً/مستندة إلى المعدل المرجعي البديل الذي تُحدد بناءً عليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.

113خ. فيما يخص علاقة التحوط التي تم إيقافها، فعندما يتم تغيير معدل الفائدة المرجعي الذي كانت التدفقات النقدية المتحوط لها مستندة إليه وفقا لما يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي، ولغرض تطبيق الفقرة 112(ج) لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها يتوقع حدوثها، يجب اعتبار المبلغ المتراكم ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية لعلاقة التحوط تلك مستنداً إلى المعدل المرجعي البديل الذي ستستند إليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.

مجموعات البنود

113ذ. عندما تطبق الجهة الفقرة 113ع على مجموعات من البنود معينة على أنها بنود متحوط لها في تحوط للقيمة عادلة أو تحوط للتدفقات النقدية، يجب على الجهة تخصيص البنود المتحوط لها لمجموعات فرعية بناً على المعدل المرجعي الذي يتم التحوط منه وتعيين المعدل المرجعي على أنه الخطر المتحوط منه لكل مجموعة فرعية. فعلى سبيل المثال، في علاقة التحوط التي يتم التحوط فيها لمجموعة من البنود ضد التغيرات في معدل فائدة مرجعي يخضع لإحلال معدل الفائدة المرجعي، يمكن تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لبعض البنود في المجموعة لتتخذ معدلا مرجعيا بديلا مرجعا لها قبل تغيير البنود الأخرى في المجموعة. وفي هذا المثال، ستقوم الجهة عند تطبيق الفقرة 113ع بتعيين المعدل المرجعي البديل على أنه الخطر المتحوط منه لتلك المجموعة الفرعية ذات الصلة من البنود المتحوط لها. وستستمر الجهة في تعيين معدل الفائدة المرجعي الحالي على أنه الخطر المتحوط منه للمجموعة الفرعية الأخرى من البنود المتحوط لها إلى أن يتم تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لتلك البنود لتتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعا لها أو إلى أن تنقضي مدة البنود وتُستبدل ببنود متحوط لها تتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعا لها.

113ض. يجب على الجهة أن تُقوم بشكل منفصل ما إذا كانت كل مجموعة فرعية تستوفي المتطلبات الواردة في الفقرتين 87 و93 لتكون بنداً متحوطاً له مؤهلاً. وإذا لم تستوف أية مجموعة فرعية المتطلبات الواردة في الفقرتين 87 و93، فيجب على الجهة إيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي لعلاقة التحوط في مجملها. ويجب على الجهة أيضا تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 99 أو 107 للمحاسبة عن عدم الفاعلية المتعلقة بعلاقة التحوط في مجملها.

تعيين بنود مالية على أنها بنود متحوط لها

113ض أ. المعدل المرجعي البديل المُعين على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً ولا يمكن تحديده بشكل منفصل (انظر الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139) في التاريخ الذي يتم فيه تعيينه، يجب اعتبار أنه قد استوفى ذلك المتطلب في ذلك التاريخ إذا، وفقط إذا، كانت الجهة تتوقع بدرجة معقولة أن المعدل المرجعي البديل سيكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً. وتنطبق الفترة البالغة 24 شهراً على كل معدل مرجعي بديل بشكل منفصل وتبدأ من التاريخ الذي تعين فيه الجهة المعدل المرجعي البديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة (أي أن الفترة البالغة 24 شهراً تنطبق على أساس كل معدل على حدة).

113ض ب. إذا توقعت الجهة بدرجة معقولة، في وقت لاحق، أن المعدل المرجعي البديل لن يكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً من تاريخ تعيين الجهة له على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، فيجب على الجهة أن تتوقف عن تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 113ض أ على ذلك المعدل المرجعي البديل وإيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التقويم وذلك فيما يخص جميع علاقات التحوط التي تم فيها تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً.

113ض ج. إضافةً لعلاقات التحوط المحددة في الفقرة 113ع، يجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين 113ض أ و113ض ب على علاقات التحوط الجديدة التي يتم فيها تعيين معدل مرجعي بديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً (انظر الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139) عندما لا يكون جزء المخاطر ذلك قابلاً للتحديد بشكل منفصل في تاريخ تعيينه بسبب إحلال معدل الفائدة المرجعي.

أحكام انتقالية

114. [حذفت].

115. [حذفت].

116. [حذفت].

117. [حذفت].

118. [حذفت].

119. [حذفت].

120. [حذفت].

121. [حذفت].

122. [حذفت].

123. [حذفت].

تاريخ السريان وأحكام انتقالية

124. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

125. لا يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022، ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30.

125أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].

125ط. أضيفت الفقرات 113أ-113ن بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي على علاقات التحوط تلك التي تكون قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها هذه التعديلات لأول مرة أو التي يتم تعيينها بعد ذلك، وعلى المكسب المثبت أو الخسارة المثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية الذي كان قائمة أو التي كانت قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها هذه التعديلات لأول مرة.

125ي. أضيفت الفقرات 113س-113ض ج والفقرات 125ك-125م بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 125ك-125م.

125ك. يجب على الجهة أن تُعين علاقة التحوط الجديدة (على سبيل المثال، على النحو الموضح في الفقرة 113ض ج) بأثر مستقبلي فقط (أي، يُحظر على الجهة تعيين علاقة جديدة للمحاسبة عن التحوط في الفترات السابقة). ومع ذلك، يجب على الجهة إعادة تفعيل علاقة التحوط التي تم إيقافها إذا، وفقط إذا، أستوفيا الشرطان الآتيان:

أ. إذا كانت الجهة قد أوقفت علاقة التحوط تلك بسبب التغييرات التي تطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي وحدها دون غيرها، ولم يكن سيُتطلب منها إيقاف علاقة التحوط تلك فيما لو كانت هذه التعديلات قد طُبقت في ذلك الوقت؛ و

ب. إذا كانت علاقة التحوط تلك التي تم إيقافها تستوفي، في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة هذه التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات)، ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (بعد أخذ هذه التعديلات في الحسبان).

125ل. إذا قامت الجهة، عند تطبيق الفقرة 125ك، بإعادة تفعيل علاقة تحوط تم إيقافها، فيجب على الجهة قراءة الإشارات الواردة في الفقرتين 113ض أ و113ض ب إلى التاريخ الذي يتم فيه تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، على أنها تشير إلى تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات (أي إن الفترة البالغة 24 شهراً لذلك المعدل المرجعي البديل المعين على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً تبدأ من تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات).

125م. لا يُتطلب من الجهة إعادة عرض الفترات السابقة لإظهار أثر تطبيق هذه التعديلات. ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات ضمن الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية (أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات.

126. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة
معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. ملحق (أ): إرشادات التطبيق
6. ملحق (ب): إعادة تقويم الأدوات المشتقة المدمجة
7. ملحق (ج): تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
8. إرشادات التنفيذ
9. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أيِّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في الدليل المشار إليه، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل؛ بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة ، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "الأدوات المالية: الإثبات والقياس"

وبهدف اقتراح معيار "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" الملائم؛ أجريت دراسةٌ لمعيار "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد مشروع معيار "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 (طبعة 2022)، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، جرى إعداد استبيان إلكتروني وتوزيعه على عدد 189 جهة، واستُلمت إجابات 154 جهة، كما رُتبتْ زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 12% من الجهات لديها استثمارات مالية، و 3% من الجهات تقوم بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة، و 1% من الجهات تقوم بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي، و 3% من الجهات لديها أو تنوي إصدار أدوات مالية (صكوك، سندات). وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الابحاث	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل لدى الجهة استثمارات مالية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بالاقتراض بعملات أجنبية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الابحاث	جميع الجهات	
هل لدى الجهة حاليًا أو تنوي إصدار أدوات مالية (صكوك، سندات)؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	14	0

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة القطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على اهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	الهيئة العامة للطيران المدني	9	قطاع التعليم	جامعة تبوك
2	التجهيزات الأساسية والنقل	مؤسسة البريد السعودي	10	قطاع التعليم	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
3	التجهيزات الأساسية والنقل	صندوق التنمية العقارية	11	قطاع التعليم	الإدارة المالية جامعة بيشة
4	قطاع البلديات	أمانة منطقة المدينة المنورة	12	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
5	قطاع البلديات	أمانة منطقة نجران	13	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للأوقاف
6	قطاع البلديات	أمانه العاصمة المقدسة	14	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للأعلام المرئي المسموع
7	قطاع البلديات	أمانه محافظه جده	15	قطاع الموارد الاقتصادية	بنك التنمية الاجتماعية
8	قطاع البلديات	أمانة منطقة حائل			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقًا مع نظيره الدولي، وأُستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	**124. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.**	124. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	**125. لا يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022، ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30.**	125. An entity shall not apply this Standard before January 1, 2013, unless it also applies IPSAS 28 and IPSAS 30.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة	**125أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125A. Paragraph 2 was amended by IPSAS 32, *Service Concession Arrangements: Grantor* issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and at the same time apply IPSAS 32, the amendments to paragraphs 6 and 42A of IPSAS 5, the amendments to paragraphs 5, 7 and 107C of IPSAS 17 and the amendments to paragraphs 6 and 132A of IPSAS 31.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	125ب. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125B. Paragraphs 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 124 and 126 were amended by IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	125ج. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125C. IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements* and IPSAS 37, *Joint Arrangements*, issued in January 2015, amended paragraphs 2(a), 17, 89, AG2, AG14, AG51–53 and C2. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على	125د. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125D. Paragraph AG8 was amended by *Improvements to IPSASs 2015* issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.		حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
125E. Paragraphs 7 and 8 were deleted by *The Applicability of IPSASs*, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	125هـ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
125F. Paragraph 2 was amended by IPSAS 39, *Employee Benefits*, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	125و. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
125G. Paragraphs 2, AG35, AG131 and B4 were amended by IPSAS 40, *Public Sector Combinations*, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1,	125ز. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.		
125H. Paragraphs 2, 9, 10, 80, 98, 99, 101, 102, 107, 108, 109, 111, 112, 113, AG128, AG157 and AG161 were amended, paragraph AG156A was added and paragraphs 1, 3, 4, 5, 6, 11–79, 88, AG1–AG126 and AG129 were deleted by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	125ج. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
125I. Paragraphs 113A–113N were added by *Improvements to IPSAS*, 2021, issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact. An entity shall apply these amendments retrospectively to those hedging relationships that existed at the beginning of the reporting period in which an entity first applies these amendments or were designated thereafter, and to the gain or loss recognized in net assets/equity that existed	125ط. **أضيفت الفقرات 113أ-113ن بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي على علاقات التحوط تلك التي تكون قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها هذه التعديلات لأول مرة أو التي يتم تعيينها بعد ذلك، وعلى المكسب المثبت أو الخسارة المثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية الذي كان قائمة أو التي كانت قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها هذه التعديلات لأول مرة.**	حذفت الأحكام المتعلقة بتاريخ سريان التعديلات لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		at the beginning of the reporting period in which an entity first applies these amendments.
حذفت الأحكام المتعلقة بتاريخ سريان التعديلات لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	125ي. أضيفت الفقرات 113س-113ض ج والفقرات 125ك-125م بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 125ك-125م.	125J. Paragraphs 113O–113ZC, 125K–125M were added by *Improvements to IPSAS, 2021*, issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact. An entity shall apply these amendments retrospectively in accordance with IPSAS 3, except as specified in paragraphs 125K–125M.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. [Deleted].	1. [حذفت].	لا	
Scope	النطاق		
2. This Standard shall be applied by all entities to all financial instruments within the scope of IPSAS 41, *Financial Instruments* if, and to the extent that: a. IPSAS 41 permits the hedge accounting requirements of thisStandard to be applied; and b. The financial instrument is part of a hedging relationship thatqualifies for hedge accounting in accordance with this Standard.	2. يجب على جميع الجهات أن تُطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية* إذا، وبالقدر الذي به: أ. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بتطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار؛ و ب. الأداة المالية هي جزء من علاقة تحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط وفقاً لهذا المعيار.	لا	
3-8. [Deleted].	3-8. [حذفت].	لا	
Definitions	تعريفات		
9. The terms defined in IPSAS 28 and IPSAS 41 are used in this Standard with the meanings specified in paragraph 9 of IPSAS 28 and paragraph 9 of IPSAS 41. IPSAS 28 and IPSAS 41 define the following terms: • Amortized cost of a financial asset or financial liability; • Derecognition;	9. تستخدم المصطلحات المعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 في هذا المعيار وفق المعاني المحددة لها في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 والفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 المصطلحات التالية:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
• Derivative; • Effective interest method; • Effective interest rate; • Equity instrument; • Financial asset; • Financial instrument; • Financial liability; • Firm commitment; • Forecast transaction; and provide guidance on applying those definitions.	• التكلفة المستنفدة للأصل المالي أو الالتزام المالي؛ و • إلغاء الإثبات؛ و • المشتقة؛ و • طريقة معدل الفائدة الفعلي؛ و • معدل الفائدة الفعلي؛ و • إداة حقوق الملكية؛ و • الأصل المالي؛ و • الأداة المالية؛ و • الالتزام المالي؛ و • الارتباط الملزم؛ و • المعاملة المتوقعة؛ ويقدمان إرشادات لتطبيق تلك التعريفات.		
10. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: *Definitions relating to hedge accounting* A hedging instrument is a designated derivative or (for a hedge of the risk of changes in foreign currency exchange rates only) a designated non-derivative financial asset or non-derivative financial liability whose fair value or cash flows are expected to offset changes in the fair value or cash flows of a designated hedged item (paragraphs 81–86 and Appendix A paragraphs	10. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: *تعريفات متعلقة بمحاسبة التحوط* أداة التحوط هي أداة مشتقة مُعينة أو (فيما يخص التحوط لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فقط) أصل مالي غير مشتق مُعين، أو التزام مالي غير مشتق مُعين، يتوقع أن تعوض قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند متحوط له مُعين (توضح الفقرات 81-86 وفقرات إرشادات	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التطبيق 127-130 في ملحق أ بمزيد من التفصيل تعريف أداة التحوط). البند المتحوط له هو أصل أو التزام أو ارتباط ملزم أو معاملة متوقعة باحتمال كبير أو صافي استثمار في عملية أجنبية والذي: (أ) يعرض الجهة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية، و (ب) مُعين على أنه متحوط له (توضح الفقرات 87-94، وفقرات إرشادات التطبيق 131-141 في ملحق أ بمزيد من التفصيل تعريف البنود المتحوط لها). فاعلية التحوط هي درجة مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له والمنسوبة إلى المخاطر المتحوط لها بالتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط (انظر فقرات إرشادات التطبيق 145-156 في ملحق أ). وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات	AG127–AG130 elaborate on the definition of a hedging instrument). A hedged item is an asset, liability, firm commitment, highly probable forecast transaction or net investment in a foreign operation that (a) exposes the entity to risk of changes in fair value or future cash flows and (b) is designated as being hedged (paragraphs 87–94 and Appendix A paragraphs AG131–AG141 elaborate on the definition of hedged items). Hedge effectiveness is the degree to which changes in the fair value or cash flows of the hedged item that are attributable to a hedged risk are offset by changes in the fair value or cash flows of the hedging instrument (see Appendix A paragraphs AG145–AG156). Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		
11-79. [Deleted].	11-79. [حذفت].		
Hedging	التحوط		
80. If an entity applies IPSAS 41 and has not chosen as its accounting policyto continue to apply the hedge accounting requirements of this Standard (see paragraph 177 of IPSAS 41), it shall apply the hedge accounting requirements in paragraphs 113–155 of IPSAS 41. However, for a fair value hedge of the interest rate exposure of a portion of a portfolio of financial assets or financial liabilities, an entity may, in accordance withparagraph 115 of IPSAS 41, apply the hedge accounting requirements inthis Standard instead of those in IPSAS 41. In that case the entity must also apply the specific requirements for fair value hedge accounting for aportfolio hedge of interest rate risk (see paragraphs 91, 100 and AG157–AG175).	80. إذا كانت الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ولم تختر – على أنها سياستها المحاسبية – الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار (انظر الفقرة 177 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها أن تطبق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ومع ذلك، فيما يخص تحوط القيمة العادلة لتعرض معدل الفائدة لجزء من محفظة أصول مالية أو التزامات مالية، يجوز للجهة، وفقاً للفقرة 115 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أن تطبق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار بدلاً من تلك الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وفي تلك الحالة يجب على الجهة - أيضا - أن تطبق المتطلبات المحددة لمحاسبة تحوط القيمة العادلة لمحفظة تحوطات لمخاطر معدلات الفائدة (انظر الفقرتين 91 و100 وفقرات إرشادات التطبيق 157-175).	لا	
Hedging Instruments	أدوات التحوط		
Qualifying Instruments	*الأدوات المؤهلة*		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
81. This Standard does not restrict the circumstances in which a derivative may be designated as a hedging instrument provided the conditions in paragraph 98 are met, except for some written options (see Appendix A paragraph AG127). However, a non-derivative financial asset or non-derivative financial liability may be designated as a hedging instrument only for a hedge of a foreign currency risk.	81. لا يحصر هذا المعيار الظروف التي يمكن فيها تعيين الأداة المشتقة على أنها أداة تحوط في حال تم تلبية الشروط الواردة في الفقرة 98، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (انظر فقرة إرشادات التطبيق 127 في ملحق أ). ومع ذلك، فإنه يمكن تعيين الأصل المالي غير المشتق أو الالتزام المالي غير المشتق على أنه أداة تحوط فقط للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية.	لا	
82. For hedge accounting purposes, only instruments that involve a party external to the reporting entity (i.e., external to the economic entity or individual entity that is being reported on) can be designated as hedging instruments. Although individual entities within an economic entity or divisions within an entity may enter into hedging transactions with other entities within the economic entity or divisions within the entity, any such transactions within the economic entity are eliminated on consolidation. Therefore, such hedging transactions do not qualify for hedge accounting in the consolidated financial statements of the economic entity. However, they may qualify for hedge accounting in the individual	82. لأغراض محاسبة التحوط، يمكن فقط تعيين الأدوات التي تنطوي على طرف خارج الجهة المعدة للقوائم المالية (أي خارج الجهة الاقتصادية أو الجهة الفردية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها) على أنها أدوات تحوط. وبالرغم من أن الجهات الفردية ضمن الجهة الاقتصادية أو الأقسام ضمن الجهة قد تبرم معاملات تحوط مع جهات أخرى ضمن الجهة الاقتصادية أو الأقسام ضمن الجهة، فإنه يتم استبعاد أي من هذه المعاملات التي تتم داخل الجهة الاقتصادية عند التوحيد. لذلك، لا تكون معاملات التحوط هذه مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية. غير أنها قد تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية المفردة أو المنفصلة للجهات الفردية ضمن الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
or separate financial statements of individual entities within the economic entity provided that they are external to the individual entity that is being reported on.	الاقتصادية شريطة أن تكون خارج الجهة الفردية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها.		
Designation of Hedging Instruments	*تعيين أدوات التحوط*		
83. There is normally a single fair value measure for a hedging instrument in its entirety, and the factors that cause changes in fair value are co-dependent. Thus, a hedging relationship is designated by an entity for a hedging instrument in its entirety. The only exceptions permitted are: a. Separating the intrinsic value and time value of an option contract and designating as the hedging instrument only the change in intrinsic value of an option and excluding change in its time value; and b. Separating the interest element and the spot price of a forward contract. These exceptions are permitted because the intrinsic value of the option and the premium on the forward can generally be measured separately. A dynamic hedging strategy that assesses both the intrinsic value and time value of	83. يكون هناك عادة قياس وحيد للقيمة العادلة لأداة التحوط بأكملها، وتكون العوامل التي تؤدي إلى التغيرات في القيمة العادلة معتمدة على بعضها البعض. وبالتالي، يتم تعيين علاقة التحوط من قبل الجهة لأداة التحوط بأكملها. والاستثناءان الوحيدان المسموح بهما هما: أ. فصل القيمة الحقيقية عن القيمة الزمنية لعقد الخيار وتعيين التغير في القيمة الحقيقية للخيار فقط على أنه أداة تحوط واستبعاد التغير في قيمته الزمنية؛ و ب. فصل عنصر الفائدة عن السعر الفوري لعقد آجل. ويُسمح بهذين الاستثنائين لأنه يمكن بشكل عام قياس القيمة الحقيقية للخيار والعلاوة على العقد الآجل بشكل منفصل. ويمكن أن تكون استراتيجية التحوط الديناميكية التي تُقَوّم كلاً من القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد الخيار مؤهلة لمحاسبة التحوط.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
an option contract can qualify for hedge accounting.			
84. A proportion of the entire hedging instrument, such as 50 percent of the notional amount, may be designated as the hedging instrument in a hedging relationship. However, a hedging relationship may not be designated for only a portion of the time period during which a hedging instrument remains outstanding.	84. يمكن تعيين نسبة من كامل أداة التحوط، مثل 50 في المائة من المبلغ الاسمي، على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط معينة. إلا أنه من غير الممكن تعيين علاقة التحوط لجزء فقط من الفترة الزمنية التي تبقى فيها أداة التحوط قائمة.	لا	
85. A single hedging instrument may be designated as a hedge of more than one type of risk provided that (a) the risks hedged can be identified clearly; (b) the effectiveness of the hedge can be demonstrated; and (c) it is possible to ensure that there is specific designation of the hedging instrument and different risk positions.	85. يمكن تعيين أداة تحوط مفردة على أنها تحوط لأكثر من نوع من المخاطر شريطة أن (أ) يمكن تحديد المخاطر المتحوط لها بوضوح، و(ب) يمكن إثبات فاعلية التحوط، و(ج) يكون من الممكن ضمان أن يكون هناك تعيين محدد لأداة التحوط ومراكز المخاطر المختلفة.	لا	
86. Two or more derivatives, or proportions of them (or, in the case of a hedge of currency risk, two or more non-derivatives or proportions of them, or a combination of derivatives and non-derivatives or proportions of them), may be viewed in combination and jointly designated as the hedging instrument, including when the risk(s) arising from some derivatives offset(s) those arising from	86. يمكن النظر إلى اثنتين أو أكثر من الأدوات المشتقة، أو أجزاء منها (أو في حالة التحوط من مخاطر العملة، اثنتين أو أكثر من غير الأدوات المشتقة أو أجزاء منها، أو مجموعة من الأدوات المشتقة وغير الأدوات المشتقة أو أجزاء منها)، كمجموعة واحدة وتعيينها بشكل مشترك على أنها أداة تحوط، بما في ذلك عندما تعوض المخاطرة (المخاطر) الناتجة عن بعض الأدوات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
others. However, an interest rate collar or other derivative instrument that combines a written option and a purchased option does not qualify as a hedging instrument if it is, in effect, a net written option (for which a net premium is received). Similarly, two or more instruments (or proportions of them) may be designated as the hedging instrument only if none of them is a written option or a net written option.	المشتقة تلك الناشئة من أخرى. ومع ذلك، لا يكون طوق معدل الفائدة أو أداة مشتقة أخرى تجمع ما بين الخيار المكتوب والخيار المشترى مؤهلة كأداة تحوط إذا كانت، فعلياً، خياراً مكتوباً صافياً (تم مقابله استلام علاوة صافية). وعلى نحو مماثل، فإنه يمكن تعيين اثنتين أو أكثر من الأدوات (أو نسب منها) كأداة تحوط فقط إذا لم يكن أي منها خيارًا مكتوبًا أو خيارًا مكتوبًا صافياً.		
Hedged Items	**البنود المتحوط لها**		
Qualifying Items	*البنود المؤهلة*		
87. A hedged item can be a recognized asset or liability, an unrecognized firm commitment, a highly probable forecast transaction or a net investment in a foreign operation. The hedged item can be (a) a single asset, liability, firm commitment, highly probable forecast transaction or net investment in a foreign operation, (b) a group of assets, liabilities, firm commitments, highly probable forecast transactions or net investments in foreign operations with similar risk characteristics, or (c) in a portfolio hedge of interest rate risk only, a portion of the portfolio of	87. يمكن أن يكون البند المتحوط له أصلاً أو التزاماً تم إثباته، أو ارتباطاً ملزما غير مثبت، أو معاملة متوقعة محتملة بشكل كبير، أو صافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن أن يكون البند المتحوط له (أ) أصلا مفرداً، أو التزاماً، أو ارتباطاً ملزما، أو معاملة متوقعة محتملة بشكل كبير، أو صافي استثمار في عملية أجنبية، (ب) مجموعة من الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات الملزمة، أو المعاملات المتوقعة محتملة بشكل كبير، أو صافي استثمارات في عملية أجنبية ذات خصائص مخاطر مماثلة، أو (ج) في تحوط محفظة فقط لمخاطر معدل الفائدة، جزء من محفظة الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تشترك فى المخاطر التى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial assets or financial liabilities that share the risk being hedged.	يتم التحوط لها.		
88. [Deleted].	88. [حذفت].	لا	
89. For hedge accounting purposes, only assets, liabilities, firm commitments or highly probable forecast transactions that involve a party external to the entity can be designated as hedged items. It follows that hedge accounting can be applied to transactions between entities in the same economic entity only in the individual or separate financial statements of those entities and not in the consolidated financial statements of the economic entity except for the consolidated financial statements of an investment entity, as defined in IPSAS 35, where transactions between an investment entity and its controlled entities measured at fair value through surplus or deficit will not be eliminated in the consolidated financial statements. As an exception, the foreign currency risk of monetary item within an economic entity (e.g., a payable/ receivable between two controlled entities) may qualify as a hedged item in the consolidated financial statements if it results in an exposure to foreign exchange rate gains or losses	89. لأغراض محاسبة التحوط، يمكن فقط تعيين الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات الملزمة، أو معاملة متوقعة محتملة بشكل كبير مع طرف خارجي عن الجهة، على أنها بنود متحوط لها. ويمكن أن يتم تطبيق المحاسبة عن التحوط على المعاملات بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية نفسها فقط في القوائم المالية المفردة أو المنفصلة لتلك الجهات وليس في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، باستثناء القوائم المالية الموحدة للجهة الاستثمارية، كما تم تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، حيث لا يتم، في القوائم المالية الموحدة، استبعاد المعاملات بين الجهات الاستثمارية والجهات المسيطر عليها التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وكاستثناء، فإن مخاطر العملة الأجنبية لبند نقدي ضمن الجهة الاقتصادية (على سبيل المثال الذمم الدائنة/ الذمم المدينة بين جهتين مسيطرتين) يمكن أن تكون مؤهلة كبند متحوط له في القوائم المالية الموحدة، إذا نتج عنها تعرض لمكاسب أو خسائر سعر صرف العملات الأجنبية التي لا يتم استبعادها عند التوحيد وفقاً لمعيار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
that are not fully eliminated on consolidation in accordance with IPSAS 4, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates. In accordance with IPSAS 4, foreign exchange rate gains and losses on monetary items within an economic entity are not fully eliminated on consolidation when the monetary item is transacted between two entities within the economic entity that have different functional currencies. In addition, the foreign currency risk of a highly probable forecast transaction within the economic entity may qualify as a hedged item in consolidated financial statements provided that the transaction is denominated in a currency other than the functional currency of the entity entering into that transaction and the foreign currency risk will affect consolidated surplus or deficit.	المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية*. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، لا يتم استبعاد كل مكاسب وخسائر سعر صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية ضمن الجهة الاقتصادية عند التوحيد، عندما يتم التعامل في بنود نقدية بين جهتين ضمن جهات اقتصادية لهما عملات وظيفية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتأهل مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير ضمن الجهة الاقتصادية على أنها بند متحوط له في القوائم المالية الموحدة، شريطة أن تقوّم المعاملة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة الداخلة في تلك المعاملة، وأن مخاطر العملة الأجنبية سوف تؤثر على الفائض أو العجز الموحد.		
Designation of Financial Items as Hedged Items	*تعيين البنود المالية على أنها بنود متحوط لها*		
90. If the hedged item is a financial asset or financial liability, it may be a hedged item with respect to the risks associated with only a portion of its cash flows or fair value (such as one or more selected contractual cash flows or portions of them or a percentage of the fair value) provided that	90. إذا كان البند المتحوط له أصلاً مالياً أو التزاماً مالياً، فإنه يمكن أن يكون بنداً متحوطًا له فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة فقط بحصة من تدفقاته النقدية أو قيمته العادلة (مثل واحد أو أكثر من تدفقات نقدية تعاقدية مختارة أو أجزاء منها أو نسبة مئوية من القيمة العادلة) شريطة أن يكون	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
effectiveness can be measured. For example, an identifiable and separately measurable portion of the interest rate exposure of an interest-bearing asset or interest-bearing liability may be designated as the hedged risk (such as a risk-free interest rate or benchmark interest rate component of the total interest rate exposure of a hedged financial instrument).	من الممكن قياس الفاعلية. على سبيل المثال، يمكن تعيين جزء قابل للتحديد والقياس بشكل منفصل من مخاطر معدل الفائدة لأصل بفائدة أو التزام بفائدة على أنها مخاطر متحوط لها (مثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر أو مكوّن معدل الفائدة المرجعي في مجموع مخاطر معدل الفائدة للأداة المالية المتحوط لها).		
91. In a fair value hedge of the interest rate exposure of a portfolio of financial assets or financial liabilities (and only in such a hedge), the portion hedged may be designated in terms of an amount of a currency (e.g., an amount of dollars, euro, pounds or rand) rather than as individual assets (or liabilities). Although the portfolio may, for risk management purposes, include assets and liabilities, the amount designated is an amount of assets or an amount of liabilities. Designation of a net amount including assets and liabilities is not permitted. The entity may hedge a portion of the interest rate risk associated with this designated amount. For example, in the case of a hedge of a portfolio containing prepayable assets, the entity may hedge the change in fair value that is	91. في تحوط القيمة العادلة لمخاطر معدل الفائدة الخاصة بمحفظة أصول مالية أو التزامات مالية (وفقط في مثل هذا التحوط)، يمكن تعيين الجزء المتحوط له على أساس مبلغ من العملة (مثلاً مبلغ الدولارات، أو اليورو، أو الجنيهات، أو الراندات) وليس كأصول (أو التزامات) فردية. وبالرغم من أن المحفظة يمكن أن تشمل -لأغراض إدارة المخاطر- أصولاً والتزامات، إلا أن المبلغ المُعين يكون مبلغاً من الأصول أو مبلغاً من الالتزامات. ولا يسمح بتعيين صافي المبلغ الذي يشتمل على أصول أو التزامات. ويمكن للجهة أن تتحوط لجزء من مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بهذا المبلغ المُعين. على سبيل المثال، في حالة التحوط لمحفظة تحتوي أصولاً قابلة للسداد المبكر، يمكن للجهة أن تتحوط للتغير في القيمة العادلة الذي ينسب إلى التغيير في معدل الفائدة المتحوط له على أساس تواريخ	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
attributable to a change in the hedged interest rate on the basis of expected, rather than contractual, repricing dates. When the portion hedged is based on expected repricing dates, the effect that changes in the hedged interest rate have on those expected repricing dates shall be included when determining the change in the fair value of the hedged item. Consequently, if a portfolio that contains prepayable items is hedged with a non-prepayable derivative, ineffectiveness arises if the dates on which items in the hedged portfolio are expected to prepay are revised, or actual prepayment dates differ from those expected.	إعادة التسعير المتوقعة، وليست التعاقدية. وعندما يكون الجزء المتحوط له مبنيا على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة، فإنه يجب إدراج الأثر الذي تتركه التغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة عند تحديد التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له. وتبعاً لذلك، فإذا تم التحوط للمحفظة التي تحتوي بنوداً قابلة للسداد المبكر بواسطة أداة مشتقة غير قابلة للسداد المبكر، تنشأ عدم الفاعلية إذا تم تعديل التواريخ التي يتوقع فيها أن يتم السداد المبكر للبنود في المحفظة المتحوط لها، أو إذا كانت التواريخ الفعلية للسداد المبكر تختلف عن تلك المتوقعة.		
Designation of Non-Financial Items as Hedged Items	*تعيين البنود غير المالية على أنها بنود متحوط له*		
92. **If the hedged item is a non-financial asset or non-financial liability, it shall be designated as a hedged item (a) for foreign currency risks, or (b) in its entirety for all risks, because of the difficulty of isolating and measuring the appropriate portion of the cash flows or fair value changes attributable to specific risks other than foreign currency risks.**	92. **إذا كان البند المتحوط له أصلا غير مالي أو التزاماً غير مالي، يجب تعيينه على أنه بند متحوط له (أ) لمخاطر العملة الأجنبية، أو (ب) بأكمله لجميع المخاطر، بسبب صعوبة عزل وقياس الجزء الملائم من التدفقات النقدية أو تغيرات القيمة العادلة الذي ينسب إلى مخاطر محددة بخلاف مخاطر العملة الأجنبية.**	لا	
Designation of Groups of Items as Hedged Items	*تعيين مجموعة من البنود على أنها بنود متحوط لها*		
93. Similar assets or similar liabilities shall be aggregated and hedged as a group only if the	93. يتم تجميع الأصول المماثلة أو الالتزامات المماثلة ويتم التحوط لها كمجموعة فقط إذا اشتركت	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
individual assets or individual liabilities in the group share the risk exposure that is designated as being hedged. Furthermore, the change in fair value attributable to the hedged risk for each individual item in the group shall be expected to be approximately proportional to the overall change in fair value attributable to the hedged risk of the group of items.	الأصول المختلفة أو الالتزامات المختلفة في المجموعة في التعرض للمخاطر المُعين على أنه متحوط له. وعلاوة على ذلك، وأن يكون من المتوقع أن يكون التغير في القيمة العادلة الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها لكل بند مفرد في المجموعة متناسبا تقريباً مع التغير الكلي في القيمة العادلة الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها الخاصة بمجموعة البنود.		
94. Because an entity assesses hedge effectiveness by comparing the change in the fair value or cash flow of a hedging instrument (or group of similar hedging instruments) and a hedged item (or group of similar hedged items), comparing a hedging instrument with an overall net position (e.g., the net of all fixed rate assets and fixed rate liabilities with similar maturities), rather than with a specific hedged item, does not qualify for hedge accounting.	94. ونظرا لأن الجهة تقوم بتقويم فاعلية التحوط من خلال مقارنة التغير في القيمة العادلة أو التدفق النقدي لأداة التحوط (أو مجموعة من أدوات التحوط المماثلة) والبند المتحوط له (أو مجموعة من البنود المتحوط لها المماثلة)، فإن مقارنة أداة تحوط مع المركز الصافي الشامل (مثلاً صافي جميع الأصول ثابتة معدل الفائدة أو الالتزامات ثابتة معدل الفائدة التي يكون لها تواريخ استحقاق مماثلة)، بدلاً من بند متحوط له محدد، لا يجعلها مؤهلةً للمحاسبة عن التحوط.	لا	
Hedge Accounting	**محاسبة التحوط**		
95. Hedge accounting recognizes the offsetting effects on surplus or deficit of changes in the fair values of the hedging instrument and the hedged item.	95. بموجب محاسبة التحوط، يتم إثبات آثار التعويض على الفائض أو العجز من التغيرات في القيم العادلة لأداة التحوط والبند المتحوط له.	لا	
96. Hedging relationships are of three types:	96. **أنواع علاقات التحوط ثلاثة:** أ. **تحوط القيمة العادلة: هو تحوط من التعرض**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. Fair value hedge: a hedge of the exposure to changes in fair value of a recognized asset or liability or an unrecognized firm commitment, or an identified portion of such an asset, liability or firm commitment, that is attributable to a particular risk and could affect surplus or deficit. b. Cash flow hedge: a hedge of the exposure to variability in cash flows that (i) is attributable to a particular risk associated with a recognized asset or liability (such as all or some future interest payments on variable rate debt) or a highly probable forecast transaction and (ii) could affect surplus or deficit. c. Hedge of a net investment in a foreign operation as defined in IPSAS 4.	للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مثبت أو لارتباط ملزم غير مثبت، أو جزء محدد من هذا الأصل أو الالتزام أو الارتباط الملزم، التي يمكن أن تعزى إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز. ب. تحوط التدفق النقدي: وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي (1) يمكن أن يعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام مثبت (مثل جميع دفعات الفائدة المستقبلية على دين ذي معدل فائدة متغير أو بعضها) أو معاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير، و(2) الذي يمكن أن يؤثر على الفائض أو العجز. ج. تحوط صافي استثمار في عملية أجنبية كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 4.		
97. A hedge of the foreign currency risk of a firm commitment may be accounted for as a fair value hedge or as a cash flow hedge.	97. يجوز المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملة الأجنبية لارتباط ملزم على أنه تحوط قيمة عادلة أو تحوط تدفق نقدي.	لا	
98. A hedging relationship qualifies for hedge accounting under paragraphs 99–113 if, and only if, all of the following conditions are met.	98. تكون علاقة التحوط مؤهلة للمحاسبة عن التحوط كما هو مبين في الفقرات 99-113، فقط، إذا تحققت جميع الشروط التالية: أ. عند بداية التحوط، هناك تعيين وتوثيق رسمي	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		لعلاقة التحوط وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر بالجهة للقيام بالتحوط. ويجب أن يشمل هذا التوثيق تحديد أداة التحوط، أو البند المتحوط له، أو العملية المتحوط لها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيف ستقوم الجهة بتقويم فاعلية أداة التحوط في تعويض التعرض للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي تعزى للمخاطر المتحوط لها. ب. يتوقع أن يكون التحوط فاعلاً إلى حد كبير (انظر فقرات إرشادات التطبيق 145-156 في ملحق أ) في تحقيق تغيرات تعويضية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تُعزى للمخاطر المتحوط لها وذلك بما يتسق مع استراتيجية إدارة المخاطر الموثقة أصلاً لعلاقة التحوط المُعينة هذه. ج. بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي، يجب أن تكون المعاملة المتوقعة التي هي موضوع التحوط محتملة إلى حد كبير، ويجب أن تُعَرِّض الجهة للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكنها في النهاية أن تؤثر على الفائض أو العجز. د. يمكن قياس فاعلية التحوط بموثوقية، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات	a. At the inception of the hedge there is formal designation and documentation of the hedging relationship and the entity's risk management objective and strategy for undertaking the hedge. That documentation shall include identification of the hedging instrument, the hedged item or transaction, the nature of the risk being hedged and how the entity will assess the hedging instrument's effectiveness in offsetting the exposure to changes in the hedged item's fair value or cash flows attributable to the hedged risk. b. The hedge is expected to be highly effective (see Appendix A paragraphs AG145–AG156) in achieving offsetting changes in fair value or cash flows attributable to the hedged risk, consistently with the originally documented risk management strategy for that particular hedging relationship. c. For cash flow hedges, a forecast transaction that is the subject of the hedge must be highly probable and must present an exposure to

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
variations in cash flows that could ultimately affect surplus or deficit. d. The effectiveness of the hedge can be reliably measured, i.e., the fair value or cash flows of the hedged item that are attributable to the hedged risk and the fair value of the hedging instrument can be reliably measured. e. The hedge is assessed on an ongoing basis and determined actually to have been highly effective throughout the financial reporting periods for which the hedge was designated.	النقدية للبند المتحوط له والقيمة العادلة لأداة التحوط بموثوقية. هـ. يتم تقويم التحوط على أساس مستمر وتحديده بأنه فعلا عالي الفاعلية خلال فترة القوائم المالية التي تم تصنيف التحوط لها.		
Fair Value Hedges	*تحوطات القيمة العادلة*		
99. If a fair value hedge meets the conditions in paragraph 98 during the period, it shall be accounted for as follows: a. The gain or loss from remeasuring the hedging instrument at fair value (for a derivative hedging instrument) or the foreign currency component of its carrying amount measured in accordance with IPSAS 4 (for a non-derivative hedging instrument) shall be recognized in surplus or deficit; and b. The gain or loss on the hedged item attributable to the hedged risk shall adjust the	99. إذا استوفى تحوط القيمة العادلة الشروط الواردة في الفقرة 98 خلال الفترة، فإنه يجب المحاسبة عنه كما يلي: أ. يجب أن يتم إثبات المكسب أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة (بالنسبة لأداة تحوط مشتقة) أو مكوّن العملة الأجنبية في قيمتها الدفترية والذي يتم قياسه وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4 (بالنسبة لأداة تحوط غير مشتقة) في الفائض أو العجز؛ و ب. يجب أن تعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له بالمكسب أو الخسارة من البند المتحوط له	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
carrying amount of the hedged item and be recognized in surplus or deficit. This applies if the hedged item is otherwise measured at cost. Recognition of the gain or loss attributable to the hedged risk in surplus or deficit applies if the hedged item is a financial asset measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41.	التي تعزى للمخاطر المتحوط لها والتي يتم إثباتها في الفائض أو العجز. وينطبق ذلك إذا تم قياس البند المتحوط له – خلافاً لذلك – بالتكلفة. وينطبق إثبات المكسب أو الخسارة التي تعزى إلى المخاطر المتحوط لها في الفائض أو العجز إذا كان البند المتحوط له أصلاً ماليًّا يقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
100. For a fair value hedge of the interest rate exposure of a portion of a portfolio of financial assets or financial liabilities (and only in such a hedge), the requirement in paragraph 99(b) may be met by presenting the gain or loss attributable to the hedged item either: a. In a single separate line item within assets, for those repricing time periods for which the hedged item is an asset; or b. In a single separate line item within liabilities, for those repricing time periods for which the hedged item is a liability. The separate line items referred to in (a) and (b) above shall be presented next to financial assets or financial liabilities. Amounts included in these	100. بالنسبة لتحوط القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة الخاصة بجزء من محفظة أصول مالية أو التزامات مالية (وفقط في مثل هذا التحوط)، يمكن أن يستوفي المتطلب الوارد في الفقرة 99(ب) من خلال عرض المكسب أو الخسارة التي تُعزى إلى البند المتحوط له إما: أ. في بند منفصل مفرد ضمن الأصول، بالنسبة لتلك الفترات الزمنية التي يتم فيها إعادة التسعير والتي يكون فيها البند المتحوط له أصلا؛ أو ب. في بند منفصل مفرد ضمن الالتزامات، بالنسبة لتلك الفترات الزمنية التي يتم فيها إعادة التسعير والتي يكون فيها البند المتحوط له التزاماً.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
line items shall be removed from the statement of financial position when the assets or liabilities to which they relate are derecognized.	يجب أن يتم عرض البنود المنفصلة المشار إليها في (أ) و(ب) سابقًا إلى جانب الأصول المالية أو الالتزامات المالية. ويجب أن يتم استبعاد المبالغ المتضمنة في هذه البنود المستقلة من قائمة المركز المالي عندما يتم إلغاء إثبات الأصول أو الالتزامات المرتبطة بها.		
101. If only particular risks attributable to a hedged item are hedged, recognized changes in the fair value of the hedged item unrelated to the hedged risk are recognized as set out in paragraph 101 of IPSAS 41.	101. إذا تم التحوط فقط لمخاطر معينة لها علاقة ببند متحوط له، فإنه يتم إثبات التغيرات المثبتة بالقيمة العادلة للبند المتحوط له والتي ليس لها علاقة بالتحوط كما هو مبين في الفقرة 101 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
102. **An entity shall discontinue prospectively the hedge accounting specified in paragraph 99 if:** a. The hedging instrument expires or is sold, terminated or exercised.For this purpose, the replacement or rollover of a hedging instrument into another hedging instrument is not an expiration or termination if such replacement or rollover is part of the entity's documented hedging strategy. Additionally, for this purpose there is not an expiration or termination of the hedging instrument if: i. As a consequence of laws or regulations or the introductionof laws or regulations, the	**102. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التحوط المحددة في الفقرة 99 إذا:** **أ. انقضى أجل أداة التحوط أو تمَّ بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. لهذا الغرض، لا يُعَدُّ إحلال أو تجديد أداة تحوط في صورة أداة تحوط أخرى انقضاء أو إنهاء لها إذا كان مثل هذا الإحلال أو التجديد جزءًا من استراتيجية التحوط الموثقة للجهة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لهذا الغرض ليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا:** **(1) وافقت أطراف أداة التحوط، كنتيجة للأنظمة أو اللوائح أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل**	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		واحد أو أكثر محل الطرف المقابل الأصلي لهم ليصبح الطرف المقابل الجديد لكل واحد من الأطراف. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل هو طرف مقابل مركزي (يُسمى - أحياناً - "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو جهة أو جهات، على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، يتصرف بصفته طرف مقابل من أجل تنفيذ المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. ومع ذلك، عندما تقوم أطراف أداة التحوط بإحلال الأطراف المقابلة الأصلية لها بأطراف مقابلة مختلفة، فإن هذه الفقرة تنطبق – فقط - إذا كان كل طرف من هؤلاء الأطراف ينفذ المقاصة مع الطرف المقابل المركزي نفسه. (2) كانت التغييرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف المقابل. وتقتصر مثل هذه التغييرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي كان سيتم توقعها فيما لو كانت أداة التحوط قد تمت مقاصتها في الأصل مع طرف المقاصة المقابل. وتشمل هذه التغييرات	parties to the hedging instrument agree that one or more clearing counterparties replace their original counterparty to become the new counterparty to each of the parties. For this purpose, a clearing counterparty is a central counterparty (sometimes called a 'clearing organization' or 'clearing agency') or an entity or entities, for example, a clearing member of a clearing organization or a client of a clearing member of a clearing organization, that are acting as counterparty in order to effect clearing by a central counterparty. However, when the parties to thehedging instrument replace their original counterparties with different counterparties this paragraph shall apply only if each of those parties effects clearing with the same central counterparty. ii. Other changes, if any, to the hedging instrument are limited to those that are necessary to effect such a replacement of the counterparty. Such changes are

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
limited to those that are consistent with the terms that would be expected ifthe hedging instrument were originally cleared with the clearing counterparty. These changes include changes in the collateral requirements, rights to offset receivables and payables balances, and charges levied. b. The hedge no longer meets the criteria for hedge accounting in paragraph 98; or c. The entity revokes the designation.	التغييرات في متطلبات الضمان الرهني، والحقوق في إجراء مقاصة بين أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة، والرسوم المفروضة. ب. لم يعد التحوط مستوفيًا لضوابط محاسبة التحوط الواردة في الفقرة 98؛ أو ج. ألغت الجهة التعيين.		
103. Any adjustment arising from paragraph 99(b) to the carrying amount of a hedged financial instrument for which the effective interest method is used (or, in the case of a portfolio hedge of interest rate risk, to the separate line item in the statement of financial position described in paragraph 100) shall be amortized to surplus or deficit. Amortization may begin as soon as an adjustment exists and shall begin no later than when the hedged item ceases to be adjusted for changes in its fair value attributable to the risk being hedged. The adjustment is based on a recalculated effective interest rate at the date	103. يتم استنفاد أي تعديل ينشأ من الفقرة 99(ب) على القيمة الدفترية للأداة المالية المتحوط لها التي تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي (أو في حالة التحوط لمحفظة لمخاطر معدل الفائدة، على بند مستقل في قائمة المركز المالي المذكور في الفقرة 100) في الفائض أو العجز. ويمكن أن يبدأ الاستنفاد بمجرد حدوث التعديل ويجب أن يبدأ في موعد لا يتجاوز الموعد الذي يتوقف فيه تعديل البند المتحوط له للتغيرات في قيمته العادلة التي تنسب إلى المخاطر التي يتم التحوط لها. ويكون التعديل مبنياً على معدل الفائدة الفعلي المعاد حسابه في التاريخ الذي يبدأ فيه الاستنفاد. ومع ذلك، إذا كان الاستنفاد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
amortization begins. However, if, in the case of a fair value hedge of the interest rate exposure of a portfolio of financial assets or financial liabilities (and only in such a hedge), amortizing using a recalculated effective interest rate is not practicable, the adjustment shall be amortized using a straight-line method. The adjustment shall be amortized fully by maturity of the financial instrument or, in the case of a portfolio hedge of interest rate risk, by expiry of the relevant repricing time period.	باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي تم إعادة احتسابه في حال تحوط القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة الخاصة بمحفظة أصول مالية أو التزامات مالية (وفقط في مثل هذا التحوط) هو أمر غير عملي، يتم استنفاد التعديل باستخدام طريقة القسط الثابت. ويتم استنفاد التعديل بالكامل بتاريخ استحقاق الأداة المالية أو، في حالة التحوط لمحفظة لمخاطر معدل الفائدة، بانتهاء فترة إعادة التسعير ذات العلاقة.		
104. When an unrecognized firm commitment is designated as a hedged item, the subsequent cumulative change in the fair value of the firm commitment attributable to the hedged risk is recognized as an asset or liability with a corresponding gain or loss recognized in surplus or deficit (see paragraph 99(b)). The changes in the fair value of the hedging instrument are also recognized in surplus or deficit.	104. عندما يتم تعيين ارتباط ملزم غير مثبت على أنه بند متحوط له، يتم إثبات التغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة لارتباط ملزم يمكن عزوه إلى المخاطر المتحوط لها في الفائض أو العجز (انظر الفقرة 99(ب)). ويتم أيضاً إثبات التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط في الفائض أو العجز.	لا	
105. When an entity enters into a firm commitment to acquire an asset or assume a liability that is a hedged item in a fair value hedge, the initial carrying amount of the asset or liability that	105. عندما تعقد الجهة ارتباطا ملزماً لشراء أصل أو تتحمل التزام والذي يعتبر بنداً متحوطاً له في تحوط القيمة العادلة، يتم تعديل القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام الناتج عن وفاء الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
results from the entity meeting the firm commitment is adjusted to include the cumulative change in the fair value of the firm commitment attributable to the hedged risk that was recognized in the statement of financial position.	بارتباط ملزم، ليشمل التغير التراكمي في القيمة العادلة للارتباط الملزم المتعلق بالمخاطر المتحوط لها التي تم إثباتها في قائمة المركز المالي.		
Cash Flow Hedges	*تحوطات التدفقات النقدية*		
106. **If a cash flow hedge meets the conditions in paragraph 98 during the period, it shall be accounted for as follows:** a. **The portion of the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge (see paragraph 98) shall be recognized directly in net assets/equity through the statement of changes in net assets/equity; and** b. **The ineffective portion of the gain or loss on the hedging instrument shall be recognized in surplus or deficit.**	106. **إذا استوفى تحوط التدفق النقدي الشروط الواردة في الفقرة 98 خلال الفترة، فإنه يجب أن تتم المحاسبة عنه كما يلي:** أ. **يجب إثبات الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط والذي تحدد كونه تحوط فاعل (انظر الفقرة 98) في صافي الأصول/ حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛ و** ب. **يجب إثبات الجزء غير الفاعل من المكسب والخسارة في الاداة التحوط مباشرة في الفائض أو العجز.**	**لا**	
107. More specifically, a cash flow hedge is accounted for as follows: a. The separate component of net assets/equity associated with the hedged item is adjusted to the lesser of the following (in absolute amounts):	107. بصورة أكثر تحديدًا، تتم محاسبة تحوط التدفق النقدي كما يلي: أ. يتم تعديل المكون المنفصل لصافي الأصول/ حقوق الملكية المرتبط بالبند المتحوط له للأقل من بين ما يلي (بالمبالغ المطلقة):	**لا**	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
i. The cumulative gain or loss on the hedging instrument from inception of the hedge; and ii. The cumulative change in fair value (present value) of the expected future cash flows on the hedged item from inception of the hedge; b. Any remaining gain or loss on the hedging instrument or designated component of it (that is not an effective hedge) is recognized in surplus or deficit; and c. If an entity's documented risk management strategy for a particular hedging relationship excludes from the assessment of hedge effectiveness a specific component of the gain or loss or related cash flows on the hedging instrument (see paragraphs 83, 84, and 98(a)), that excluded component of gain or loss is recognized in accordance with paragraph 101 of IPSAS 41.	(1) المكسب أو الخسارة المتراكمة من أداة التحوط منذ بداية التحوط؛ و (2) التغير المتراكم في القيمة العادلة (القيمة الحالية) للتدفقات النقدية المستقبلية للبند المتحوط له من بداية التحوط؛ و ب. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط أو مكوّن لها مُعين (والتي ليست تحوطاً فاعلاً) في الفائض أو العجز؛ و ج. إذا استبعدت استراتيجية إدارة المخاطر الموثقة بالجهة لعلاقة تحوط معينة مكوّنا معينا للمكسب أو الخسارة أو التدفقات النقدية ذات العلاقة بأداة تحوط من تقويم فاعلية التحوط (انظر الفقرات 83، 84 و98 (أ))، فإن ذلك المكوّن المستثنى للمكسب أو الخسارة يتم إثباته بموجب الفقرة 101 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
108. If a hedge of a forecast transaction subsequently results in the recognitionof a financial asset or a financial liability, the associated gains or losses that were recognized directly in net assets/equity	108. **إذا نتج عن التحوط لمعاملة متوقعة إثبات أصل مالي أو التزام مالي، يجب إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر ذات العلاقة التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
in accordance with paragraph 106 shall be reclassified into surplus or deficit as a reclassification adjustment in the same period or periods during which the hedged forecast cash flows affects surplus or deficit (such as in the periods that interest revenue or interest expense is recognized). However,if an entity expects that all or a portion of a loss recognized directly in net assets/equity will not be recovered in one or more future periods, it shall reclassify into surplus or deficit as a reclassification adjustment theamount that is not expected to be recovered.	106 إلى الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المتوقعة المتحوط لها على الفائض أو العجز (مثل الفترات التي يتم فيها إثبات إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة). لكن إذا كانت الجهة تتوقع أنه لن يتم استرداد كامل أو جزء من الخسارة المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية في واحدة أو أكثر من الفترات المستقبلية، فإنه يجب عليها إعادة تصنيف المبلغ الذي يتوقع عدم استرداده إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف.		
109. If a hedge of a forecast transaction subsequently results in the recognition of a non-financial asset or a non-financial liability, or a forecast transaction for a non-financial asset or non-financial liability becomes a firm commitment for which fair value hedge accounting is applied, then the entity shall adopt (a) or (b) below: a. It reclassifies the associated gains and losses that were recognized directly in net assets/equity in accordance with paragraph 106 intosurplus or deficit as a reclassification adjustment in the same periodor periods during	109. إذا نتج عن التحوط لمعاملة متوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو إذا أصبحت معاملة متوقعة لأصل غير مالي أو التزام غير مالي ارتباطا ملزما ينطبق عليه محاسبة تحوط القيمة العادلة، فإنه يجب على الجهة أن تطبق إما البند (أ) أو (ب) أدناه: أ. تقوم الجهة بإعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر ذات العلاقة التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 إلى الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر خلالها الأصل الذي يتم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
which the asset acquired or liability assumed affects surplus or deficit (such as in the periods that depreciation or inventories are recognized as an expense). However, if an entity expects that allor a portion of a loss recognized directly in net assets/equity will notbe recovered in one or more future periods, it shall reclassify from netassets/equity into surplus or deficit as a reclassification adjustmentthe amount that is not expected to be recovered. b. It removes the associated gains and losses that were recognized directly in net assets/equity in accordance with paragraph 106, and includes them in the initial cost or other carrying amount of the asset or liability.	اقتناؤه أو الالتزام الذي يتم تحمله على الفائض أو العجز (مثل الفترات التي يتم فيها إثبات الاستهلاك أو المخزون كمصروفات). ومع ذلك، إذا كانت الجهة تتوقع أنه لن يتم استرداد كامل أو جزء من الخسارة المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية في فترة أو أكثر من الفترات المستقبلية، فإنه يجب عليها إعادة تصنيف المبلغ المتوقع عدم استرداده من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف. ب. تقوم الجهة بإزالة المكاسب والخسائر ذات العلاقة التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106، وتقوم بتضمينها في التكلفة الأولية أو قيمة دفترية أخرى للأصل أو الالتزام.		
110. An entity shall adopt either (a) or (b) in paragraph 109 as its accounting policy and shall apply it consistently to all hedges to which paragraph 109 relates.	110. تطبق الجهة إما البند (أ) أو (ب) في الفقرة 109 على أنها سياستها المحاسبية وتطبقها بشكل متسق على جميع عمليات التحوط التي ترتبط بالفقرة 109.	لا	
111. For cash flow hedges other than those covered by paragraphs 108 and 109, amounts that had been recognized directly in net assets/equity shall be	111. بالنسبة لجميع تحوطات التدفقات النقدية بخلاف تلك التي تغطيها الفقرتان 108 و109، فإن المبالغ التي كانت قد أُثبتت مباشرة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
recognized in surplus or deficit as a reclassification adjustment inthe same period or periods during which the hedged forecast cash flows affects surplus or deficit (e.g., when a forecast sale occurs).	صافي الأصول/ حقوق الملكية يجب إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المتوقعة المتحوط لها على الفائض أو العجز (مثال ذلك عندما يحدث بيع متوقع).		
112. In any of the following circumstances an entity shall discontinue prospectively the hedge accounting specified in paragraphs 106–111: a. The hedging instrument expires or is sold, terminated or exercised. In this case, the cumulative gain or loss on the hedging instrumentthat remains recognized directly in net assets/equity from theperiod when the hedge was effective (see paragraph 106(a)) shall remain separately recognized in net assets/equity until the forecasttransaction occurs. When the transaction occurs, paragraph 108, 109, or 111 applies. For the purpose of this subparagraph, the replacement or rollover of a hedging instrument into another hedging instrument is not an expiration or termination if such replacement or rollover is part of the entity's	112. يجب على الجهة، في أي من الظروف التالية، أن تتوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التحوط المحددة في الفقرات 106-111: أ. انقضى أجل أداة التحوط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. وفي هذه الحالة فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي تظل مثبتة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلاً (انظر الفقرة 106 (أ)) يجب أن تبقى مثبتة بشكل منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى أن تحدث المعاملة المتوقعة. وعندما تحدث المعاملة، تنطبق الفقرة 108 أو الفقرة 109 أو الفقرة 111. ولغرض هذه الفقرة الفرعية، لا يُعد إحلال أو تجديد أداة التحوط في صورة أداة تحوط أخرى انقضاء أو إنهاء لها إذا كان مثل هذا الإحلال أو التجديد جزءًا من استراتيجية التحوط الموثقة للجهة. وبالإضافة إلى ذلك،	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		فإنه لغرض هذه الفقرة الفرعية ليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا: (1) وافقت أطراف أداة التحوط، كنتيجة للأنظمة أو اللوائح أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل واحد أو أكثر محل الطرف المقابل الأصلي لهم ليصبح الطرف المقابل الجديد لكل واحد من الأطراف. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل هو طرف مقابل مركزي (يُسمى - أحياناً - "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو جهة أو جهات، على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، يتصرف بصفته طرف مقابل من أجل تنفيذ المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. ومع ذلك، عندما تقوم أطراف أداة التحوط بإحلال الأطراف المقابلة الأصلية لها بأطراف مقابلة مختلفة، فإن هذه الفقرة تنطبق – فقط - إذا كان كل طرف من هؤلاء الأطراف ينفذ المقاصة مع الطرف المقابل المركزي نفسه. (2) كانت التغييرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف	documented hedging strategy. Additionally, for the purpose of this subparagraph thereis not an expiration or termination of the hedging instrument if: i. As a consequence of laws or regulations or the introduction of laws or regulations, the parties to the hedging instrument agree that one or more clearing counterparties replace their original counterparty to become the new counterparty to each of the parties. For this purpose, a clearing counterparty is a central counterparty (sometimes called a 'clearing organization' or 'clearing agency') or an entity or entities, for example, a clearing member of a clearing organization or a client of a clearing member of a clearing organization, that are acting as counterparty in order to effect clearing by a central counterparty. However, when the parties to thehedging instrument replace their original counterparties with different counterparties this paragraph shall apply only if each of those parties effects

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المقابل. وتقتصر مثل هذه التغييرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي كان سيتم توقعها فيما لو كانت أداة التحوط قد تمت مقاصتها في الأصل مع طرف المقاصة المقابل. وتشمل هذه التغييرات التغييرات في متطلبات الضمان الرهني، والحقوق في إجراء مقاصة بين أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة، والرسوم المفروضة. ب. لم يعد التحوط مستوفيًا لضوابط محاسبة التحوط الواردة في الفقرة 98. وفي هذه الحالة، فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي تظل مثبتة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلاً (انظر 106 (أ)) يجب أن تبقى مثبتة بشكل منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى أن تحدث المعاملة المتوقعة. وعندما تحدث المعاملة، تنطبق الفقرة 108 أو الفقرة 109 أو الفقرة 111. ج. لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة. وفي هذه الحالة، فإن أي مكسب أو خسارة متجمعة ذات علاقة من أداة التحوط قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/	clearing with the same central counterparty. ii. Other changes, if any, to the hedging instrument are limited to those that are necessary to effect such a replacement of the counterparty. Such changes are limited to those that are consistent with the terms that would be expected if the hedging instrument were originally cleared with the clearing counterparty. These changes include changes in the collateral requirements, rights to offset receivables and payables balances, and charges levied. b. The hedge no longer meets the criteria for hedge accounting in paragraph 98. In this case, the cumulative gain or loss on the hedging instrument that remains recognized directly in net assets/ equity from the period when the hedge was effective (see paragraph 106(a)) shall remain separately recognized in net assets/equity until the forecast transaction occurs. When the transaction occurs, paragraph 108, 109, or 111 applies.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلا (انظر الفقرة 106 (أ)) يجب إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف. المعاملة المتوقعة التي لم تعد محتملة بدرجة كبيرة (انظر الفقرة 98 (ج)) قد لا تزال متوقعة الحدوث. د. ألغت الجهة التعيين. وبالنسبة لتحوطات معاملة متوقعة، فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي تظل مثبتة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية من الفترة التي كان فيها التحوط فاعلاً (انظر الفقرة 106(أ)) يجب أن تبقى مثبتة بشكل منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى أن تحدث المعاملة المتوقعة أو تصبح لم يعد من المتوقع حدوثها. وعندما تحدث المعاملة، تنطبق الفقرة 108 أو الفقرة 109 أو الفقرة 111. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة، فإن المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط التي كانت قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية يجب إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف.	c. The forecast transaction is no longer expected to occur, in which case any related cumulative gain or loss on the hedging instrumentthat has been recognized directly in net assets/equity from the period when the hedge was effective (see paragraph 106(a)) shall be recognized in surplus or deficit as a reclassification adjustment. A forecast transaction that is no longer highly probable (see paragraph 98(c)) may still be expected to occur. d. The entity revokes the designation. For hedges of a forecast transaction, the cumulative gain or loss on the hedging instrumentthat remains recognized directly in net assets/equity from theperiod when the hedge was effective (see paragraph 106(a)) shall remain separately recognized in net assets/equity until the forecasttransaction occurs or is no longer expected to occur. When the transaction occurs, paragraph 108, 109, or 111 applies. If the transaction is no longer expected to occur, the cumulative gain or loss that had been recognized directly in

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
net assets/equity shall be recognized in surplus or deficit as a reclassification adjustment.			
Hedges of a Net Investment	*تحوطات صافي الاستثمار*		
113. Hedges of a net investment in a foreign operation, including a hedge of a monetary item that is accounted for as part of the net investment (see IPSAS 4), shall be accounted for similarly to cash flow hedges: a. The portion of the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge (see paragraph 98) shall be recognized directly in net assets/equity through the statement of changes in net assets/equity (see IPSAS 1); and b. The ineffective portion shall be recognized in surplus or deficit. The gain or loss on the hedging instrument relating to the effective portion of the hedge that has been recognized directly in net assets/equity shall be recognized in surplus or deficit as a reclassification adjustment in accordance with paragraphs 56–57 of IPSAS 4 on disposal of the foreign operation.	113. بالنسبة لتحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية –بما في ذلك التحوط لبند نقدي تتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4) – يجب أن تتم المحاسبة عنها بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية: أ. يجب إثبات الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي تحدد كونه تحوطا فاعلا (انظر الفقرة 98) مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1)؛ و ب. يجب إثبات الجزء غير الفاعل في الفائض أو العجز. المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المتعلق بالجزء الفاعل من التحوط التي قد أُثبتت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، يجب أن يتم إثباتها في الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف وفقاً للفقرتين 56-57 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 عند استبعاد العملية الأجنبية.		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Temporary Exceptions from Applying Specific Hedge Accounting Requirements	**استثناءات مؤقتة من تطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط**		
113A. An entity shall apply paragraphs 113D–113N and 125I to all hedging relationships directly affected by interest rate benchmark reform. These paragraphs apply only to such hedging relationships. A hedging relationship is directly affected by interest rate benchmark reform only if the reform gives rise to uncertainties about: a. The interest rate benchmark (contractually or non-contractually specified) designated as a hedged risk; and/or b. The timing or the amount of interest rate benchmark-based cash flows of the hedged item or of the hedging instrument.	113أ. يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 113د-113ن والفقرة 125ط على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي. وتنطبق هذه الفقرات على علاقات التحوط تلك فقط. تتأثر علاقة التحوط بإحلال معدل الفائدة المرجعي بشكل مباشر فقط إذا نشأ عن الإحلال حالات عدم تأكد حول: أ. معدل الفائدة المرجعي (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) المعين على أنه خطر متحوط منه؛ و/أو ب. توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له أو أداة التحوط.		
113B. For the purpose of applying paragraphs 113D–113N, the term 'interest rate benchmark reform' refers to the market-wide reform of an interest rate benchmark, including the replacement of an interest rate benchmark with an alternative benchmark rate such as that resulting from the recommendations set out in the Financial Stability Board's July 2014 report 'Reforming Major Interest Rate Benchmarks'.[6]	113ب. لغرض تطبيق الفقرات 113د–113ن، يشير مصطلح "إحلال معدل الفائدة المرجعي" إلى إحلال معدل فائدة مرجعي على مستوى السوق، بما في ذلك استبدال معدل فائدة مرجعي بمعدل مرجعي بديل كمثل الذي ينتج عن التوصيات الموضحة في التقرير الصادر عن مجلس الاستقرار المالي في شهر يوليو 2014 بعنوان "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسة"[2].		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
6 The report, 'Reforming Major Interest Rate Benchmarks', is available at http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_140722.pdf.	2 يمكن الاطلاع على التقرير "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسة" من خلال الرابط http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_140722.pdf.		
113C. Paragraphs 113D–113N provide exceptions only to the requirements specified in these paragraphs. An entity shall continue to apply all other hedge accounting requirements to hedging relationships directly affected by interest rate benchmark reform.	113ج. تقدم الفقرات 113د–113ن استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تستمر في تطبيق جميع المتطلبات الأخرى للمحاسبة عن التحوط على علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.		
Highly Probable Requirement for Cash Flow Hedges	*متطلب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية*		
113D. For the purpose of applying the requirement in paragraph 98(c) that a forecast transaction must be highly probable, an entity shall assume that the interest rate benchmark on which the hedged cash flows (contractually or non-contractually specified) are based is not altered as a result of interest rate benchmark reform.	113د. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 98(ج) والذي يقضي بوجوب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي.		
Reclassifying the Cumulative Gain or Loss Recognized in Net Assets/Equity	*إعادة تصنيف المكسب المتراكم المُثبت، أو الخسارة المتراكمة المُثبتة، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية*		
113E. For the purpose of applying the requirement in paragraph 112(c) in order to determine whether the forecast transaction is no longer expected to occur, an entity shall assume that the interest rate	113هـ. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 112(ج) لتحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة لم يعد من المتوقع أن تحدث، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
benchmark on which the hedged cash flows (contractually or non-contractually specified) are based is not altered as a result of interest rate benchmark reform.	التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة للإحلال معدل الفائدة المرجعي.		
Effectiveness Assessment	*تقويم الفاعلية*		
113F. For the the purpose of applying the requirements in paragraphs 98(b) and AG145(a), an entity shall assume that the interest rate benchmark on which the hedged cash flows and/or the hedged risk (contractually or non-contractually specified) are based, or the interest rate benchmark on which the cash flows of the hedging instrument are based, is not altered as a result of interest rate benchmark reform.	113و. لغرض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 98(ب) وفقرة إرشادات التطبيق 145(أ)، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها و/أو الخطر المتحوط منه (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً)، أو أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية لأداة التحوط، لم يتغير نتيجة للإحلال معدل الفائدة المرجعي.		
113G. For the purpose of applying the requirement in paragraph 98(e), an entity is not required to discontinue a hedging relationship because the actual results of the hedge do not meet the requirements in paragraph AG145(b). For the avoidance of doubt, an entity shall apply the other conditions in paragraph 98, including the prospective assessment in paragraph 98(b), to assess whether the hedging relationship must be discontinued.	113ز. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 98(هـ)، لا يُتطلب من الجهة إيقاف علاقة تحوط نظراً لأن النتائج الفعلية للتحوط لا تستوفي المتطلبات الواردة في فقرة إرشادات التطبيق 145(ب). وتجنبا للشك، يجب على الجهة أن تطبق الشروط الأخرى الواردة في الفقرة 98، بما في ذلك التقويم بأثر مستقبلي الوارد في الفقرة 98(ب)، لتقويم ما إذا كان يتوجب عليها إيقاف علاقة التحوط.		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Designating Financial Items as Hedged Items	*تعيين بنود مالية على أنها بنود متحوط لها*		
113H. Unless paragraph 113I applies, for a hedge of a non-contractually specified benchmark portion of interest rate risk, an entity shall apply the requirement in paragraphs 90 and AG139—that the designated portion shall be separately identifiable—only at the inception of the hedging relationship.	113ح. ما لم تنطبق الفقرة 113ط، ففيما يخص التحوط من الجزء المرجعي، غير المحدد تعاقديا، من مخاطر معدل الفائدة، يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139 – والذي يقضي بوجوب أن يكون الجزء المُعين قابلاً للتحديد بشكل منفصل – فقط في بداية علاقة التحوط.		
113I. When an entity, consistent with its hedge documentation, frequently resets (i.e., discontinues and restarts) a hedging relationship because both the hedging instrument and the hedged item frequently change (i.e., the entity uses a dynamic process in which both the hedged items and the hedging instruments used to manage that exposure do not remain the same for long), the entity shall apply the requirement in paragraphs 90 and AG139—that the designated portion is separately identifiable—only when it initially designates a hedged item in that hedging relationship. A hedged item that has been assessed at the time of its initial designation in the hedging relationship, whether it was at the time of the hedge inception or subsequently, is not	113ط. عندما تقوم الجهة، بما يتسق مع وثائق التحوط الخاصة بها، بإعادة تعيين علاقة التحوط بشكل متكرر (أي تقوم بإيقافها والبدء فيها من جديد) نظرا لأن كل من أداة التحوط والبند المتحوط يتغيران بشكل متكرر (أي أن الجهة تستخدم عملية تفاعلية لا تظل فيها كل من البنود المتحوط لها وأدوات التحوط المستخدمة لإدارة ذلك التعرض هي نفسها لفترة طويلة)، فإنه يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139 – الذي يقضي بأن يكون الجزء المُعين قابلاً للتحديد بشكل منفصل – فقط عندما تُعين بشكل أولي البند المتحوط له في علاقة التحوط تلك. والبند المتحوط له الذي تم تقويمه في وقت تعيينه بشكل أولي في علاقة التحوط، سواء كان ذلك في وقت بداية التحوط أو		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
reassessed at any subsequent redesignation in the same hedging relationship.	في وقت لاحق، لا يُعاد تقويمه عند أي إعادة تعيين لاحقة فى علاقة التحوط نفسها.		
End of Application	*نهاية التطبيق*		
113J.An entity shall prospectively cease applying paragraph 113D to a hedged item at the earlier of: a. When the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of the hedged item; and b. When the hedging relationship that the hedged item is part of is discontinued.	113ي. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113د على البند المتحوط له عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: أ. عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له؛ أو ب. عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له جزءا منها.		
113K. An entity shall prospectively cease applying paragraph 113E at the earlier of: a. When the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based future cash flows of the hedged item; and b. When the entire cumulative gain or loss recognized in net assets/equity with respect to that discontinued hedging	113ك. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113هـ عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: أ. عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له؛ أو ب. عندما تتم إعادة تصنيف المكسب المتراكم المثبت أو الخسارة المتراكمة المثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية فيما يتعلق		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
relationship has been reclassified to surplus or deficit.	بعلاقة التحوط التي تم إيقافها تلك، بالكامل إلى الفائض أو العجز.		
113L. An entity shall prospectively cease applying paragraph 113F: a. To a hedged item, when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the hedged risk or the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of the hedged item; and b. To a hedging instrument, when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of the hedging instrument. If the hedging relationship that the hedged item and the hedging instrument are part of is discontinued earlier than the date specified in paragraph 113L(a) or the date specified in paragraph 113L(b), the entity shall prospectively cease applying paragraph 113F to that hedging relationship at the date of discontinuation.	113ل. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113و: أ. على البند المتحوط له، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن البند المتحوط له؛ و ب. على أداة التحوط، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن أداة التحوط. إذا تم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له وأداة التحوط جزءا منها في وقت أبكر من التاريخ المحدد في الفقرة 113ل(أ) أو التاريخ المحدد في الفقرة 113ل(ب)، فيجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113و على علاقة التحوط تلك في تاريخ الإيقاف.		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
113M. An entity shall prospectively cease applying paragraph 113G to a hedging relationship at the earlier of: a. When the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the hedged risk and the timing and the amount of the interest rate benchmark- based cash flows of the hedged item and of the hedging instrument; and b. When the hedging relationship to which the exception is applied is discontinued.	113م. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 113j عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: أ. عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن أداة التحوط؛ أو ب. عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي يُطبق عليها الاستثناء.		
113N. When designating a group of items as the hedged item, or a combination of financial instruments as the hedging instrument, an entity shall prospectively cease applying paragraphs 113D–113G to an individual item or financial instrument in accordance with paragraphs 113J, 113K, 113L, or 113M, as relevant, when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the hedged risk and/or the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of that item or financial instrument.	113ن. عند تعيين مجموعة من البنود على أنها البند المتحوط له، أو تعيين مزيج من الأدوات المالية على أنه أداة التحوط، يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرات 113د –113j على بند بمفرده أو على أداة مالية بمفردها وفقاً للفقرة 113ك أو 113ل أو 113م، حسب ما هو ملائم، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه و/أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناتجة عن ذلك البند أو تلك الأداة المالية.		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
113O. An entity shall prospectively cease applying paragraphs 113H and 113I at the earlier of: a. When changes required by interest rate benchmark reform are made to the non-contractually specified risk portion applying paragraph 113P; or b. When the hedging relationship in which the non-contractually specified risk portion is designated is discontinued.	113س. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرتين 113ح و113ط عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: أ. عندما يتم إجراء التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي على جزء المخاطر غير المحدد تعاقدياً تطبيقاً للفقرة 113ع؛ أو ب. عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي عُين فيها جزء المخاطر غير المحدد تعاقدياً.		
Additional Temporary Exceptions Arising from Interest Rate Benchmark Reform	**استثناءات مؤقتة إضافية ناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي**		
Hedge Accounting	*المحاسبة عن التحوط*		
113P. As and when the requirements in paragraphs 113D–113I cease to apply to a hedging relationship (see paragraphs 113J–113O), an entity shall amend the formal designation of that hedging relationship as previously documented to reflect the changes required by interest rate benchmark reform, i.e., the changes are consistent with the requirements in paragraphs 72B–72D of IPSAS 41. In this context, the hedge designation shall be amended only to make one or more of these changes:	113ع. عندما يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 113د – 113ط على علاقة تحوط (انظر الفقرات 113ي – 113س)، يجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط تلك الذي كان موثقا في السابق ليعكس التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي، أي تكون التغييرات متسقة مع المتطلبات الواردة في الفقرات 27ب-72د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وفي هذا السياق، يجب أن يُعدل تعيين التحوط فقط لإجراء واحد أو أكثر من التغييرات الآتية:		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. Designating an alternative benchmark rate (contractually or non-contractually specified) as a hedged risk; b. Amending the description of the hedged item, including the description of the designated portion of the cash flows or fair value being hedged; c. Amending the description of the hedging instrument; or d. Amending the description of how the entity will assess hedge effectiveness.	أ. تعيين معدل مرجعي بديل (محدد تعاقدياً أو غير محدد تعاقدياً) على أنه خطر متحوط منه؛ أو ب. تعديل وصف البند المتحوط له، بما في ذلك وصف الجزء المعين من التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها؛ أو ج. تعديل وصف أداة التحوط؛ أو د. تعديل وصف الكيفية التي سَتُقَوِّم بها الجهة فاعلية التحوط؛ أو		
113Q. An entity also shall apply the requirement in paragraph 113P(c) if these three conditions are met: a. The entity makes a change required by interest rate benchmark reform using an approach other than changing the basis for determining the contractual cash flows of the hedging instrument (as described in paragraph 72B of IPSAS 41); b. The original hedging instrument is not derecognized; and c. The chosen approach is economically equivalent to changing the basis for	113ف. يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 113ع(ج) أيضا إذا أُستوفيت الشروط الثلاثة الآتية مجتمعة: أ. إذا قامت الجهة بإجراء تغيير يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي باستخدام منهج آخر بخلاف تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط (على النحو الموضح في الفقرة 72ب من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و ب. إذا لم يتم إلغاء إثبات أداة التحوط الأصلية؛ و ج. إذا كان المنهج الذي تم اختياره يكافئ اقتصادياً تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط الأصلية (على النحو		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
determining the contractual cash flows of the original hedging instrument (as described in paragraphs 72C and 72D of IPSAS 41).	الموضح في الفقرتين 72ج و72د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).		
113R. The requirements in paragraphs 113D–113I may cease to apply at different times. Therefore, applying paragraph 113P, an entity may be required to amend the formal designation of its hedging relationships at different times, or may be required to amend the formal designation of a hedging relationship more than once. When, and only when, such a change is made to the hedge designation, an entity shall apply paragraphs 113V–113ZB as applicable. An entity also shall apply paragraph 99 (for a fair value hedge) or paragraph 107 (for a cash flow hedge) to account for any changes in the fair value of the hedged item or the hedging instrument.	113ص. قد يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 113د – 113ط في أوقات مختلفة. ولذلك، قد يُتطلب من الجهة، عند تطبيق الفقرة 113ع، أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقات التحوط لديها في أوقات مختلفة، أو قد يُتطلب منها أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة تحوط أكثر من مرة. عندما، وفقط عندما، يتم إجراء مثل هذا التغيير في تعيين التحوط، يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 113ت – 113ض ب حسبما يكون منطبقاً. ويجب على الجهة أيضاً أن تطبق الفقرة 99 (فيما يخص تحوط القيمة العادلة) أو الفقرة 107 (فيما يخص تحوط التدفقات النقدية) للمحاسبة عن أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له أو أداة التحوط.		
113S. An entity shall amend a hedging relationship as required in paragraph 113P by the end of the reporting period during which a change required by interest rate benchmark reform is made to the hedged risk, hedged item or hedging instrument. For the avoidance of doubt, such an amendment	113ق. يجب على الجهة أن تعدل علاقة التحوط وفقا لمتطلبات الفقرة 113ع فيما لا يتجاوز نهاية فترة القوائم المالية التي يتم فيها إجراء تغيير يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي على الخطر المتحوط منه أو البند المتحوط له أو أداة التحوط. وتجنبا للشك، فإن مثل هذا التعديل على التعيين الرسمي		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to the formal designation of a hedging relationship constitutes neither the discontinuation of the hedging relationship nor the designation of a new hedging relationship.	لعلاقة التحوط لا يمثل إيقافا لعلاقة التحوط ولا تعيينا لعلاقة تحوط جديدة.		
113T. If changes are made in addition to those changes required by interest rate benchmark reform to the financial asset or financial liability designated in a hedging relationship (as described in paragraphs 72B–72D of IPSAS 41) or to the designation of the hedging relationship (as required by paragraph 113P), an entity shall first apply the applicable requirements in this Standard to determine if those additional changes result in the discontinuation of hedge accounting. If the additional changes do not result in the discontinuation of hedge accounting, an entity shall amend the formal designation of the hedging relationship as specified in paragraph 113P.	113ت. إذا أُجريت تغييرات إضافة إلى تلك التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي على الأصل المالي أو الالتزام المالي المعين في علاقة التحوط (على النحو الموضح في الفقرات 72ب-72د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) أو على تعيين علاقة التحوط (على النحو الذي تتطلبه الفقرة 113ع)، فيجب على الجهة أن تطبق أولاً المتطلبات المنطبقة في هذا المعيار لتحديد ما إذا كانت تلك التغييرات الإضافية ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط. وإذا كانت التغييرات الإضافية لا ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط، فيجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط على النحو المحدد في الفقرة 113ع.		
113U. Paragraphs 113V–113ZC provide exceptions to the requirements specified in those paragraphs only. An entity shall apply all other hedge accounting requirements in this Standard, including the qualifying criteria in paragraph 98,	113ش. تقدم الفقرات 113ت – 113ض ج استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تطبق جميع المتطلبات الأخرى للمحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار، بما في ذلك ضوابط التأهل الواردة في		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to hedging relationships that were directly affected by interest rate benchmark reform.	الفقرة 98، على علاقات التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.		
Accounting for Qualifying Hedging Relationships	*المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة*		
Retrospective Effectiveness Assessment	تقويم الفاعلية بأثر رجعي		
113V. For the purpose of assessing the retrospective effectiveness of a hedging relationship on a cumulative basis applying paragraph 98(e) and only for this purpose, an entity may elect to reset to zero the cumulative fair value changes of the hedged item and hedging instrument when ceasing to apply paragraph 113G as required by paragraph 113M. This election is made separately for each hedging relationship (i.e., on an individual hedging relationship basis).	113ت. لغرض تقويم الفاعلية بأثر رجعي لعلاقة تحوط على أساس تراكمي تطبيقا للفقرة 98(هـ) ولهذا الغرض فقط، يجوز للجهة أن تختار إعادة تعيين التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للبند المتحوط له وأداة التحوط إلى الصفر عندما تتوقف عن تطبيق الفقرة 113ز وفقا لمتطلبات الفقرة 113م. ويتم هذا الاختيار بشكل منفصل لكل علاقة تحوط (أي، على أساس علاقة التحوط الفردية).		
Cash Flow Hedges	تحوطات التدفقات النقدية		
113W. For the purpose of applying paragraph 108, at the point when an entity amends the description of a hedged item as required in paragraph 113P(b), the cumulative gain or loss in net assets/equity shall be deemed to be based on the alternative benchmark rate on which the hedged future cash flows are determined.	113ث. لغرض تطبيق الفقرة 108، فعندما تقوم الجهة بتعديل وصف البند المتحوط له وفقا لمتطلبات الفقرة 113ع(ب)، فإن المكسب المتراكم أو الخسارة المتراكمة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يجب اعتباره/ها مستنداً/مستندةً إلى المعدل المرجعي البديل الذي تُحدد بناءً عليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.		
113X. For a discontinued hedging relationship, when the interest rate benchmark on which the hedged	113خ. فيما يخص علاقة التحوط التي تم إيقافها، فعندما يتم تغيير معدل الفائدة المرجعي الذي		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
future cash flows had been based is changed as required by interest rate benchmark reform, for the purpose of applying paragraph 112(c) in order to determine whether the hedged future cash flows are expected to occur, the amount accumulated in net assets/equity for that hedging relationship shall be deemed to be based on the alternative benchmark rate on which the hedged future cash flows will be based.	كانت التدفقات النقدية المتحوط لها مستندة إليه وفقا لما يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي، ولغرض تطبيق الفقرة 112(ج) لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها يتوقع حدوثها، يجب اعتبار المبلغ المتراكم ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية لعلاقة التحوط تلك مستنداً إلى المعدل المرجعي البديل الذي ستستند إليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.		
Groups of Items	*مجموعات البنود*		
113Y. When an entity applies paragraph 113P to groups of items designated as hedged items in a fair value or cash flow hedge, the entity shall allocate the hedged items to subgroups based on the benchmark rate being hedged and designate the benchmark rate as the hedged risk for each subgroup. For example, in a hedging relationship in which a group of items is hedged for changes in an interest rate benchmark subject to interest rate benchmark reform, the hedged cash flows or fair value of some items in the group could be changed to reference an alternative benchmark rate before other items in the group are changed. In this example, in applying paragraph 113P, the	113ذ. عندما تطبق الجهة الفقرة 113ع على مجموعات من البنود معينة على أنها بنود متحوط لها في تحوط للقيمة عادلة أو تحوط للتدفقات النقدية، يجب على الجهة تخصيص البنود المتحوط لها لمجموعات فرعية بناً على المعدل المرجعي الذي يتم التحوط منه وتعيين المعدل المرجعي على أنه الخطر المتحوط منه لكل مجموعة فرعية. فعلى سبيل المثال، في علاقة التحوط التي يتم التحوط فيها لمجموعة من البنود ضد التغيرات في معدل فائدة مرجعي يخضع لإحلال معدل الفائدة المرجعي، يمكن تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لبعض البنود في المجموعة لتتخذ معدلا مرجعيا بديلا مرجعا لها قبل تغيير البنود الأخرى في المجموعة. وفي هذا المثال،		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity would designate the alternative benchmark rate as the hedged risk for that relevant subgroup of hedged items. The entity would continue to designate the existing interest rate benchmark as the hedged risk for the other subgroup of hedged items until the hedged cash flows or fair value of those items are changed to reference the alternative benchmark rate or the items expire and are replaced with hedged items that reference the alternative benchmark rate.	ستقوم الجهة عند تطبيق الفقرة 113ع بتعيين المعدل المرجعي البديل على أنه الخطر المتحوط منه لتلك المجموعة الفرعية ذات الصلة من البنود المتحوط لها. وستستمر الجهة في تعيين معدل الفائدة المرجعي الحالي على أنه الخطر المتحوط منه للمجموعة الفرعية الأخرى من البنود المتحوط لها إلى أن يتم تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لتلك البنود لتتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعا لها أو إلى أن تنقضي مدة البنود وتُستبدل ببنود متحوط لها تتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعا لها.		
113Z. An entity shall assess separately whether each subgroup meets the requirements in paragraphs 87 and 93 to be an eligible hedged item. If any subgroup fails to meet the requirements in paragraphs 87 and 93, the entity shall discontinue hedge accounting prospectively for the hedging relationship in its entirety. An entity also shall apply the requirements in paragraphs 99 or 107 to account for ineffectiveness related to the hedging relationship in its entirety.	113ض. يجب على الجهة أن تُقوم بشكل منفصل ما إذا كانت كل مجموعة فرعية تستوفي المتطلبات الواردة في الفقرتين 87 و93 لتكون بنداً متحوطاً له مؤهلاً. وإذا لم تستوف أية مجموعة فرعية المتطلبات الواردة في الفقرتين 87 و93، فيجب على الجهة إيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي لعلاقة التحوط في مجملها. ويجب على الجهة أيضا تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 99 أو 107 للمحاسبة عن عدم الفاعلية المتعلقة بعلاقة التحوط في مجملها.		
Designating Financial Items as Hedged Items	*تعيين بنود مالية على أنها بنود متحوط لها*		
113ZA. alternative benchmark rate designated as a non-contractually specified risk portion that is not	113ض أ. المعدل المرجعي البديل المُعين على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً ولا يمكن تحديده بشكل		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
separately identifiable (see paragraphs 90 and AG139) at the date it is designated shall be deemed to have met that requirement at that date, if, and only if, the entity reasonably expects the alternative benchmark rate will be separately identifiable within 24 months. The 24-month period applies to each alternative benchmark rate separately and starts from the date the entity designates the alternative benchmark rate as a non-contractually specified risk portion for the first time (i.e., the 24-month period applies on a rate-by-rate basis).	منفصل (انظر الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139) في التاريخ الذي يتم فيه تعيينه، يجب اعتبار أنه قد استوفى ذلك المتطلب في ذلك التاريخ إذا، وفقط إذا، كانت الجهة تتوقع بدرجة معقولة أن المعدل المرجعي البديل سيكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً. وتنطبق الفترة البالغة 24 شهراً على كل معدل مرجعي بديل بشكل منفصل وتبدأ من التاريخ الذي تعين فيه الجهة المعدل المرجعي البديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة (أي أن الفترة البالغة 24 شهراً تنطبق على أساس كل معدل على حدة).		
113ZB. If subsequently an entity reasonably expects that the alternative benchmark rate will not be separately identifiable within 24 months from the date the entity designated it as a non-contractually specified risk portion for the first time, the entity shall cease applying the requirement in paragraph 113ZA to that alternative benchmark rate and discontinue hedge accounting prospectively from the date of that reassessment for all hedging relationships in which the alternative benchmark rate was	113ض ب. إذا توقعت الجهة بدرجة معقولة، في وقت لاحق، أن المعدل المرجعي البديل لن يكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً من تاريخ تعيين الجهة له على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، فيجب على الجهة أن تتوقف عن تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 113ض أ على ذلك المعدل المرجعي البديل وإيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التقويم وذلك فيما يخص جميع علاقات التحوط التي تم فيها تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً.		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
designated as a non-contractually specified risk portion.			
113ZC. In addition to those hedging relationships specified in paragraph 113P, an entity shall apply the requirements in paragraphs 113ZA and 113ZB to new hedging relationships in which an alternative benchmark rate is designated as a non-contractually specified risk portion (see paragraphs 90 and AG139) when, because of interest rate benchmark reform, that risk portion is not separately identifiable at the date it is designated.	113ض ج. إضافةً لعلاقات التحوط المحددة في الفقرة 113ع، يجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين 113ض أ و113ض ب على علاقات التحوط الجديدة التي يتم فيها تعيين معدل مرجعي بديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً (انظر الفقرة 90 وفقرة إرشادات التطبيق 139) عندما لا يكون جزء المخاطر ذلك قابلاً للتحديد بشكل منفصل في تاريخ تعيينه بسبب إحلال معدل الفائدة المرجعي.		
Transition	**أحكام انتقالية**		
114. [Deleted].	114. [حذفت].	لا	
115. [Deleted].	115. [حذفت].	لا	
116. [Deleted].	116. [حذفت].	لا	
117. [Deleted].	117. [حذفت].	لا	
118. [Deleted].	118. [حذفت].	لا	
119. [Deleted].	119. [حذفت].	لا	
120. [Deleted].	120. [حذفت].	لا	
121. [Deleted].	121. [حذفت].	لا	
122. [Deleted].	122. [حذفت].	لا	
123. [Deleted].	123. [حذفت].	لا	
Effective Date and Transition	**تاريخ السريان وأحكام انتقالية**		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	124. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	124. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	125. لا يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022، ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30.	125. An entity shall not apply this Standard before January 1, 2013, unless it also applies IPSAS 28 and IPSAS 30.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	125أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].	125A. Paragraph 2 was amended by IPSAS 32, *Service Concession Arrangements: Grantor* issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and at the same time apply IPSAS 32, the amendments to paragraphs 6 and 42A of IPSAS 5, the amendments to paragraphs 5, 7 and 107C of IPSAS 17 and the amendments to paragraphs 6 and 132A of IPSAS 31.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	125ب. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125B. Paragraphs 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 124 and 126 were amended by IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	125ج. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125C. IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements* and IPSAS 37, *Joint Arrangements*, issued in January 2015, amended paragraphs 2(a), 17, 89, AG2, AG14, AG51–53 and C2. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث	**نعم**	125د. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125D. Paragraph AG8 was amended by *Improvements to IPSASs 2015* issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	125هـ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125E. Paragraphs 7 and 8 were deleted by *The Applicability of IPSASs*, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	125و. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125F. Paragraph 2 was amended by IPSAS 39, *Employee Benefits*, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث	**نعم**	125ز. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125G. Paragraphs 2, AG35, AG131 and B4 were amended by IPSAS 40, *Public Sector Combinations*, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	125ج. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 29].**	125H. Paragraphs 2, 9, 10, 80, 98, 99, 101, 102, 107, 108, 109, 111, 112, 113, AG128, AG157 and AG161 were amended, paragraph AG156A was added and paragraphs 1, 3, 4, 5, 6, 11–79, 88, AG1–AG126 and AG129 were deleted by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت الأحكام المتعلقة بتاريخ سريان التعديلات لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	125ط. **أضيفت الفقرات 113أ-113ن بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي على علاقات التحوط تلك التي تكون قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها هذه التعديلات لأول مرة أو التي يتم تعيينها بعد ذلك، وعلى المكسب المثبت أو الخسارة المثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية الذي كان قائمة أو**	125I. Paragraphs 113A–113N were added by *Improvements to IPSAS*, 2021, issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact. An entity shall apply these amendments retrospectively to those hedging relationships that

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التي كانت قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها هذه التعديلات لأول مرة.	existed at the beginning of the reporting period in which an entity first applies these amendments or were designated thereafter, and to the gain or loss recognized in net assets/equity that existed at the beginning of the reporting period in which an entity first applies these amendments.
حذفت الأحكام المتعلقة بتاريخ سريان التعديلات لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	125ي. أضيفت الفقرات 113س-113ض ج والفقرات 125ك-125م بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 125ك-125م.	125J. Paragraphs 113O–113ZC, 125K–125M were added by *Improvements to IPSAS, 2021*, issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact. An entity shall apply these amendments retrospectively in accordance with IPSAS 3, except as specified in paragraphs 125K–125M.
	لا	125ك. يجب على الجهة أن تُعين علاقة التحوط الجديدة (على سبيل المثال، على النحو الموضح في الفقرة 113ض ج) بأثر مستقبلي فقط (أي، يُحظر على الجهة تعيين علاقة جديدة للمحاسبة عن التحوط في الفترات السابقة). ومع ذلك، يجب على الجهة إعادة تفعيل علاقة التحوط التي تم إيقافها إذا، وفقط إذا، أستوفيا الشرطان الآتيان:	125K. An entity shall designate a new hedging relationship (for example, as described in paragraph 113ZC) only prospectively (i.e., an entity is prohibited from designating a new hedge accounting relationship in prior periods). However, an entity shall reinstate a discontinued hedging

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
relationship if, and only if, these conditions are met: a. The entity had discontinued that hedging relationship solely due to changes required by interest rate benchmark reform and the entity would not have been required to discontinue that hedging relationship if these amendments had been applied at that time; and b. At the beginning of the reporting period in which an entity first applies these amendments (date of initial application of these amendments), that discontinued hedging relationship meets the qualifying criteria for hedge accounting (after taking into account these amendments).	أ. إذا كانت الجهة قد أوقفت علاقة التحوط تلك بسبب التغييرات التي تطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي وحدها دون غيرها، ولم يكن سيُتطلب منها إيقاف علاقة التحوط تلك فيما لو كانت هذه التعديلات قد طُبقت في ذلك الوقت؛ و ب. إذا كانت علاقة التحوط تلك التي تم إيقافها تستوفي، في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة هذه التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات)، ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (بعد أخذ هذه التعديلات في الحسبان).		
125L. If, in applying paragraph 125K, an entity reinstates a discontinued hedging relationship, the entity shall read references in paragraphs 113ZA and 113ZB to the date the alternative benchmark rate is designated as a non-contractually specified risk portion for the first time as referring to the date of initial application of these amendments (i.e., the 24-month period for that alternative	125ل. إذا قامت الجهة، عند تطبيق الفقرة 125ك، بإعادة تفعيل علاقة تحوط تم إيقافها، فيجب على الجهة قراءة الإشارات الواردة في الفقرتين 113ض أ و113ض ب إلى التاريخ الذي يتم فيه تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، على أنها تشير إلى تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات (أي إن الفترة البالغة 24 شهراً لذلك المعدل المرجعي البديل	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
benchmark rate designated as a non-contractually specified risk portion begins from the date of initial application of these amendments).	المعين على أنه جزء مخاطر غير محدد تعاقدياً تبدأ من تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات).		
125M. An entity is not required to restate prior periods to reflect the application of these amendments. The entity may restate prior periods if, and only if, it is possible without the use of hindsight. If an entity does not restate prior periods, the entity shall recognize any difference between the previous carrying amount and the carrying amount at the beginning of the annual reporting period that includes the date of initial application of these amendments in the opening net assets/equity (or other component of net assets/equity, as appropriate) of the annual reporting period that includes the date of initial application of these amendments.	125م. لا يُتطلب من الجهة إعادة عرض الفترات السابقة لإظهار أثر تطبيق هذه التعديلات. ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات ضمن الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية (أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات.	لا	
126. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods	126. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	beginning on or after the date of adoption of IPSASs.

5. ملحق (أ): إرشادات التطبيق

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
This Appendix is an integral part of IPSAS 29.	*يُعد هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 29.*
AG1–AG126. [Deleted].	1-126. [حذفت].
Hedging (paragraphs 80–113)	**التحوط (الفقرات 80 – 113)**
Hedging Instruments (paragraphs 81–86)	*أدوات التحوط (الفقرات 81 – 86)*
Qualifying Instruments (paragraphs 81 and 82)	**الأدوات المؤهلة (الفقرتان 81 – 82)**
AG127. The potential loss on an option that an entity writes could be significantly greater than the potential gain in value of a related hedged item. In other words, a written option is not effective in reducing the surplus or deficit exposure of a hedged item. Therefore, a written option does not qualify as a hedging instrument unless it is designated as an offset to a purchased option, including one that is embedded in another financial instrument (e.g., a written call option used to hedge a callable liability). In contrast, a purchased option has potential gains equal to or greater than losses and therefore has the potential to reduce surplus or deficit exposure from changes in fair values or cash flows. Accordingly, it can qualify as a hedging instrument.	127. يمكن أن تكون الخسارة المحتملة من خيار تكتبه الجهة أكبر بشكل مهم من المكسب المحتمل في قيمة البند المتحوط له ذي العلاقة. وبعبارة أخرى، فإن الخيار المكتوب ليس فاعلاً في تخفيض التعرض للفائض أو العجز لبند متحوط له. لذلك، لا يكون الخيار المكتوب مؤهلًا كأداة تحوط ما لم يتم تعيينه على أنه تعويض للخيار المشترى، بما في ذلك البند المدمج في أداة مالية أخرى (مثلًا خيار الشراء المكتوب المستخدم في التحوط لالتزام قابل للاستدعاء). وعلى العكس من ذلك، يكون للخيار المشترى مكاسب محتملة مساوية للخسائر أو تزيد عليها وبالتالي فإنه يمكن أن يخفض من التعرض للفائض أو العجز من التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية. وتبعًا لذلك، يمكن أن يكون مؤهلًا كأداة تحوط.
AG128. A financial asset measured at amortized cost may be designated as a hedging instrument in a hedge of foreign currency risk.	128. يمكن تعيين الأصل المالي المقاس بالتكلفة المستنفدة على أنه أداة تحوط في تحوط لمخاطر عملة أجنبية.
AG129. [Deleted].	129. [حذفت].
AG130. An entity's own equity instruments are not financial assets or financial liabilities of the entity and therefore cannot be designated as hedging instruments.	130. لا تُعَدُّ أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة أصولًا مالية أو التزامات مالية لها وبالتالي لا يمكن تعيينها على أنها أدوات تحوط.
Hedged items (paragraphs 87–94)	*البنود المتحوط لها (الفقرات 87-94)*
Qualifying items (paragraphs 87–89)	**البنود المؤهلة (الفقرات 87 – 89)**
AG131. A firm commitment to acquire an entity or an integrated set of activities in a public sector combination cannot be a hedged item, except for foreign exchange risk, because the other	131. إن الارتباط الملزم بالاستحواذ على جهة أو مجموعة متكاملة من الأنشطة في تجميع عمليات في القطاع العام لا يمكن أن يكون بندا متحوطا له، باستثناء لمخاطر الصرف الأجنبي، لأنه لا يمكن تحديد وقياس المخاطر

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
risks being hedged cannot be specifically identified and measured. These other risks are general operational risks.	الأخرى التي يتم التحوط لها. وهذه المخاطر الأخرى هي مخاطر تشغيلية عامة.
AG132. An equity method investment cannot be a hedged item in a fair value hedge because the equity method recognizes in surplus or deficit the investor's share of the associate's surplus or deficit, rather than changes in the investment's fair value. For a similar reason, an investment in a consolidated controlled entity cannot be a hedged item in a fair value hedge because consolidation recognizes in surplus or deficit the controlled entity's surplus or deficit, rather than changes in the investment's fair value. A hedge of a net investment in a foreign operation is different because it is a hedge of the foreign currency exposure, not a fair value hedge of the change in the value of the investment.	132. لا يمكن أن يكون الاستثمار الذي تتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بندًا متحوطًا له في تحوط قيمة عادلة لأن طريقة حقوق الملكية تثبت - في الفائض أو العجز - نصيب المستثمر في فائض أو عجز الجهة الزميلة وليس التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار. ولسبب مشابه، لا يمكن أن يكون الاستثمار في الجهة المسيطر عليها الموحدة بندًا متحوطاً له في تحوط القيمة العادلة لأن التوحيد يثبت فائض أو عجز الجهة المسيطر عليها في حساب الفائض أو العجز الخاص بها، بدلًا من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار. ويختلف تحوط صافي الاستثمار في العملية الأجنبية لأنه عبارة عن تحوط لمخاطر العملة الأجنبية، وليس تحوط قيمة عادلة للتغير في قيمة الاستثمار.
AG133. Paragraph 89 states that in consolidated financial statements the foreign currency risk of a highly probable forecast transaction within the economic entity may qualify as a hedged item in a cash flow hedge, provided the transaction is denominated in a currency other than the functional currency of the entity entering into that transaction and the foreign currency risk will affect consolidated surplus or deficit. For this purpose an entity can be a controlling entity, controlled entity, associate, joint venture or branch. If the foreign currency risk of a forecast transaction within the economic entity does not affect consolidated surplus or deficit, the transaction cannot qualify as a hedged item. This is usually the case for royalty payments, interest payments or management charges between members of the same economic entity unless there is a related external transaction. However, when the foreign currency risk of a forecast transaction within the economic entity will affect consolidated surplus or deficit, the transaction can qualify as a hedged item. An example is forecast sales or purchases of inventories between members of the same economic entity if there is an onward sale of the inventory to a party external to the economic entity. Similarly, a forecast sale of property, plant	133. تنص الفقرة 89 على أن مخاطر العملة الأجنبية في القوائم المالية الموحدة لمعاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة داخل الجهة الاقتصادية قد تتأهل كبند متحوط له في تحوط التدفق النقدي، شريطة أن تكون المعاملة مقومة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة الداخلة في المعاملة، وأن تكون مخاطر العملة الأجنبية ستؤثر على الفائض أو العجز الموحد. لهذا الغرض يمكن أن تكون الجهة جهة مسيطرة أو جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو مشروعاً مشتركاً أو فرعاً. وإذا لم تؤثر مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة داخل الجهة الاقتصادية على الفائض أو العجز الموحد فإن المعاملة لا يمكن أن تتأهل كبند متحوط له. هذه هي عادة الحالة بالنسبة لدفعات رسوم الامتياز أو دفعات الفائدة أو رسوم الإدارة بين الأعضاء في نفس الجهة الاقتصادية، ما لم تكن هناك معاملة خارجية ذات علاقة. ومع ذلك، عندما تؤثر مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة ضمن الجهة الاقتصادية على الفائض أو العجز الموحد، يمكن أن تتأهل المعاملة كبند متحوط له. من الأمثلة على ذلك مبيعات أو مشتريات

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
and equipment within the economic entity from the entity that constructed it to the entity that will use the property, plant and equipment in its operations may affect consolidated surplus or deficit. This could occur, for example, because the plant and equipment will be depreciated by the purchasing entity and the amount initially recognized for the plant and equipment may change if the forecast transaction within the economic entity is denominated in a currency other than the functional currency of the purchasing entity.	متوقعة للمخزون بين أعضاء نفس الجهة الاقتصادية إذا كان هناك بيع لاحق للمخزون إلى طرف خارج الجهة الاقتصادية. وبالمثل فإن البيع المتوقع ضمن الجهة الاقتصادية لعقارات وآلات ومعدات ضمن الجهة الاقتصادية من الجهة التي صنعتها إلى الجهة التي ستستخدم العقارات والآلات والمعدات في عملياتها قد تؤثر على الفائض أو العجز الموحد. ومن الممكن أن يحدث ذلك على سبيل المثال لأن الآلات والمعدات سيتم استهلاكها من قبل الجهة المشترية، وقد يتغير المبلغ الذي تم إثباته مبدئياً للآلات والمعدات إذا كانت المعاملة المتوقعة داخل الجهة الاقتصادية مقومة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة المشترية.
AG134. If a hedge of a forecast transaction within the economic entity qualifies for hedge accounting, any gain or loss that is recognized directly in net assets/ equity in accordance with paragraph 106(a) shall be reclassified into surplusor deficit as a reclassification adjustment in the same period or periods duringwhich the foreign currency risk of the hedged transaction affects consolidated surplus or deficit.	134. إذا تأهل تحوط معاملة متوقعة داخل الجهة الاقتصادية لمحاسبة التحوط فإن أي مكسب أو خسارة مُثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106(أ) يجب أن يعاد تصنيفها إلى الفائض أو العجز على أنها تعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها مخاطر العملة الأجنبية للمعاملة المتحوط لها على الفائض أو العجز الموحد.
AG135. An entity can designate all changes in the cash flows or fair value of a hedged item in a hedging relationship. An entity can also designate only changes in the cash flows or fair value of a hedged item above or below a specified price or other variable (a one-sided risk). The intrinsic value of a purchased option hedging instrument (assuming that it has the same principal terms as the designated risk), but not its time value, reflects a one-sided risk in a hedged item. For example, an entity can designate the variability of future cash flow outcomes resulting from a price increase of a forecast commodity purchase. In such a situation, only cash flow losses that result from an increase in the price above the specified level are designated. The hedged risk does not include the time value of a purchased option because the time value is not a component of the forecast transaction that affects surplus or deficit (paragraph 96(b)).	135. يمكن أن تقوم الجهة بتعيين جميع التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند متحوط له في علاقة تحوط. كما يمكن للجهة تعيين فقط التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند متحوط له بأعلى أو أقل من سعر محدد أو متغير أخر (مخاطر من جانب واحد). وتعكس القيمة الحقيقية لأداة تحوط الخيار المشترى (على افتراض أن لها نفس الشروط الأساسية مثل المخاطر المُعينة)، وليس قيمتها الزمنية، مخاطر من جانب واحد في البند المتحوط له. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم الجهة بتعيين التقلبات في نتائج التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن زيادة في سعر عملية شراء متوقع لسلع. في مثل هذه الحالة، يتم تعيين خسائر التدفقات النقدية الناشئة عن الزيادة في السعر فوق المستوى المحدد فقط. ولا تتضمن المخاطر المتحوط لها القيمة الزمنية

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
	للخيار المشترى لأن القيمة الزمنية ليست مكونا من عناصر المعاملة المتوقعة التى تؤثر على الفائض أو العجز (الفقرة 96 (ب)).
Designation of Financial Items as Hedged Items (paragraphs 90 and 91)	**تعيين البنود المالية على أنها بنود متحوط لها (الفقرتان 90 و91)**
AG136. If a portion of the cash flows of a financial asset or financial liability is designated as the hedged item, that designated portion must be less than the total cash flows of the asset or liability. For example, in the case of a liability whose effective interest rate is below a market related interest rate, an entity cannot designate (a) a portion of the liability equal to the principal amount plus interest at a market related rate and (b) a negative residual portion. However, the entity may designate all of the cash flows of the entire financial asset or financial liability as the hedged item and hedge them for only one particular risk (e.g., only for changes that are attributable to changes in the market rate). For example, in the case of a financial liability whose effective interest rate is 100 basis points below the market rate, an entity can designate as the hedged item the entire liability (i.e., principal plus interest at the market rate minus 100 basis points) and hedge the change in the fair value or cash flows of that entire liability that is attributable to changes in the market rate. The entity may also choose a hedge ratio of other than one to one in order to improve the effectiveness of the hedge as described in paragraph AG140.	136. إذا تم تعيين حصة من التدفقات النقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي على أنها بند متحوط له، يجب أن تكون تلك الحصة المُعينة أقل من مجموع التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام. على سبيل المثال، في حالة الالتزام الذي يكون معدل الفائدة الفعلي له أقل من معدل الفائدة في السوق، ولا يمكن أن تُعين الجهة (أ) حصة من الالتزام تساوي المبلغ الأصلي مضافًا إليه الفائدة حسب معدل الفائدة السائد في السوق و(ب) حصة سالبة متبقية. إلا أن الجهة يمكنها أن تُعين جميع التدفقات النقدية لكامل الأصل المالي أو الالتزام المالي على أنها بند متحوط له وتتحوط بشأنها فيما يتعلق بخطر محدد واحد فقط (مثلًا، فقط للتغيرات التي تنسب إلى التغيرات في معدل الفائدة السائد في السوق). على سبيل المثال، في حالة الالتزام المالي الذي يكون معدل الفائدة الفعلي له هو 100 نقطة أساس أقل من معدل الفائدة السائد في السوق، فإنه بإمكان الجهة أن تُعين كامل الالتزام على أنه بند متحوط له (أي المبلغ الأصلي مضافًا إليه الفائدة حسب معدل الفائدة السائد في السوق مطروحًا منها 100 نقطة أساس) وتقوم بالتحوط للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لكامل ذلك الالتزام الذي ينسب إلى التغيرات في معدل الفائدة السائد في السوق. ويمكن أن تختار الجهة أيضًا نسبة تحوط بخلاف نسبة 1:1 من أجل تحسين فاعلية التحوط كما هو موضح في فقرة إرشادات التطبيق 140.
AG137. In addition, if a fixed rate financial instrument is hedged some time after its origination and interest rates have changed in the meantime, the entity can designate a portion equal to a benchmark rate that is higher than the contractual rate paid on the item. The entity can do so provided that the benchmark rate is less than the effective interest rate calculated on the	137. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم التحوط لأداة مالية ذات معدل ثابت في وقت ما بعد إنشائها وتكون معدلات الفائدة قد تغيرت في غضون ذلك، تستطيع الجهة تعيين حصة مساوية للمعدل المرجعي الذي هو أعلى من المعدل التعاقدي المدفوع على البند. ويمكن للجهة أن تقوم بذلك

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
assumption that the entity had purchased the instrument on the day it first designates the hedged item. For example, assume an entity originates a fixed rate financial asset of CU100 that has an effective interest rate of 6 percent at a time when the market rate is 4 percent. It begins to hedge that asset some time later when the market rate has increased to 8 percent and the fair value of the asset has decreased to CU90. The entity calculates that if it had purchased the asset on the date it first designates it as the hedged item for its then fair value of CU90, the effective yield would have been 9.5 percent. Because the market rate is less than this effective yield, the entity can designate a portion of the market rate of 8 percent that consists partly of the contractual interest cash flows and partly of the difference between the current fair value (i.e., CU90) and the amount repayable on maturity (i.e., CU100).	شريطة أن يكون المعدل المرجعي أقل من معدل الفائدة الفعلي المحسوب بناءً على افتراض أن الجهة قد قامت بشراء الأداة في اليوم الذي قامت فيه أولًا بتعيين البند المتحوط له. على سبيل المثال، نفترض أن الجهة أنشأت أصلًا ماليًا ذا معدل ثابت بمبلغ 100 ريال سعودي وله معدل فائدة فعلي مقداره 6% في الوقت الذي كان فيه معدل فائدة السوق هو 4%. تبدأ الجهة بالتحوط لذلك الأصل في وقت لاحق عندما يكون معدل فائدة السوق قد ارتفع إلى 8% وانخفضت القيمة العادلة للأصل 90 ريالاً سعوديًّا. وتحسب الجهة أنها لو قامت بشراء الأصل في التاريخ الذي تقوم فيه أولا بتعيينه على أنه بند متحوط له مقابل قيمته العادلة في ذلك الوقت بمقدار 90 ريالاً سعوديًّا، فإن العائد الفعلي كان سيبلغ 9,5%. ونظرا لأن معدل السوق أقل من هذا العائد الفعلي، يمكن للجهة تعيين جزء من معدل السوق بنسبة 8% والذي يتكون جزئيًا من التدفقات النقدية المتعلقة بالفائدة التعاقدية وجزئيًا من الفرق بين القيمة العادلة (أي 90 ريالاً سعوديًّا) والمبلغ القابل للتسديد في تاريخ الاستحقاق (أي 100 ريال سعودي).
AG138. Paragraph 90 permits an entity to designate something other than the entire fair value change or cash flow variability of a financial instrument. For example: a. All of the cash flows of a financial instrument may be designated for cash flow or fair value changes attributable to some (but not all) risks; or b. Some (but not all) of the cash flows of a financial instrument may be designated for cash flow or fair value changes attributable to all or only some risks (i.e., a "portion" of the cash flows of the financial instrument may be designated for changes attributable to all or only some risks).	138. تسمح الفقرة 90 للجهة بتعيين شيء بخلاف التغير الكامل في القيمة العادلة أو تقلّب التدفقات النقدية للأداة المالية. فعلى سبيل المثال: أ. جميع التدفقات النقدية للأداة المالية يمكن تعيينها للتغيرات في التدفق النقدي أو القيمة العادلة المنسوبة لبعض المخاطر (وليس جميعها)؛ أو ب. بعض (وليس جميع) التدفقات النقدية للأداة المالية يمكن تعيينها للتغيرات في التدفق النقدي أو القيمة العادلة المنسوبة لجميع أو بعض المخاطر (أي يمكن تعيين "جزء" من التدفقات النقدية للأداة المالية للتغيرات المتعلقة بجميع أو بعض المخاطر).
AG139. To be eligible for hedge accounting, the designated risks and portions must be separately identifiable components of the financial instrument, and changes in the cash flows or fair value	139. للتأهل لمحاسبة التحوط، يجب أن تكون المخاطر والأجزاء المُعينة مكونات قابلة للتحديد بشكل منفصل في الأداة المالية، ويجب قياس التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لكامل الأداة المالية الناشئة عن

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
of the entire financial instrument arising from changes in the designated risks and portions must be reliably measurable. For example: a. For a fixed rate financial instrument hedged for changes in fair value attributable to changes in a risk-free or benchmark interest rate, the risk-free or benchmark rate is normally regarded as both a separately identifiable component of the financial instrument and reliably measurable. b. Inflation is not separately identifiable and reliably measurable and cannot be designated as a risk or a portion of a financial instrument unless the requirements in (c) are met. c. A contractually specified inflation portion of the cash flows of a recognized inflation-linked bond (assuming there is no requirement to account for an embedded derivative separately) is separately identifiable and reliably measurable as long as other cash flows of the instrument are not affected by the inflation portion.	التغيرات في المخاطر والأجزاء المُعينة بموثوقية. فعلي سبيل المثال: أ. بالنسبة لأداة مالية ذات معدل ثابت متحوط لها للتغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للتغيرات في معدل فائدة مرجعي أو خالٍ من المخاطر، يُعَدُّ المعدل المرجعي أو الخالي من المخاطر مكوّنًا من عناصر الأداة المالية قابلاً للتحديد بشكل منفصل ويمكن قياسه بموثوقية. ب. لا يمكن للتضخم أن يكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل أو قياسه بموثوقية ولا يمكن تعيينه على أنه مخاطر أو جزء من أداة مالية إلا في حال استيفاء المتطلبات الواردة في الفقرة (ج). ج. يكون الجزء المحدد تعاقديًا للتضخم للتدفقات النقدية لسند مرتبط بالتضخم تم إثباته (بافتراض عدم وجود أي متطلب للمحاسبة عن أداة مشتقة مدمجة بشكلٍ منفصل) قابلاً للتحديد بشكل منفصل ويمكن قياسه بموثوقية مادامت التدفقات النقدية الأخرى للأداة لم تتأثر بالجزء المتعلق بالتضخم.
Designation of Non-Financial Items as Hedged Items (paragraph 92)	تعيين البنود غير المالية على أنها بنود متحوط لها (الفقرة 92)
AG140. Changes in the price of an ingredient or component of a non-financial asset or non-financial liability generally do not have a predictable, separately measurable effect on the price of the item that is comparable to the effect of, say, a change in market interest rates on the price of a bond. Thus, a non- financial asset or non-financial liability is a hedged item only in its entirety or for foreign exchange risk. If there is a difference between the terms of the hedging instrument and the hedged item (such as for a hedge of the forecast purchase of Brent Crude oil using a forward contract to purchase Light Sweet Crude oil on otherwise similar terms), the hedging relationship nonetheless can qualify as a hedge relationship provided all the conditions in paragraph 98 are met, including that the hedge is expected to be highly effective. For this purpose, the amount of the hedging instrument may be greater or less than that of the hedged item if this improves the effectiveness of the hedging relationship. For example, a regression analysis could be performed to establish a statistical relationship between the	140. لا يكون للتغيرات في سعر عنصر أو مكون للأصل غير المالي أو الالتزام غير المالي عمومًا أثر يمكن توقعه وقياسه بشكل منفصل على سعر البند القابل للمقارنة مع أثر التغير في معدلات الفائدة السوقية على سعر السند على سبيل المثال. وبالتالي، يعتبر الأصل غير المالي أو الالتزام غير المالي بندا متحوطًا له فقط بأكمله أو لمخاطر الصرف الأجنبي. وإذا كان هناك اختلاف بين شروط أداة التحوط والبند المتحوط لها (مثل التحوط لشراء متوقع نفط برنت الخام باستخدام عقد آجل لشراء النفط الخام الخفيف وفق شروط مماثلة بخلاف ذلك)، فإن علاقة التحوط رغم ذلك تكون مؤهلة لتصنيفها كعلاقة تحوط شريطة أن تتحقق جميع الشروط في الفقرة 98، بما في ذلك أنه من المتوقع أن يكون التحوط عالي الفاعلية. ولهذا الغرض، يمكن أن يكون مبلغ أداة التحوط أعلى أو أقل من مبلغ البند المتحوط له إذا كان ذلك يحسن من فاعلية علاقة التحوط. على

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
hedged item (e.g., a transaction in Brent Crude oil) and the hedging instrument (e.g., a transaction in Light Sweet Crude oil). If there is a valid statistical relationship between the two variables (i.e., between the unit prices of Brent Crude oil and Light Sweet Crude oil), the slope of the regression line can be used to establish the hedge ratio that will maximize expected effectiveness. For example, if the slope of the regression line is 1.02, a hedge ratio based on 0.98 quantities of hedged items to 1.00 quantities of the hedging instrument maximizes expected effectiveness. However, the hedging relationship may result in ineffectiveness that is recognized in surplus or deficit during the term of the hedging relationship.	سبيل المثال، يمكن إجراء تحليل انحدار خطي لتحديد العلاقة الإحصائية بين البند المتحوط له (مثلًا معاملة نفط برنت الخام) وأداة التحوط (مثلًا معاملة النفط الخام الخفيف). وإذا كانت هناك علاقة إحصائية صحيحة بين هذين المتغيرين (أي بين أسعار الوحدة لنفط خام برنت والنفط الخفيف)، يمكن استخدام معامل الانحدار لتحديد نسبة التحوط التي ستزيد من الفاعلية المتوقعة لأعلى مستوى ممكن. على سبيل المثال، إذا كان معامل الانحدار الخطي هو 1,02، فإن نسبة التحوط بناءً على كمية 0,98 من البنود المتحوط لها إلى كمية 1,00 من أدوات التحوط ستزيد من الفاعلية المتوقعة لأعلى مستوى ممكن. إلا أن علاقة التحوط يمكن أن ينتج عنها عدم فاعلية والتي يتم إثباتها في حساب الفائض أو العجز خلال مدة علاقة التحوط.
Designation of Groups of Items as Hedged Items (paragraphs 93 and 94)	**تعيين مجموعة من البنود على أنها بنود متحوط لها (الفقرتان 93 و94)**
AG141. A hedge of an overall net position (e.g., the net of all fixed rate assets and fixed rate liabilities with similar maturities), rather than of a specific hedged item, does not qualify for hedge accounting. However, almost the same effect on surplus or deficit of hedge accounting for this type of hedging relationship can be achieved by designating as the hedged item part of the underlying items. For example, if a bank has CU100 of assets and CU90 of liabilities with risks and terms of a similar nature and hedges the net CU10 exposure, it can designate as the hedged item CU10 of those assets. This designation can be used if such assets and liabilities are fixed rate instruments, in which case it is a fair value hedge, or if they are variable rate instruments, in which case it is a cash flow hedge. Similarly, if an entity has a firm commitment to make a purchase in a foreign currency of CU100 and a firm commitment to make a sale in the foreign currency of CU90, it can hedge the net amount of CU10 by acquiring a derivative and designating it as a hedging instrument associated with CU10 of the firm purchase commitment of CU100.	141. لا يكون التحوط لصافي المركز الكلي (مثلًا صافي جميع الأصول ذات المعدل الثابت والالتزامات ذات المعدل الثابت التي لها تواريخ استحقاق مماثلة)، بدلًا من بند محدد متحوط له، مؤهلًا لمحاسبة التحوط. ومع ذلك، فإنه يمكن تحقيق نفس الأثر تقريبًا على فائض أو عجز محاسبة عن التحوط لهذا النوع من علاقة التحوط من خلال تعيين جزء من البنود محل العقد على أنها بند متحوط له. على سبيل المثال، إذا كان لدى البنك 100 ريال سعودي من الأصول و90 ريالًا سعوديًا من الالتزامات ذات مخاطر وشروط مشابهة في طبيعتها وقام بالتحوط لصافي التعرض والذي يبلغ 10 ريال سعودي، فإنه يمكنه أن يتم تعيين 10 ريالات سعودية من تلك الأصول كبند متحوط له. ويمكن استخدام هذا التعيين إذا كانت مثل هذه الأصول والالتزامات أدوات ذات معدل ثابت، فيكون في هذه الحالة تحوط قيمة عادلة، أما إذا كانت أدوات ذات معدل متغير، فيكون في هذه الحالة تحوط تدفق نقدي. وعلى نحو مماثل، إذا كان لدى الجهة ارتباط ملزم بتنفيذ شراء بعملة أجنبية بمبلغ 100 ريال سعودي وارتباط ملزم بتنفيذ بيع

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
	بالعملة الأجنبية بمبلغ 90 ريالاً سعوديًّا، يمكنها التحوط لصافي مبلغ 10 ريالات سعودية من خلال اقتناء اداة مشتقة وتعيينها على أنها أداة تحوط مرتبطة بما مبلغه 10 ريال سعودي من ارتباط الشراء الملزم البالغ 100 ريال سعودي.
Hedge Accounting (paragraphs 95–113)	*محاسبة التحوط (الفقرات 95 – 113)*
AG142. An example of a fair value hedge is a hedge of exposure to changes in the fair value of a fixed rate debt instrument as a result of changes in interest rates. Such a hedge could be entered into by the issuer or by the holder.	142. من الأمثلة على تحوط القيمة العادلة تحوط التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأداة دين ذات معدل ثابت نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة. ويمكن الدخول في مثل هذا التحوط من قبل الجهة المصدرة أو حامل الأداة.
AG143. An example of a cash flow hedge is the use of a swap to change floating rate debt to fixed rate debt (i.e., a hedge of a future transaction where the future cash flows being hedged are the future interest payments).	143. من الأمثلة على تحوط التدفق النقدي استخدام مقايضة لتغيير دين ذي معدل معوم إلى دين ذي معدل ثابت (أي تحوط لمعاملة مستقبلية حيث تكون التدفقات النقدية المستقبلية التي يتم التحوط لها هي دفعات فائدة مستقبلية).
AG144. A hedge of a firm commitment (e.g., a hedge of the change in fuel price relating to an unrecognized contractual commitment by an electric utility to purchase fuel at a fixed price) is a hedge of an exposure to a change in fair value. Accordingly, such a hedge is a fair value hedge. However, under paragraph 97 a hedge of the foreign currency risk of a firm commitment could alternatively be accounted for as a cash flow hedge.	144. يعتبر تحوط الارتباط الملزم (مثل التحوط للتغير في أسعار الوقود المرتبط بالتزام تعاقدي غير مثبت من قبل شركة الكهرباء لشراء الوقود بسعر ثابت) هو تحوط للتعرض للتغير في القيمة العادلة. وتبعًا لذلك، يعتبر مثل هذا التحوط هو تحوط قيمة عادلة. ومع ذلك، فأنه يمكن بموجب الفقرة 97، كخيار بديل، المحاسبة عن التحوط لمخاطر العملة الأجنبية للارتباط الملزم على أنه تحوط تدفق نقدي.
Assessing Hedge Effectiveness	**تقويم فاعلية التحوط**
AG145. A hedge is regarded as highly effective only if both of the following conditions are met: a. At the inception of the hedge and in subsequent periods, the hedge is expected to be highly effective in achieving offsetting changes in fair value or cash flows attributable to the hedged risk during the period for which the hedge is designated. Such an expectation can be demonstrated in various ways, including a comparison of past changes in the fair value or cash flows of the hedged item that are attributable to the hedged risk with past changes	145. يعَدُّ التحوط فاعلاً بدرجة كبيرة فقط إذا تحقق الشرطان التاليان: أ. في بداية التحوط وفي الفترات اللاحقة، يتوقع أن يكون التحوط فاعلاً بدرجة كبيرة في تحقيق تغيرات تعويضية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تنسب إلى المخاطر المتحوط لها خلال الفترة التي تم تعيين التحوط لها. ويمكن إثبات مثل هذا التوقع بطرق متنوعة، بما في ذلك مقارنة التغيرات الماضية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
in the fair value or cash flows of the hedging instrument, or by demonstrating a high statistical correlation between the fair value or cash flows of the hedged item and those of the hedging instrument. The entity may choose a hedge ratio of other than one to one in order to improve the effectiveness of the hedge as described in paragraph AG140. b. The actual results of the hedge are within a range of 80–125 percent. For example, if actual results are such that the loss on the hedging instrument is CU120 and the gain on the cash instrument is CU100, offset can be measured by 120/100, which is 120 percent, or by 100/120, which is 83 percent. In this example, assuming the hedge meets the condition in (a), the entity would conclude that the hedge has been highly effective.	المتحوط له المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها مع التغيرات الماضية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط، أو من خلال إثبات وجود ارتباط إحصائي عالٍ بين القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له مع تلك الخاصة بأداة التحوط. ويمكن أن تختار الجهة نسبة تحوط بخلاف نسبة 1:1 من أجل تحسين فاعلية التحوط كما هو مبين في فقرة إرشادات التطبيق 140. **ب.** تكون النتائج الفعلية للتحوط ضمن مدى يُراوح بين 80 إلى 125%. على سبيل المثال، إذا كانت النتائج الفعلية تتمثل في خسارة من أداة التحوط بمبلغ 120 ريالاً سعوديًّا ومكسب من أداة النقد بمبلغ 100 ريال سعودي، يمكن قياس التعويض بقسمة 100/120، وهي 120%، أو بقسمة 120/100، وهي 83%. وفي هذا المثال، بافتراض أن التحوط يحقق الشرط الوارد في البند(أ)، تخلص الجهة إلى أن التحوط كان عالي الفاعلية.
AG146. Effectiveness is assessed, at a minimum, at the time an entity prepares its annual financial statements.	146. يتم تقويم الفاعلية، على الأقل، في الوقت الذي تعد فيه الجهة قوائمها المالية السنوية.
AG147. This Standard does not specify a single method for assessing hedge effectiveness. The method an entity adopts for assessing hedge effectiveness depends on its risk management strategy. For example, if the entity's risk management strategy is to adjust the amount of the hedging instrument periodically to reflect changes in the hedged position, the entity needs to demonstrate that the hedge is expected to be highly effective only for the period until the amount of the hedging instrument is next adjusted. In some cases, an entity adopts different methods for different types of hedges. An entity's documentation of its hedging strategy includes its procedures for assessing effectiveness. Those procedures state whether the assessment includes all of the gain or loss on a hedging instrument or whether the instrument's time value is excluded.	147. لا يحدد هذا المعيار طريقة واحدة لتقويم فاعلية التحوط. وتطبق الطريقة التي تتبعها الجهة في تقويم فاعلية التحوط على استراتيجيتها في إدارة المخاطر. على سبيل المثال، إذا كانت استراتيجية الجهة في إدارة المخاطر هي تعديل مبلغ أداة التحوط بشكل دوري ليعكس التغيرات في المركز المتحوط لها، فإن الجهة بحاجة إلى أن تثبت أنه من المتوقع أن يكون التحوط فاعلاً بدرجة كبيرة فقط للفترة التي يتم فيها تعديل مبلغ أداة التحوط مرة أخرى. وفي بعض الحالات، تطبق الجهة طرقا مختلفة للأنواع المختلفة من التحوط. ويشمل توثيق الجهة لاستراتيجيتها في التحوط إجراءاتها في تقويم الفاعلية. وتنص تلك الإجراءات على ما إذا كان التقويم يشمل كامل المكسب أو الخسارة من أداة التحوط أو ما إذا كان يتم استبعاد القيمة الزمنية للأداة.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
AG148. If an entity hedges less than 100 percent of the exposure on an item, such as 85 percent, it shall designate the hedged item as being 85 percent of the exposure and shall measure ineffectiveness based on the change in that designated 85 percent exposure. However, when hedging the designated 85 percent exposure, the entity may use a hedge ratio of other than one to one if that improves the expected effectiveness of the hedge, as explained in paragraph AG140.	148. إذا تحوطت الجهة بنسبة تقل عن 100% من التعرض لبند واحد، مثل 85%، ينبغي أن تُعين البند المتحوط له بنسبة 85% من التعرض وتقيس عدم الفاعلية بناءً على التغير في التعرض في نسبة 85% المُعينة. غير أنه عندما تحتاط بنسبة 85% من التعرض المُعين، يمكن للجهة أن تستخدم نسبة تحوط بخلاف نسبة 1:1 إذا أدى ذلك إلى تحسين الفاعلية المتوقعة للتحوط، كما هو مبين في فقرة إرشادات التطبيق 140.
AG149. If the principal terms of the hedging instrument and of the hedged asset, liability, firm commitment or highly probable forecast transaction are the same, the changes in fair value and cash flows attributable to the risk being hedged may be likely to offset each other fully, both when the hedge is entered into and afterwards. For example, an interest rate swap is likely to be an effective hedge if the notional and principal amounts, term, repricing dates, dates of interest and principal receipts and payments, and basis for measuring interest rates are the same for the hedging instrument and the hedged item. In addition, a hedge of a highly probable forecast purchase of a commodity with a forward contract is likely to be highly effective if: a. The forward contract is for the purchase of the same quantity of the same commodity at the same time and location as the hedged forecast purchase; b. The fair value of the forward contract at inception is zero; and c. Either the change in the discount or premium on the forward contract is excluded from the assessment of effectiveness and recognized in surplus or deficit or the change in expected cash flows on the highly probable forecast transaction is based on the forward price for the commodity.	149. إذا كانت الشروط الأساسية لأداة التحوط والأصل المتحوط له أو الالتزام المتحوط له أو الارتباط الملزم المتحوط له أو المعاملة المتوقعة المحتملة بدرجة كبيرة المتحوط لها هي نفس الشروط، فإن التغيرات في القيمة العادلة والتدفقات النقدية التي تنسب إلى المخاطر التي يتم التحوط بشأنها من المرجح أن تعوض بعضها البعض بشكل تام، عند ابرام التحوط وبعد ذلك. على سبيل المثال، من المرجح أن تكون مقايضة معدل الفائدة تحوطًا فاعلا إذا كانت المبالغ الاسمية والمبالغ الأصلية، والأجل، وتواريخ إعادة التسعير، وتواريخ مقبوضات ومدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي، وأساس قياس معدلات الفائدة هي نفسها تلك التي تخص أداة التحوط والبند المتحوط له. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون تحوط الشراء المتوقع والمحتمل بدرجة كبيرة لسلعة معينة بعقد آجل فاعلا بدرجة كبيرة إذا: أ. كان العقد الآجل لغرض شراء الكمية نفسها من السلعة نفسها وفي الزمان نفسه والمكان نفسه كما هو في الشراء المتوقع المتحوط له؛ و ب. كانت القيمة العادلة للعقد الأجل في البداية صفراً؛ و ج. تم استثناء التغير في الخصم أو العلاوة على العقد الآجل من تقويم الفاعلية وتم إثباته في حساب الفائض أو العجز أو إذا استند التغير في التدفقات النقدية المتوقعة من المعاملة المتوقعة والمحتملة بدرجة كبيرة على السعر الآجل للسلعة.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
AG150. Sometimes the hedging instrument offsets only part of the hedged risk. For example, a hedge would not be fully effective if the hedging instrument and hedged item are denominated in different currencies that do not move in tandem. Also, a hedge of interest rate risk using a derivative would not be fully effective if part of the change in the fair value of the derivative is attributable to the counterparty's credit risk.	150. تعوض أداة التحوط في بعض الأحيان جزءً من المخاطر المتحوط لها فقط. على سبيل المثال، لا يكون التحوط فاعلا بالكامل إذا كانت أداة التحوط والبند المتحوط له مقوم عنهما بعملات مختلفة لا يوجد تزامن للتغير في أسعار صرفها. كذلك لا يكون تحوط مخاطر معدل الفائدة باستخدام أداة مشتقة فاعلا بالكامل إذا كان جزء من التغير في القيمة العادلة للأداة المشتقة ينسب إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف الأخر.
AG151. To qualify for hedge accounting, the hedge must relate to a specific identified and designated risk, and not merely to the entity's general operational risks, and must ultimately affect the entity's surplus or deficit. A hedge of the risk of obsolescence of a physical asset or the risk of legislative changes relating to the rehabilitation of damage to the environment is not eligible for hedge accounting; effectiveness cannot be measured because those risks are not measurable reliably.	151. حتى يكون التحوط مؤهلًا لمحاسبة التحوط، يجب أن يرتبط بمخاطر محددة ومُعينة، لا أن يرتبط فقط بالمخاطر التشغيلية العامة للجهة، كما يجب أن يؤثر بشكل أساسي على فائض أو عجز الجهة. ولا يكون التحوط لمخاطر تقادم الأصل المادي أو مخاطر التغيرات التشريعية المتعلقة بإعادة تأهيل الضرر على البيئة مؤهلًا لمحاسبة التحوط، ولا يمكن قياس الفاعلية لأنه لا يمكن قياس تلك المخاطر بموثوقية.
AG152. Paragraph 83(a) permits an entity to separate the intrinsic value and time value of an option contract and designate as the hedging instrument only the change in the intrinsic value of the option contract. Such a designation may result in a hedging relationship that is perfectly effective in achieving offsetting changes in cash flows attributable to a hedged one-sided risk of a forecast transaction, if the principal terms of the forecast transaction and hedging instrument are the same.	152. تسمح الفقرة 83 (أ) للجهة بفصل القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد خيار وتعيين التغير في القيمة الحقيقية فقط على أنها أداة التحوط. وقد ينتج عن مثل هذا التعيين علاقة تحوط فاعلة بشكل كامل في تحقيق تغيرات تعويضية في التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر متحوط لها ذات جانب واحد لمعاملة متوقعة، إذا كانت الشروط الأساسية لمعاملة متوقعة هي نفسها لأداة التحوط.
AG153. If an entity designates a purchased option in its entirety as the hedging instrument of a one-sided risk arising from a forecast transaction, the hedging relationship will not be perfectly effective. This is because the premium paid for the option includes time value and, as stated in paragraph AG135, a designated one-sided risk does not include the time value of an option. Therefore, in this situation, there will be no offset between the cash flows relating to the time value of the option premium paid and the designated hedged risk.	153. في حال قامت الجهة بتعيين خيار مشترى بأكمله على أنه أداة تحوط لمخاطر من جانب واحد ناشئة عن معاملة متوقعة فلن تكون علاقة التحوط فاعلة بشكل تام. والسبب في ذلك أن العلاوة المسددة مقابل الخيار تتضمن القيمة الزمنية ولا تحتوي المخاطر من جانب واحد المُعينة كما هو موضح في فقرة إرشادات التطبيق 135، على قيمة زمنية للخيار. وبالتالي وفي هذه الحالة لن يكون هناك تعويض بين التدفقات النقدية المتعلقة بالقيمة الزمنية لعلاوة الخيار المسددة والمخاطر المُعينة المتحوط لها.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
AG154. In the case of interest rate risk, hedge effectiveness may be assessed by preparing a maturity schedule for financial assets and financial liabilities that shows the net interest rate exposure for each time period, provided that the net exposure is associated with a specific asset or liability (or a specific group of assets or liabilities or a specific portion of them) giving rise to the net exposure, and hedge effectiveness is assessed against that asset or liability.	154. في حالة مخاطر معدل الفائدة، يمكن تقويم فاعلية التحوط من خلال إعداد جدول استحقاق للأصول المالية والالتزامات المالية يبين صافي تعرض معدل الفائدة لكل فترة زمنية، شريطة أن يرتبط صافي التعرض بأصل أو التزام محدد (أو مجموعة محددة من الأصول أو الالتزامات أو حصة محددة منها) يؤدي إلى نشوء التعرض الصافي، ويتم تقويم فاعلية التحوط مقابل ذلك الأصل أو الالتزام.
AG155. In assessing the effectiveness of a hedge, an entity generally considers the time value of money. The fixed interest rate on a hedged item need not exactly match the fixed interest rate on a swap designated as a fair value hedge. Nor does the variable interest rate on an interest-bearing asset or liability need to be the same as the variable interest rate on a swap designated as a cash flow hedge. A swap's fair value derives from its net settlements. The fixed and variable rates on a swap can be changed without affecting the net settlement if both are changed by the same amount.	155. عند تقويم فاعلية التحوط، تضع الجهة في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود. وليس بالضرورة أن يطابق معدل الفائدة الثابت على البند المتحوط له تمامًا معدل الفائدة الثابت على المقايضة المُعينة على أنها تحوط قيمة عادلة. كما أنه ليس من الضروري أن يكون معدل الفائدة المتغير على الأصل أو الالتزام المحمل بفائدة أو يكون معدل الفائدة المتغير على مقايضة مُعينة على أنها تحوط تدفق نقدي. وتشتق القيمة العادلة للمقايضة من عمليات التسوية الصافية الخاصة بها. ويمكن أن تتغير المعدلات الثابتة والمتغيرة على المقايضة بدون التأثير على التسوية الصافية إذا تغير كل منها بنفس المبلغ.
AG156. If an entity does not meet hedge effectiveness criteria, the entity discontinues hedge accounting from the last date on which compliance with hedge effectiveness was demonstrated. However, if the entity identifies the event or change in circumstances that caused the hedging relationship to fail the effectiveness criteria, and demonstrates that the hedge was effective before the event or change in circumstances occurred, the entity discontinues hedge accounting from the date of the event or change in circumstances.	156. إذا لم تستوفِ الجهة ضوابط فاعلية التحوط، فإنها تتوقف عن محاسبة التحوط منذ آخر تاريخ تم فيه إثبات الالتزام بفاعلية التحوط. لكن إذا حددت الجهة الحدث أو التغير في الظروف الذي أدى إلى عدم استيفاء علاقة التحوط للضوابط، وأثبتت أن التحوط كان فاعلا قبل وقوع الحدث أو التغير في الظروف، تتوقف الجهة عن محاسبة التحوط من تاريخ الحدث أو التغير في الظروف.
AG156A. For the avoidance of doubt, the effects of replacing the original counterparty with a clearing counterparty and making the associated changes as describedin paragraphs 102(a)(ii) and 112(a)(ii) shall be reflected in the measurement of the hedging instrument and therefore in the assessment of hedge effectivenessand the measurement of hedge effectiveness.	156أ. لتجنب الشك، فإن آثار إحلال الطرف المقابل الأصلي بطرف مقاصة مقابل وإجراء التغييرات المرتبطة بذلك كما هي موضحة في الفقرتين 102(أ)(2) و112(أ)(2)، يجب أن يتم عكسها في قياس أداة التحوط وتبعا لذلك في تقويم فاعلية التحوط وقياس فاعلية التحوط.
Fair Value Hedge Accounting for a Portfolio Hedge of Interest Rate Risk	المحاسبة عن القيمة العادلة للتحوط لمخاطر معدل الفائدة لمحفظة

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
AG157. For a fair value hedge of interest rate risk associated with a portfolio of financial assets or financial liabilities, an entity would meet the requirements of this Standard if it complies with the procedures set out in (a)–(i) and paragraphs AG158–AG175 below. a. As part of its risk management process the entity identifies a portfolio of items whose interest rate risk it wishes to hedge. The portfolio may comprise only assets, only liabilities or both assets and liabilities. The entity may identify two or more portfolios, in which case it applies the guidance below to each portfolio separately. b. The entity analyses the portfolio into repricing time periods based on expected, rather than contractual, repricing dates. The analysis into repricing time periods may be performed in various ways including scheduling cash flows into the periods in which they are expected to occur, or scheduling notional principal amounts into all periods until repricing is expected to occur. c. On the basis of this analysis, the entity decides the amount it wishes to hedge. The entity designates as the hedged item an amount of assets or liabilities (but not a net amount) from the identified portfolio equal to the amount it wishes to designate as being hedged. This amount also determines the percentage measure that is used for testing effectiveness in accordance with paragraph AG169(b). d. The entity designates the interest rate risk it is hedging. This risk could be a portion of the interest rate risk in each of the items in the hedged position, such as a benchmark interest rate (e.g., a swap rate). e. The entity designates one or more hedging instruments for each repricing time period. f. Using the designations made in (c)–(e) above, the entity assesses at inception and in subsequent periods, whether the hedge is expected to be highly effective during the period for which the hedge is designated. g. Periodically, the entity measures the change in the fair value of the hedged item (as designated in (c)) that is attributable to the hedged risk (as designated in (d)), on the basis of the expected repricing dates determined in (b). Provided that the hedge is determined	157. بالنسبة لتحوط القيمة العادلة لمخاطر معدل الفائدة المرتبطة بمحفظة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية، تلبي الجهة متطلبات هذا المعيار إذا التزمت بالإجراءات المبنية في البنود (أ) – (ط) وفقرتي إرشادات التطبيق 158 و175 أدناه. أ. تحدد الجهة كجزء من عملية إدارة المخاطر فيها محفظة من البنود التي ترغب في التحوط لمخاطر معدل فائدتها. ويمكن أن تتكون المحفظة من أصول فقط، أو التزامات فقط، أو أصول والتزامات. ويمكن أن تحدد الجهة محفظتين أو أكثر، وفي هذه الحالة تطبق الإرشادات أدناه على كل محفظة بشكل منفصل. ب. تحلل الجهة المحفظة إلى فترات زمنية لإعادة التسعير بناءً على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة، وليست التعاقدية. ويمكن إجراء التحليل إلى فترات زمنية لإعادة التسعير بطرق مختلفة تشمل جدولة التدفقات النقدية إلى الفترات الزمنية المتوقع أن تحدث فيها، أو جدولة المبالغ الأصلية الاسمية إلى جميع الفترات الزمنية إلى أن يتوقع حدوث إعادة التسعير. ج. على أساس هذا التحليل، تقرر الجهة المبلغ الذي ترغب التحوط له. وتُعين الجهة كبند متحوط له مبلغاً من الأصول أو الالتزامات (ولكن ليس مبلغاً صافياً) من المحفظة المحددة يساوي المبلغ الذي ترغب في تعيينه على أنه متحوط له. ويحدد هذا المبلغ أيضًا قياس النسبة المئوية المستخدمة في اختبار الفاعلية وفقًا لفقرة إرشادات التطبيق 169(ب). د. تُعين الجهة مخاطر معدل الفائدة المتحوط لها. ويمكن أن تكون هذه المخاطر جزءا من مخاطر معدل الفائدة في كل من بنود المركز المتحوط لها، مثل معدل الفائدة المرجعي (مثلًا معدل فائدة المقايضة). هـ. تُعين الجهة واحدة أو أكثر من أدوات التحوط لكل فترة زمنية لإعادة التسعير. و. باستخدام التعيينات التي تمت في البنود (ج) –(هـ) أعلاه، تقوم الجهة في البداية وفي الفترات اللاحقة بتقويم ما إذا كان من المتوقع أن يكون

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
actually to have been highly effective when assessed using the entity's documented method of assessing effectiveness, the entity recognizes the change in fair value of the hedged item as a gain or loss in surplus or deficit and in one of two line items in the statement of financial position as described in paragraph 100. The change in fair value need not be allocated to individual assets or liabilities. h. The entity measures the change in fair value of the hedging instrument(s) (as designated in (e)) and recognizes it as a gain or loss in surplus or deficit. The fair value of the hedging instrument(s) is recognized as an asset or liability in the statement of financial position. i. Any ineffectiveness will be recognized in surplus or deficit as the difference between the change in fair value referred to in (g) and that referred to in (h) (effectiveness is measured using the same materiality considerations as in other IPSASs).	التحوط فاعلاً بدرجة كبيرة خلال الفترة التي تم تعيين التحوط لها. ز. تقيس الجهة بشكل دوري التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له (كما هو مُعين في البند (ج)) المنسوب إلى المخاطر المتحوط لها (كما هي مُعينة في البند (د))، على أساس تواريخ إعادة التسعير المتوقعة والمحددة في (ب). وشريطة أن يتم تحديد التحوط فعليًا على أنه كان ذا فاعلية عالية عند تقويمه باستخدام الطريقة الموثقة لدى الجهة لتقويم الفاعلية، تثبت الجهة التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له على أنه مكسب أو خسارة في حساب الفائض أو العجز في واحد من البنود المستقلة في قائمة المركز المالي كما هو مبين في الفقرة 100. ولا يحتاج هذا التغير في القيمة العادلة لأن يتم تخصيصه إلى الأصول أو الالتزامات الفردية. ح. تقيس الجهة التغير في القيمة العادلة لأداة (أدوات) التحوط (كما هو مُعين في (هـ)) ويثبت على أنه مكسب أو خسارة في حساب الفائض أو العجز. ويتم إثبات القيمة العادلة لأداة (أدوات) التحوط على أنها أصل أو التزام في قائمة المركز المالي. ط. سيتم اثبات أي عدم فاعلية في حساب الفائض أو العجز على أنها الفرق بين التغير في القيمة العادلة المشار إليه في (ز) وذلك المشار إليه في (ح) (يتم قياس الفاعلية باستخدام نفس اعتبارات الأهمية النسبية كما هو الحال في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى).
AG158. This approach is described in more detail below. The approach shall be applied only to a fair value hedge of the interest rate risk associated with a portfolio of financial assets or financial liabilities.	158. ويوصف هذا المدخل لاحقًا وبدرجة أكثر تفصيلاً. ويتم تطبيق المدخل فقط على تحوط القيمة العادلة لمخاطر معدل الفائدة المرتبطة بمحفظة الأصول المالية أو الالتزامات المالية.
AG159. The portfolio identified in paragraph AG157(a) could contain assets and liabilities. Alternatively, it could be a portfolio containing only assets, or only liabilities. The portfolio is	159. يمكن أن تشمل المحفظة المحددة في فقرة إرشادات التطبيق 157(أ) أصولاً والتزامات. كما يمكن أن تتكون محفظة من أصول فقط، أو التزامات فقط. وتستخدم المحفظة لتحديد مبلغ الأصول أو الالتزامات الذي ترغب

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
used to determine the amount of the assets or liabilities the entity wishes to hedge. However, the portfolio is not itself designated as the hedged item.	الجهة في تحوطه. إلا أن المحفظة لا تُعين ذاتها على أنها بند متحوط له.
AG160. In applying paragraph AG157(b), the entity determines the expected repricing date of an item as the earlier of the dates when that item is expected to mature or to reprice to market rates. The expected repricing dates are estimated at the inception of the hedge and throughout the term of the hedge, based on historical experience and other available information, including information and expectations regarding prepayment rates, interest rates and the interaction between them. Entities that have no entity-specific experience or insufficient experience use peer group experience for comparable financial instruments. These estimates are reviewed periodically and updated in the light of experience. In the case of a fixed rate item that is prepayable, the expected repricing date is the date on which the item is expected to prepay unless it reprices to market rates on an earlier date. For a group of similar items, the analysis into time periods based on expected repricing dates may take the form of allocating a percentage of the group, rather than individual items, to each time period. An entity may apply other methodologies for such allocation purposes. For example, it may use a prepayment rate multiplier for allocating amortizing loans to time periods based on expected repricing dates. However, the methodology for such an allocation shall be in accordance with the entity's risk management procedures and objectives.	160. أثناء تطبيق فقرة إرشادات التطبيق 157(ب)، تحدد الجهة تاريخ إعادة التسعير المتوقع لبند معين على أنه أول تاريخ متوقع لاستحقاق ذلك البند أو إعادة تسعيره إلى معدلات السوق. ويتم تقدير تواريخ إعادة التسعير المتوقعة في بداية التحوط وخلال فترة التحوط، بناءً على الخبرة السابقة والمعلومات الأخرى المتوافرة، بما في ذلك المعلومات والتوقعات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر ومعدلات الفائدة والتفاعل بينها. وتستخدم الجهات التي ليس لها خبرة خاصة بها أو تكون لديها خبرة غير كافية خبرة المجموعة النظيرة للأدوات المالية المقارنة. ويتم مراجعة هذه التقديرات وتحديثها بشكل دوري في ضوء الخبرة. وفي حالة وجود بند ذي معدل ثابت قابل للسداد المبكر، يكون تاريخ إعادة التسعير المتوقع هو التاريخ المتوقع أن يتم فيه السداد المبكر للبند ما لم يتم إعادة تسعيره إلى معدلات السوق في تاريخ سابق. وبالنسبة لمجموعة من الأصول المشابهة، فإن التحليل إلى فترات زمنية بناءً على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة يمكن أن يتخذ شكل تخصيص نسبة مئوية للمجموعة، بدلًا من البنود الفردية، لكل فترة زمنية. ويمكن أن تطبق الجهة منهجيات أخرى لأغراض هذا التخصيص. على سبيل المثال، يمكن أن تستخدم الجهة مضاعف معدل السداد المبكر لتخصيص استنفاد القروض للفترات الزمنية على أساس تواريخ إعادة التسعير المتوقعة. ومع ذلك، يجب أن تكون المنهجية لمثل هذا التخصيص وفقا لإجراءات وأهداف إدارة مخاطر الجهة.
AG161. As an example of the designation set out in paragraph AG157(c), if in a particular repricing time period an entity estimates that it has fixed rate assets of CU100 and fixed rate liabilities of CU80 and decides to hedge all of the net position of CU20, it designates as the hedged item assets in the amount of CU20 (a portion of the assets is designated as the Standard permits an entity to designate any amount of the available qualifying assets or liabilities, i.e., in this	161. كمثال على التعيين المبين في فقرة إرشادات التطبيق 157(ج)، إذا قدرت الجهة في فترة زمنية معينة لإعادة التسعير أن لديها أصولًا بمعدل ثابت بمبلغ 100 ريال سعودي والتزامات بمعدل ثابت بمبلغ 80 ريالًا سعوديًّا وقررت أن تحوط كامل المركز الصافي بمبلغ 20 ريالًا سعوديًّا، فإنها تُعين كبند متحوط له أصولًا بمبلغ 20 ريالًا سعوديًّا (يتم تعيين جزء من الأصول

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
example any amount of the assets between CU0 and CU100). The designation is expressed as an "amount of a currency" (e.g., an amount of dollars, euro, pounds or rand) rather than as individual assets. It follows that all of the assets (or liabilities) from which the hedged amount is drawn – i.e., all of the CU100 of assets in the above example – must be: a. Items whose fair value changes in response to changes in the interest rate being hedged; and b. Items that could have qualified for fair value hedge accounting if they had been designated as hedged individually. In particular, because IPSAS 41 specifies that the fair value of a financial liability with a demand feature (such as demand deposits and some types of time deposits) is not less than the amount payable on demand, discounted from the first date that the amount could be required to be paid, such an item cannot qualify for fair value hedge accounting for any time period beyond the shortest period in which the holder can demand payment. In the above example, the hedged position is an amount of assets. Hence, such liabilities are not a part of the designated hedged item, but are used by the entity to determine the amount of the asset that is designated as being hedged. If the position the entity wished to hedge was an amount of liabilities, the amount representing the designated hedged item must be drawn from fixed rate liabilities other than liabilities that the entity can be required to repay in an earlier time period, and the percentage measure used for assessing hedge effectiveness in accordance with paragraph AG169(b) would be calculated as a percentage of these other liabilities. For example, assume that an entity estimates that in a particular repricing time period it has fixed rate liabilities of CU100, comprising CU40 of demand deposits and CU60 of liabilities with no demand feature, and CU70 of fixed rate assets. If the entity decides to hedge all of the net position of CU30, it designates as the hedged item liabilities of CU30 or 50 percent (CU30 / (CU100 - CU40) = 50 percent) of the liabilities with no demand feature.	حيث يسمح المعيار للجهة بتعيين أي مبلغ من الأصول أو الالتزامات المؤهلة المتاحة، مثل، في هذا المثال أي مبلغ من الأصول بين 20 ريالاً سعوديًّا و100 ريال سعودي). ويعبر عن التعيين بأنه "مبلغ من العملة" (مثلاً مبلغ من الريالات، أو الدولارات، أو اليورو، أو الجنيهات، أو الراندات) وليس كأصول فردية. ويتبع هذا وجوب أن تكون جميع الأصول (أو الالتزامات) التي سحب منها المبلغ المتحوط لها -أي كامل قيمة 100 ريال سعودي للأصول في المثال أعلاه يجب أن تكون: أ. بنودًا تتغير قيمتها العادلة استجابة للتغيرات في معدل الفائدة الذي يتم تحوطه؛ و ب. بنودًا كان من الممكن أن تكون مؤهلة لمحاسبة تحوط القيمة العادلة لو تم تعيينها على أنها متحوط لها بشكل فردي. ولأن معيار المحاسبة للقطاع العام 41 يحدد على وجه الخصوص بأن القيمة العادلة لالتزام مالي ذي خاصية طلب (مثل الودائع تحت الطلب وبعض أنواع الودائع الزمنية) ليست أقل من المبلغ المستحق الدفع عند الطلب، المخصوم من أول تاريخ يمكن أن يطلب فيه دفع المبلغ، لا يمكن أن يكون هذا البند مؤهلاً لمحاسبة عن القيمة العادلة للتحوط لأي فترة زمنية تلي أقصر فترة يمكن فيها للحامل أن يطالب بالدفع. وفي المثال أعلاه، يكون المركز المتحوط له مبلغاً من الأصول. لذلك لا تشكل هذه الالتزامات جزءًا من البند الذي تم تعيينه كبند المتحوط له، ولكن الجهة تستخدمها لتحديد مبلغ الأصل الذي يتم تعيينه على أنه متحوط له. وإذا كان المركز الذي ترغب الجهة في التحوط له هو مبلغ الالتزامات، يجب سحب المبلغ الذي يمثل البند المتحوط له المُعين من الالتزامات ذات المعدل الثابت بخلاف الالتزامات التي يمكن أن يطلب من الجهة تسديدها في فترة زمنية قبل ذلك، ويتم حساب مقياس النسبة المئوية المستخدم في تقويم فاعلية التحوط وفقًا لفقرة إرشادات التطبيق 169(ب) على أنها النسبة المئوية لهذه الالتزامات الأخرى. على سبيل المثال، نفترض أن الجهة تقدر أنه في فترة زمنية معينة لإعادة التسعير كان لديها التزامات ذات معدل ثابت

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
	بمبلغ 100 ريال سعودي، تشمل ما قيمته 40 ريالاً سعوديًّا للودائع تحت الطلب، و60 ريالاً سعوديًّا لالتزامات بدون خاصية طلب، و70 ريالاً سعوديًّا لأصول ذات معدل ثابت. وإذا قررت الجهة أن تتحوط لكامل المركز الصافي بمبلغ 30 ريالاً سعوديًّا، فإنها تُعين كبند متحوط له التزامات بمبلغ 30 ريالاً سعوديًّا أو 50% (30 ريالاً سعوديًّا / (100 ريال سعودي – 40 ريالاً سعوديًّا) = 50%) من الالتزامات التي بدون خاصية طلب.
AG162. The entity also complies with the other designation and documentation requirements set out in paragraph 98(a). For a portfolio hedge of interest rate risk, this designation and documentation specifies the entity's policy for all of the variables that are used to identify the amount that is hedged and how effectiveness is measured, including the following: a. Which assets and liabilities are to be included in the portfolio hedge and the basis to be used for removing them from the portfolio. b. How the entity estimates repricing dates, including what interest rate assumptions underlie estimates of prepayment rates and the basis for changing those estimates. The same method is used for both the initial estimates made at the time an asset or liability is included in the hedged portfolio and for any later revisions to those estimates. c. The number and duration of repricing time periods. d. How often the entity will test effectiveness and which of the two methods in paragraph AG169 it will use. e. The methodology used by the entity to determine the amount of assets or liabilities that are designated as the hedged item and, accordingly, the percentage measure used when the entity tests effectiveness using the method described in paragraph AG169(b). f. When the entity tests effectiveness using the method described in paragraph AG169(b), whether the entity will test effectiveness for each repricing time period individually, for all time periods in aggregate, or by using some combination of the two. The policies specified in designating and documenting the hedging relationship shall be in accordance with the entity's risk management procedures and objectives. Changes in policies	162. تلتزم الجهة أيضًا بالمتطلبات الأخرى للتعيين والتوثيق المبنية في الفقرة 98(أ). وبالنسبة لتحوط محفظة لمخاطر معدل الفائدة، تحدد متطلبات التعيين والتوثيق هذه سياسة الجهة لجميع المتغيرات التي تستخدم في تحديد المبلغ المتحوط له وكيفية قياس الفاعلية، بما في ذلك ما يلي: أ. تحديد الأصول والالتزامات التي سيتم تضمينها في التحوط للمحفظة والأساس الذي سيتم استخدامه لاستبعادها من المحفظة. ب. كيفية تقدير الجهة لتواريخ إعادة التسعير، بما في ذلك تحديد افتراضات معدل الفائدة التي تشكل أساس تقديرات معدلات السداد المبكر وأساس تغيير تلك التقديرات. ويتم استخدام نفس الطريقة لكل من التقديرات الأولية التي تجري في الوقت الذي يتم فيه تضمين الأصل أو الالتزام في المحفظة المتحوط لها وأي مراجعات لاحقة لتلك التقديرات. ج. عدد الفترات الزمنية لإعادة التسعير ومدتها. د. مدى تكرار الجهة لاختبار الفاعلية وأي من الطريقتين في فقرة إرشادات التطبيق 169 ستستخدمها. هـ. المنهجية التي تستخدمها الجهة لتحديد مبلغ الأصول أو الالتزامات التي يتم تعيينها على أنها بند متحوط له، ووفقًا لذلك، مقياس النسبة المئوية المستخدم عندما تختبر الفاعلية باستخدام الطريقة المذكورة في فقرة إرشادات التطبيق 169(ب). و. عندما تختبر الجهة الفاعلية باستخدام الطريقة المذكورة في فقرة إرشادات التطبيق 169(ب)، سواءٌ كانت الجهة ستختبر الفاعلية لكل فترة زمنية لإعادة التسعير بشكل فردي، أو لجميع الفترات الزمنية المجمعة،

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
shall not be made arbitrarily. They shall be justified on the basis of changes in market conditions and other factors and be founded on and consistent with the entity's risk management procedures and objectives.	أو من خلال الجمع ما بين الطريقتين. ويجب أن تكون السياسات المحددة في تعيين وتوثيق علاقة التحوط متوافقة مع إجراءات وأهداف إدارة المخاطر في الجهة. ولا جوز إجراء تغيرات في السياسات جزافيًّا. إذا يجب تبريرها على أساس التغيرات في أوضاع السوق والعوامل الأخرى ويجب أن تكون مبنية على أساس إجراءات وأهداف إدارة المخاطر في الجهة ومتسقة معها.
AG163. The hedging instrument referred to in paragraph AG157(e) may be a single derivative or a portfolio of derivatives all of which contain exposure to the hedged interest rate risk designated in paragraph AG157(d). Such a portfolio of derivatives may contain offsetting risk positions. However, it may not include written options or net written options, because paragraph 86 of the Standard and paragraph AG127 do not permit such options to be designated as hedging instruments (except when a written option is designated as an offset to a purchased option). If the hedging instrument hedges the amount designated in paragraph AG157(c) for more than one repricing time period, it is allocated to all of the time periods that it hedges. However, the whole of the hedging instrument must be allocated to those repricing time periods because paragraph 84 of the Standard does not permit a hedging relationship to be designated for only a portion of the time period during which a hedging instrument remains outstanding.	163. يمكن أن تكون أداة التحوط المشار إليها في فقرة إرشادات التطبيق 157(هـ) عبارة عن أداة مشتقة واحدة أو محفظة أدوات مشتقة تشتمل جميعها على تعرض لمخاطر معدل الفائدة المتحوط لها المُعينة في فقرة إرشادات التطبيق 157(د). ويمكن أن تشتمل محفظة أدوات مشتقة كهذه على مراكز مخاطر تعويضية. إلا أنها قد لا تشتمل على خيارات مكتوبة أو خيارات مكتوبة صافية، لأن الفقرة 86 من المعيار وفقرة إرشادات التطبيق 127 لا تسمح بتعيين مثل هذه الخيارات على أنها أدوات تحوط (باستثناء عندما يتم تعيين الخيار المكتوب على أنه تعويض لخيار مشترى). وإذا حوطت أداة التحوط المبلغ المُعين في فقرة إرشادات التطبيق 157(ج) لأكثر من فترة زمنية واحدة لإعادة التسعير، فإنه يتم تخصيصها لجميع الفترات الزمنية التي توفر التحوط لها. إلا أنه يجب تخصيص كامل أداة التحوط لتلك الفترات الزمنية لإعادة التسعير لأن الفقرة 84 من المعيار لا تسمح بتعيين علاقة التحوط لجزء فقط من الفترة الزمنية التي تبقى فيها أداة التحوط قائمة.
AG164. When the entity measures the change in the fair value of a prepayable item in accordance with paragraph AG157(g), a change in interest rates affects the fair value of the prepayable item in two ways: it affects the fair value of the contractual cash flows and the fair value of the prepayment option that is contained in a prepayable item. Paragraph 90 of the Standard	164. عندما تقيس الجهة التغير في القيمة العادلة لبند قابل للسداد المبكر وفقًا لفقرة إرشادات التطبيق 157(ز)، فإن التغير في معدلات الفائدة يؤثر على القيمة العادلة للبند القابل للسداد المبكر بطريقتين: إذ يؤثر على القيمة العادلة للتدفقات النقدية التعاقدية والقيمة العادلة لخيار السداد المبكر

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
permits an entity to designate a portion of a financial asset or financial liability, sharing a common risk exposure, as the hedged item, provided effectiveness can be measured. For prepayable items, paragraph 91 permits this to be achieved by designating the hedged item in terms of the change in the fair value that is attributable to changes in the designated interest rate on the basis of expected, rather than contractual, repricing dates. However, the effect that changes in the hedged interest rate have on those expected repricing dates shall be included when determining the change in the fair value of the hedged item. Consequently, if the expected repricing dates are revised (e.g., to reflect a change in expected prepayments), or if actual repricing dates differ from those expected, ineffectiveness will arise as described in paragraph AG169. Conversely, changes in expected repricing dates that (a) clearly arise from factors other than changes in the hedged interest rate, (b) are uncorrelated with changes in the hedged interest rate, and (c) can be reliably separated from changes that are attributable to the hedged interest rate (e.g., changes in prepayment rates clearly arising from a change in demographic factors or tax regulations rather than changes in interest rate) are excluded when determining the change in the fair value of the hedged item, because they are not attributable to the hedged risk. If there is uncertainty about the factor that gave rise to the change in expected repricing dates or the entity is not able to separate reliably the changes that arise from the hedged interest rate from those that arise from other factors, the change is assumed to arise from changes in the hedged interest rate.	المُضمن في البند القابل للسداد المبكر. وتسمح الفقرة 90 من المعيار للجهة بتعيين جزء من الأصل المالي أو الالتزام المالي، يشترك في التعرض لمخاطر مشتركة، على أنه بند متحوط له، شريطة أن يكون من الممكن قياس الفاعلية. وبالنسبة للبنود القابلة للسداد المبكر، تسمح الفقرة 91 بتحقيق هذا من خلال تعيين البند المتحوط له فيما يتعلق بالتغير في القيمة العادلة الذي ينسب إلى التغيرات في معدل الفائدة المُعين على أساس تواريخ إعادة التسعير المتوقعة وليس التعاقدية. ومع ذلك، يتم تضمين الأثر الذي تسببه التغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة تلك عند تحديد التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له. وتبعًا لذلك، إذا تم تعديل تواريخ إعادة التسعير (مثلًا لتعكس التغير في دفعات السداد المبكر المتوقعة)، أو إذا كانت تواريخ إعادة التسعير الفعلية تختلف عن تلك المتوقعة، ستنشأ عدم فاعلية كما هو مبين في فقرة إرشادات التطبيق 169. وعلى العكس من ذلك، يتم استثناء التغيرات في تواريخ إعادة التسعير المتوقعة التي (أ) تنشأ بوضوح من عوامل أخرى بخلاف التغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها، (ب) وتكون غير مرتبطة بالتغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها، و(ج) يمكن فصلها بموثوقية عن التغيرات المنسوبة إلى معدل الفائدة المتحوط لها (مثل التغيرات في معدلات السداد المبكر الناشئة بوضوح من تغير في العوامل الديموغرافية أو الأنظمة الضريبية باستثناء التغيرات في معدل الفائدة) عند تحديد التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط لها، لأنها لا تنسب إلى المخاطر المتحوط لها. وإذا كان هناك شك حول العامل الذي أدى إلى نشوء التغير في تواريخ إعادة التسعير المتوقعة أو كانت الجهة غير قادرة بموثوقية على فصل التغيرات الناشئة من معدل الفائدة المتحوط لها عن تلك الناشئة من عوامل أخرى، فإن التغير يفترض أنه نشأ من التغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها.
AG165. The Standard does not specify the techniques used to determine the amount referred to in paragraph AG157(g), namely the change in the fair value of the hedged item that is attributable	165. لا يحدد المعيار الأساليب المستخدمة في تحديد المبلغ المشار إليه في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز)، وهو بالتحديد التغير في القيمة العادلة

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
to the hedged risk. If statistical or other estimation techniques are used for such measurement, management must expect the result to approximate closely that which would have been obtained from measurement of all the individual assets or liabilities that constitute the hedged item. It is not appropriate to assume that changes in the fair value of the hedged item equal changes in the value of the hedging instrument.	للبند المتحوط له الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها. وإذا استخدمت أساليب إحصائية أو غيرها من أساليب التقدير التي في مثل هذا القياس، يجب أن تتوقع الإدارة أن تكون النتيجة مقاربة جداً لتلك التي كان من الممكن الحصول عليها من قياس جميع الأصول أو الالتزامات الفردية التي تشكل البند المتحوط له. وليس من المناسب افتراض أن التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له تساوي التغيرات في قيمة أداة التحوط.
AG166. Paragraph 100 requires that if the hedged item for a particular repricing time period is an asset, the change in its value is presented in a separate line item within assets. Conversely, if the hedged item for a particular repricing time period is a liability, the change in its value is presented in a separate line item within liabilities. These are the separate line items referred to in paragraph AG157(g). Specific allocation to individual assets (or liabilities) is not required.	166. تتطلب الفقرة 100 أنه إذا كان البند المتحوط له لفترة زمنية معينة لإعادة التسعير هو أصل، يتم عرض التغير في قيمته في بند منفصل ضمن الأصول. وعلى العكس من ذلك، إذا كان البند المتحوط له لفترة زمنية معينة لإعادة التسعير التزاماً، يتم عرض التغير في قيمته في بند منفصل ضمن الالتزامات. هذه هي البنود المستقلة التي تمت الإشارة إليها في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز). وليس مطلوبًا أن يتم تخصيص محدد للأصول (أو الالتزامات) الفردية.
AG167. Paragraph AG157(i) notes that ineffectiveness arises to the extent that the change in the fair value of the hedged item that is attributable to the hedged risk differs from the change in the fair value of the hedging derivative. Such a difference may arise for a number of reasons, including: a. Actual repricing dates being different from those expected, or expected repricing dates being revised; b. Items in the hedged portfolio becoming impaired or being derecognized; c. The payment dates of the hedging instrument and the hedged item being different; and d. Other causes (e.g., when a few of the hedged items bear interest at a rate below the benchmark rate for which they are designated as being hedged, and the resulting ineffectiveness is not so great that the portfolio as a whole fails to qualify for hedge accounting).	167. تشير فقرة إرشادات التطبيق 157(1) إلى أن عدم الفاعلية ينشأ إلى الحد الذي يختلف فيه التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها عن التغير في القيمة العادلة لأداة مشتقة التحوط. ويمكن أن ينشأ مثل هذا الفرق لعدد من الأسباب، منها: أ. اختلاف تواريخ إعادة التسعير الفعلية عن تلك المتوقعة، أو تعديل تواريخ إعادة التسعير؛ ب. حدوث هبوط في قيمة البنود في المحفظة المتحوط لها أو إلغاء اثبات هذه البنود؛ ج. اختلاف تواريخ الدفع لأداة التحوط والبند المتحوط لها؛ و د. أسباب أخرى (مثلاً عندما يحمل عدد قليل من البنود المتحوط لها فائدة بمعدل أقل من المعدل المرجعي الذي تم تعيينها له على أنها متحوط لها، وعدم الفاعلية الناتجة ليست كبيرة جداً بحيث لا تكون المحفظة

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
Such ineffectiveness (applying the same materiality considerations in other PSASs) shall be identified and recognized in surplus or deficit.	ككل مؤهلة لمحاسبة التحوط). ويتم تحديد عدم الفاعلية (يتم تطبيق نفس اعتبارات الأهمية النسبية كما هو الحال في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى) وإثباتها في حساب الفائض أو العجز.
AG168. Generally, the effectiveness of the hedge will be improved: a. If the entity schedules items with different prepayment characteristics in a way that takes account of the differences in prepayment behavior. b. When the number of items in the portfolio is larger. When only a few items are contained in the portfolio, relatively high ineffectiveness is likely if one of the items prepays earlier or later than expected. Conversely, when the portfolio contains many items, the prepayment behavior can be predicted more accurately. c. When the repricing time periods used are narrower (e.g., 1-month as opposed to 3-month repricing time periods). Narrower repricing time periods reduce the effect of any mismatch between the repricing and payment dates (within the repricing time period) of the hedged item and those of the hedging instrument. d. The greater the frequency with which the amount of the hedging instrument is adjusted to reflect changes in the hedged item (e.g., because of changes in prepayment expectations).	168. ستتحسن فاعلية التحوط عموما: أ. إذا قامت الجهة بجدولة البنود التي يكون لها سمات سداد مبكر مختلفة بطريقة تأخذ في الحسبان الاختلافات في سلوك السداد المبكر. ب. عندما يكون عدد البنود في المحفظة كبيرًا. وعندما يكون هناك عدد قليل فقط من البنود المشمولة في المحفظة، من المرجح أن تكون هناك درجة عالية نسبيًا من عدم الفاعلية إذا كان السداد المبكر لأحد البنود سابق أو لاحق لما هو متوقع. وعلى العكس من ذلك، عندما تحتوي المحفظة العديد من البنود، فإنه يمكن توقع سلوك السداد المبكر بشكل أدق. ج. عندما تكون الفترات الزمنية لإعادة التسعير المستخدمة أقصر (مثلًا شهر واحد مقابل ثلاثة أشهر من الفترات الزمنية لإعادة التسعير). فإن الفترات الزمنية الأقصر لإعادة التسعير تقلل من أثر أي سوء مطابقة بين تواريخ الدفع وتواريخ إعادة التسعير (ضمن الفترة الزمنية لإعادة التسعير) للبند المتحوط وتلك الخاصة بأداة التحوط. د. كلما زاد التكرار الذي يتم فيه تعديل مبلغ أداة التحوط ليعكس التغيرات في البند المتحوط له (مثلًا بسبب التغيرات في توقعات السداد المبكر).
AG169. An entity tests effectiveness periodically. If estimates of repricing dates change between one date on which an entity assesses effectiveness and the next, it shall calculate the amount of effectiveness either: a. As the difference between the change in the fair value of the hedging instrument (see paragraph AG157(h)) and the change in the value of the entire hedged item that is	169. تختبر الجهة الفاعلية بشكل دوري. وإذا تغيرت تقديرات تواريخ إعادة التسعير بين التاريخ الذي تُقَوّم فيه الجهة الفاعلية وتاريخ لاحق له، تحسب الجهة مبلغ الفاعلية إما: أ. على أنه الفرق بين التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط (انظر فقرة إرشادات التطبيق 157(ح) والتغير في قيمة كامل البند المتحوط له الذي

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
attributable to changes in the hedged interest rate (including the effect that changes in the hedged interest rate have on the fair value of any embedded prepayment option); or b. Using the following approximation. The entity: i. Calculates the percentage of the assets (or liabilities) in each repricing time period that was hedged, on the basis of the estimated repricing dates at the last date it tested effectiveness. ii. Applies this percentage to its revised estimate of the amount in that repricing time period to calculate the amount of the hedged item based on its revised estimate. iii. Calculates the change in the fair value of its revised estimate of the hedged item that is attributable to the hedged risk and presents it as set out in paragraph AG157(g). iv. Recognizes ineffectiveness equal to the difference between the amount determined in (iii) and the change in the fair value of the hedging instrument (see paragraph AG157(h)).	يتعلق بالتغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها (بما في ذلك أثر التغيرات في معدل الفائدة المتحوط لها على القيمة العادلة لأي خيار سداد مبكر مدمج)؛ أو ب. باستخدام التقريب التالي. فإن الجهة: (1) تحسب النسبة المئوية للأصول (أو الالتزامات) في كل فترة زمنية لإعادة التسعير تم التحوط لها، على أساس تواريخ إعادة التسعير المقدرة في آخر تاريخ قامت فيه باختبار الفاعلية. (2) تطبق هذه النسبة المئوية على تقديرها المعدل للمبلغ في تلك الفترة الزمنية لإعادة التسعير لحساب مبلغ البند المتحوط له على أساس تقديرها المعدل. (3) تحسب التغير في القيمة العادلة لتقديرها المعدل للبند المتحوط له الذي ينسب إلى المخاطر المتحوط لها وتعرضه كما هو محدد في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز). (4) تثبت عدم الفاعلية المساوية للفرق بين المبلغ المحدد في البند (3) والتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط (انظر فقرة إرشادات التطبيق 157(ح)).
AG170. When measuring effectiveness, the entity distinguishes revisions to the estimated repricing dates of existing assets (or liabilities) from the origination of new assets (or liabilities), with only the former giving rise to ineffectiveness. All revisions to estimated repricing dates (other than those excluded in accordance with paragraph AG164), including any reallocation of existing items between time periods, are included when revising the estimated amount in a time period in accordance with paragraph AG169(b) (ii) and hence when measuring effectiveness. Once ineffectiveness has been recognized as set out above, the entity establishes a new estimate of the total assets (or liabilities) in each repricing time period, including new assets (or liabilities) that have been originated since it last tested effectiveness, and designates a new amount as the hedged item and a new percentage as the hedged	170. عند قياس الفاعلية، تميز الجهة التعديلات على تواريخ إعادة التسعير المقدرة للأصول (أو الالتزامات) الموجودة منذ نشأة الأصول (أو الالتزامات) الجديدة، فقط من التعديلات الأولى التي ترتب عليها عدم الفاعلية. ويتم تضمين جميع التعديلات على تواريخ إعادة التسعير المقدرة (بخلاف تلك المستثناة وفقًا لفقرة إرشادات التطبيق 164)، بما في ذلك أي إعادة تخصيص للبنود القائمة بين الفترات الزمنية، عند تعديل المبلغ المقدر في فترة زمنية معينة وفقًا لفقرة إرشادات التطبيق 169(ب)(2) وبالتالي عند قياس الفاعلية. وعندما يتم اثبات عدم الفاعلية كما هو محدد سابقًا، تجري الجهة تقديراً جديداً لمجموع الأصول (أو الالتزامات) في كل فترة زمنية لإعادة التسعير، بما في ذلك الأصول (أو الالتزامات) الجديدة التي تم إنشاؤها منذ آخر اختبار لفاعليتها، وتُعين مبلغ جديد على

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
percentage. The procedures set out in paragraph AG169(b) are then repeated at the next date it tests effectiveness.	أنه بند متحوط له ونسبة مئوية جديدة على أنها نسبة مئوية متحوط لها. من ثم يتم تكرار الإجراءات المبينة في فقرة إرشادات التطبيق 169(ب) في التاريخ التالي الذي تختبر فيه الفاعلية.
AG171. Items that were originally scheduled into a repricing time period may be derecognized because of earlier than expected prepayment or write-offs caused by impairment or sale. When this occurs, the amount of change in fair value included in the separate line item referred to in paragraph AG157(g) that relates to the derecognized item shall be removed from the statement of financial position, and included in the gain or loss that arises on derecognition of the item. For this purpose, it is necessary to know the repricing time period(s) into which the derecognized item was scheduled, because this determines the repricing time period(s) from which to remove it and hence the amount to remove from the separate line item referred to in paragraph AG157(g). When an item is derecognized, if it can be determined in which time period it was included, it is removed from that time period. If not, it is removed from the earliest time period if the derecognition resulted from higher than expected prepayments, or allocated to all time periods containing the derecognized item on a systematic and rational basis if the item was sold or became impaired.	171. يمكن إلغاء إثبات البنود التي تمت جدولتها أصلًا إلى فترة زمنية لإعادة التسعير بسبب السداد في وقت سابق لما هو متوقع، أو شطب الحساب الذي سببه الهبوط في القيمة، أو البيع. وعندما يحدث هذا، فإن مبلغ التغير في القيمة العادلة المشمول في البند المنفصل المشار إليه في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز) المرتبط بالبند الذي تم إلغاء إثباته يتم إلغاؤه من قائمة المركز المالي، ويتم إدراجه في المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات البند. ولهذا الغرض، من الضروري معرفة (الفترة) الفترات الزمنية لإعادة التسعير التي تم فيها جدولة البند الذي تم إلغاء اثباته، لأن هذا يحدد (الفترة) الفترات الزمنية لإعادة التسعير التي يتم إلغاؤه منها وبالتالي المبلغ الذي يتم إلغائه من البند المنفصل المشار إليه في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز). عندما يتم إلغاء اثبات بند معين، إذا كان من الممكن تحديد أي فترة زمنية تم إدراجه فيها، يتم إلغاؤه من تلك الفترة الزمنية. وإن لم يكن من الممكن ذلك، يتم إلغاؤه من الفترة الأولى إذا نتج إلغاء الإثبات عن دفعات سداد مبكر أعلى من المتوقع، أو تم تخصيصه لجميع الفترات الزمنية التي تشتمل على البند الذي تم إلغاء إثباته على أساس معقول ومنتظم إذا كان البند قد بيع أو هبطت قيمته.
AG172. In addition, any amount relating to a particular time period that has not been derecognized when the time period expires is recognized in surplus or deficit at that time (see paragraph 100). For example, assume an entity schedules items into three repricing time periods. At the previous redesignation, the change in fair value reported in the single line item in the statement of financial position was an asset of CU25. That amount represents amounts attributable to periods 1, 2 and 3 of CU7, CU8 and CU10, respectively. At the next redesignation, the assets attributable to period 1 have been either realized or rescheduled into other periods.	172. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي مبلغ يرتبط بفترة زمنية معينة لم يتم إلغاء إثباته عند انقضاء أجل الفترة الزمنية يتم إثباته في حساب الفائض أو العجز في ذلك الوقت (انظر الفقرة 100). على سبيل المثال، نفترض أن الجهة قامت بجدولة البنود إلى ثلاث فترات زمنية لإعادة التسعير. وعند إعادة التعيين السابقة، كان التغير في القيمة العادلة الذي تم التقرير عنه في بند مستقل في قائمة المركز المالي هو عبارة عن أصل بمبلغ 25 ريال سعودي. ويمثل ذلك المبلغ المبالغ المنسوبة إلى الفترات 1، 2 و3 بمبلغ 7 ريال سعودي،

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
Therefore, CU7 is derecognized from the statement of financial position and recognized in surplus or deficit. CU8 and CU10 are now attributable to periods 1 and 2, respectively. These remaining periods are then adjusted, as necessary, for changes in fair value as described in paragraph AG157(g).	و8 ريال سعودي، و10 ريال سعودي على التوالي. وعند إعادة التعيين التالية، يكون قد تم تحقيق الأصول المنسوبة إلى الفترة 1 أو إعادة جدولتها إلى فترات أخرى. لذلك، يتم إلغاء إثبات قيمة 7 ريالات سعودية من قائمة المركز المالي ويتم إثباتها في حساب الفائض أو العجز. وتنسب الآن قيمتا 8 ريالات سعودية و10 ريالات سعودية إلى الفترتين 1 و2 على التوالي. ويتم بعد ذلك تعديل هذه الفترات المتبقية، حسبما ما هو لازم، للتغيرات في القيمة العادلة كما هو مذكور في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز).
AG173. As an illustration of the requirements of the previous two paragraphs, assume that an entity scheduled assets by allocating a percentage of the portfolio into each repricing time period. Assume also that it scheduled CU100 into each of the first two time periods. When the first repricing time period expires, CU110 of assets are derecognized because of expected and unexpected repayments. In this case, all of the amount contained in the separate line item referred to in paragraph AG157(g) that relates to the first time period is removed from the statement of financial position, plus 10 percent of the amount that relates to the second time period.	173. كتوضيح لمتطلبات الفقرتين السابقتين، نفترض أن الجهة قامت بجدولة الأصول من خلال تخصيص نسبة مئوية من المحفظة إلى كل فترة زمنية لإعادة التسعير. ونفترض أيضًا أنها قامت بجدولة 100 ريال سعودي إلى كل من الفترتين الزمنيتين الأُوليَيْن. وعندما تنقضي أجل الفترة الزمنية الأولى لإعادة التسعير، يتم إلغاء إثبات قيمة 110 ريالات سعودية من الأصول بسبب التسديد المتوقع وغير المتوقع. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء كامل المبلغ المشمول في البند المستقل المشار إليه في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز) المرتبط بالفترة الزمنية الأولى من قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى 10% من المبلغ المرتبط بالفترة الزمنية الثانية.
AG174. If the hedged amount for a repricing time period is reduced without the related assets (or liabilities) being derecognized, the amount included in the separate line item referred to in paragraph AG157(g) that relates to the reduction shall be amortized in accordance with paragraph 104.	174. إذا تم تخفيض المبلغ المتحوط له لفترة زمنية معينة لإعادة التسعير بدون إلغاء إثبات الأصول (أو الالتزامات) ذات العلاقة، يتم استنفاد المبلغ الذي تضمنه البند المستقل المشار إليه في فقرة إرشادات التطبيق 157(ز) المتعلق بالتخفيض وفقًا للفقرة 104.
AG175. An entity may wish to apply the approach set out in paragraphs AG157– AG174 to a portfolio hedge that had previously been accounted for as a cash flow hedge in accordance with IPSAS 29. Such an entity would revoke the previous designation of a cash flow hedge in accordance with paragraph 112(d), and apply the requirements set out in that paragraph. It would also	175. يمكن أن ترغب الجهة في تطبيق المدخل المبين في فقرات إرشادات التطبيق 157- 174 على تحوط محفظة الذي تمت المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29. وفي هذه الحالة، تلغي هذه الجهة التعيين السابق لتحوط التدفق النقدي وفقاً للفقرة 112 (د)، وتطبق

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
redesignate the hedge as a fair value hedge and apply the approach set out in paragraphs AG157–AG174 prospectively to subsequent accounting periods.	المتطلبات المذكورة في تلك الفقرة. كما تقوم الجهة في هذه الحالة أيضًا بإعادة تعيين التحوط كتحوط للقيمة العادلة وتطبق المدخل المبين في فقرات إرشادات التطبيق 157- 174 بأثر مستقبلي على الفترات المحاسبية اللاحقة.

6. ملحق (ب): إعادة تقويم الأدوات المشتقة المدمجة

ملحق ب: إعادة تقويم الأدوات المشتقة المدمجة	Appendix B: Reassessment of Embedded Derivatives
1-7. [حذفت].	B1-B7. [Deleted].

7. ملحق (ج): تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
This Appendix is an integral part of IPSAS 29.	*يُعد هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 29.*
Introduction	**المقدمة**
C1. Many reporting entities have investments in foreign operations (as defined in IPSAS 4, paragraph 10). Such foreign operations may be controlled entities, associates, joint ventures or branches. IPSAS 4 requires an entity to determine the functional currency of each of its foreign operations as the currency of the primary economic environment of that operation. When translating the results and financial position of a foreign operation into a presentation currency, the entity is required to recognize foreign exchange differences directly in net assets/equity until it disposes of the foreign operation.	1. تمتلك الكثير من الجهات المعدة للتقرير استثمارات في عمليات أجنبية (كما هي مُعَرَّفة في الفقرة 10 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4). ويمكن أن تكون هذه العمليات الأجنبية جهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة أو فروع. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 من الجهة أن تحدد العملة الوظيفية لكل من عملياتها الأجنبية مثل عملة البيئة الاقتصادية الأساسية لتلك العملية. وعند ترجمة النتائج والمركز المالي من عملية أجنبية إلى عملة عرض، فإنه يتطلب من الجهة إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في صافي الأصول /حقوق الملكية حتى تستبعد العملية الأجنبية.
C2. Hedge accounting of the foreign currency risk arising from a net investment in a foreign operation will apply only when the net assets of that foreign operation are included in the financial statements. This will be the case for consolidated financial statements, financial statements in which investments such as associates or joint venters are accounted for using the equity method and financial statements that include a branch or joint operations as defined in IPSAS 37. The item being hedged with respect to the foreign currency risk arising from the net investment in a foreign operation may be an amount of net assets equal to or less than the carrying amount of the net assets of the foreign operation.	2. ستنطبق محاسبة التحوط لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة من صافي الاستثمار في عملية أجنبية فقط عندما يتم تضمين صافي الأصول لتلك العملية الأجنبية في القوائم المالية. ستكون هذه هي الحالة بالنسبة للقوائم المالية الموحدة، والقوائم المالية التي يتم فيها المحاسبة عند الاستثمارات مثل الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية والقوائم المالية التي تتضمن فرعاً أو عمليات مشتركة كما هي معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 37. ويمكن أن يكون البند المتحوط له فيما يتعلق بمخاطر العملة الأجنبية الناشئة من صافي الاستثمار في عملية أجنبية مبلغًا من صافي الأصول مساويًا أو أقل من القيمة الدفترية لصافي الأصول للعملية الأجنبية.
C3. IPSAS 29 requires the designation of an eligible hedged item and eligible hedging instruments in a hedge accounting relationship. If there is a designated hedging relationship, in the case of a net investment hedge, the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge of the net investment is recognized directly in net assets/equity and is included with the foreign exchange differences arising on translation of the results and financial position of the foreign operation.	3. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 29 تعيين البند المتحوط له المؤهل وأدوات التحوط المؤهلة في علاقة محاسبة التحوط. إذا كانت هناك علاقة تحوط مُعينة، في حالة تحوط صافي الاستثمار، فإنه يتم إثبات المكسب أو الخسارة في أداة التحوط التي يتم تحديدها لتكون تحوطاً فاعلاً لصافي الاستثمار مباشرة في صافي الأصول / حقوق الملكية ويتم تضمينها مع فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عند ترجمة النتائج والمركز المالي للعملية الأجنبية.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
C4. This appendix applies to an entity that hedges the foreign currency risk arising from its net investments in foreign operations and wishes to qualify for hedge accounting in accordance with IPSAS 29. It should not be applied by analogy to other types of hedge accounting. This appendix refers to such an entity as a controlling entity and to the financial statements in which the net assets of foreign operations are included as consolidated financial statements. All references to a controlling entity apply equally to an entity that has a net investment in a foreign operation that is a joint venture, an associate or a branch.	4. ينطبق هذا الملحق على أي جهة تحوط مخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثماراتها في العمليات الأجنبية وترغب في التأهل لمحاسبة التحوط وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29. ولا يتعين أن يتم تطبيقه من خلال القياس على الأنواع الأخرى من محاسبة التحوط. ويشير هذا الملحق إلى مثل هذه الجهة كجهة مسيطرة وإلى القوائم المالية التي يتم فيها تضمين صافي أصول العمليات الأجنبية كقوائم مالية موحدة. وتنطبق جميع الإشارات للجهة المسيطرة بشكل متكافئ على الجهة التي تمتلك صافي استثمار في العملية الأجنبية التي تكون مشروعاً مشتركاً أو جهة زميلة أو فرع.
C5. This appendix provides guidance on: a. Identifying the foreign currency risks that qualify as a hedged risk in the hedge of a net investment in a foreign operation, given that an entity with many foreign operations may be exposed to a number of foreign currency risks. It specifically addresses: i. Whether the controlling entity may designate as a hedged risk only the foreign exchange differences arising from a difference between the functional currencies of the controlling entity and its foreign operation, or whether it may also designate as the hedged risk the foreign exchange differences arising from the difference between the presentation currency of the controlling entity's consolidated financial statements and the functional currency of the foreign operation; and ii. If the controlling entity holds the foreign operation indirectly, whether the hedged risk may include only the foreign exchange differences arising from differences in functional currencies between the foreign operation and its immediate controlling entity, or whether the hedged risk may also include any foreign exchange differences between the functional currency of the foreign operation and any intermediate or ultimate controlling entity (i.e., whether the fact that the net investment in the foreign operation is	5. يوفر هذا الملحق إرشادات لما يلي: أ. تحديد مخاطر العملة الأجنبية التي تؤهل كمخاطر متحوط لها في تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية، بالنظر إلى أن الجهة ذات العمليات الأجنبية المتعددة يمكن أن تتعرض لعدد من مخاطر العملة الأجنبية. ويتناول على وجه التحديد: (1) إذا كان من الممكن لجهة مسيطرة تعيين فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين العملات الوظيفية للجهة المسيطرة وعمليتها الأجنبية فقط كمخاطر متحوط لها، أو ما إذا كان من الممكن أيضًا تصنيف فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين عملة العرض للقوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة والعملة الوظيفية لعمليتها الأجنبية كمخاطر متحوط لها؛ و (2) إذا كانت الجهة المسيطرة تحتفظ بالعملية الأجنبية بشكل غير مباشر، ما إذا كان من الممكن أن تتضمن المخاطر المتحوط لها فقط فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن الفروقات في العملات الوظيفية بين العملية الأجنبية وجهاتها المسيطرة مباشرة، أو ما إذا كان من الممكن للمخاطر المتحوط لها أن تتضمن أي فروق تحويل عملات أجنبية بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية وجهاتها المسيطرة مباشرة، أو كان من الممكن للمخاطر المتحوط لها أن تتضمن أي فروق عملات أجنبية بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية وأي جهة مسيطرة وسيطة أو نهائية (أي ما إذا كانت حقيقة أن صافي الاستثمار في العملية الأجنبية يتم امتلاكه من خلال جهة مسيطرة وسيطة تؤثر على المخاطر الاقتصادية للجهة المسيطرة النهائية).

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
held through an intermediate controlling entity affects the economic risk to the ultimate controlling entity). b. Where in an economic entity the hedging instrument can be held. It specifically addresses: i. IPSAS 29 allows an entity to designate either a derivative or a non-derivative financial instrument (or a combination of derivative and non-derivative financial instruments) as hedging instruments for foreign currency risk. This appendix addresses whether the nature of the hedging instrument (derivative or non-derivative) or the method of consolidation affects the assessment of hedge effectiveness. ii. This appendix also addresses where, within an economic entity, hedging instruments that are hedges of a net investment in a foreign operation can be held to qualify for hedge accounting i.e., whether a qualifying hedge accounting relationship can be established only if the entity hedging its net investment is a party to the hedging instrument or whether any entity within the economic entity, regardless of its functional currency, can hold the hedging instrument. c. How an entity should determine what amount of the gain or loss recognized in net assets/equity should be recognized directly in surplus or deficit for both the hedging instrument and the hedged item as IPSAS 4 and IPSAS 29 require cumulative amounts recognized directly in net assets/equity relating to both the foreign exchange differences arising on translation of the results and financial position of the foreign operation and the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge of the net investment to be recognized directly when the controlling entity disposes of the foreign operation. It specifically addresses:	ب. عندما يكون من الممكن وجود أداة التحوط في جهة اقتصادية. يتناول الملحق ما يلي على وجه التحديد: (1) يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للجهة بتصنيف أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة (أو مجموعة من الأدوات المالية المشتقة أو غير المشتقة) كأداة تحوط لمخاطر العملة الأجنبية. ويتناول هذا الملحق ما إذا كانت طبيعة أداة التحوط (أداة مشتقة أو غير مشتقة) تؤثر على تقويم فاعلية التحوط. (2) يتناول هذا الملحق أيضًا أين، داخل جهة اقتصادية، يمكن الاحتفاظ بأدوات التحوط التي تعتبر تحوطات لصافي الاستثمار في العملية الأجنبية كي تتأهل لمحاسبة التحوط، أي ما إذا كان من الممكن تأسيس علاقة محاسبة تحوط مؤهلة فقط إذا كان تحوط الجهة لصافي استثمارها طرفًا في أداة التحوط أو ما إذا كلن من الممكن لأي جهة ضمن الجهة الاقتصادية، بغض النظر عن عملتها الوظيفية، الاحتفاظ بأداة التحوط. ج. كيف يتعين على جهة أن تحديد ما هو مقدار المكسب أو الخسارة المثبتة في صافي الأصول /حقوق الملكية الذي يتعين إثباته مباشرة في الفائض أو العجز لكلٍّ من أداة التحوط والبند المتحوط له حيث يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29 إثبات المبالغ المتجمعة مباشرة في صافي الأصول / حقوق الملكية المتعلقة بكل من فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة من ترجمة النتائج والمركز المالي للعملية الأجنبية، والمكسب والخسارة في أداة التحوط التي ثبت كونها تحوطاً فاعلاً لصافي الاستثمار الذي سيتم إثباته مباشرة عندما تستبعد الجهة المسيطرة العملية الأجنبية. ويتناول على وجه التحديد: **(1)** عندما تستبعد عملية أجنبية كانت متحوط لها، ما هي المبالغ من احتياطي ترجمة العملة الأجنبية لدى الجهة المسيطرة فيما يتعلق بأداة التحوط، وذلك الموجود لدى العملية الأجنبية، والتي يجب إثباتها في الفائض أو العجز في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة؛ و **(2)** ما إذا كانت طريقة التوحيد تؤثر على تحديد المبالغ التي سيتم إثباتها في الفائض أو العجز.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
i. When a foreign operation that was hedged is disposed of, what amounts from the controlling entity's foreign currency translation reserve in respect of the hedging instrument and of that foreign operation should be recognized in surplus or deficit in the controlling entity's consolidated financial statements; and ii. Whether the method of consolidation affects the determination of the amounts to be recognized in surplus or deficit.	
Application of IPSAS 29 to Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	**تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 29 على تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية**
Nature of the Hedged Risk and Amount of the Hedged Item for which a Hedging Relationship may be Designated	*طبيعة المخاطر المتحوط لها وقيمة البند المتحوط له التي يمكن تعيين علاقة تحوط لها*
C6. Hedge accounting may be applied only to the foreign exchange differences arising between the functional currency of the foreign operation and the controlling entity's functional currency.	6. يمكن فقط تطبيق محاسبة التحوط على فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملة الوظيفية للجهة المسيطرة.
C7. In a hedge of the foreign currency risks arising from a net investment in a foreign operation, the hedged item can be an amount of net assets equal to or less than the carrying amount of the net assets of the foreign operation in the consolidated financial statements of the controlling entity. The carrying amount of the net assets of a foreign operation that may be designated as the hedged item in the consolidated financial statements of a controlling entity depends on whether any lower level controlling entity of the foreign operation has applied hedge accounting for all or part of the net assets of that foreign operation and that accounting has been maintained in the controlling entity's consolidated financial statements.	7. في تحوط لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة من صافي استثمار في عملية أجنبية، يمكن أن يكون البند المتحوط له مبلغًا من صافي الأصول يساوي أو أقل من القيمة الدفترية لصافي أصول العملية الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة. وتعتمد القيمة الدفترية لصافي أصول العملية الأجنبية يمكن أن يتم تعيينها كبند متحوط له في القوائم المالية الموحدة لجهة مسيطرة على ما إذا كانت أي جهة مسيطرة في مستوى أقل على العملية الأجنبية قد طبقت محاسبة عن التحوط على جميع أو جزء من صافي أصول تلك العملية الأجنبية وأنه قد تم الإبقاء على تلك المحاسبة في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة.
C8. The hedged risk may be designated as the foreign currency exposure arising between the functional currency of the foreign operation and the functional currency of any controlling entity (the immediate, intermediate or ultimate controlling entity) of that foreign operation. The fact that the net investment is held through an	8. يمكن تعيين المخاطر المتحوط لها على أنها تعرض للتقلبات العملة الأجنبية ناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملة الوظيفية لأي جهة مسيطرة (الجهة المسيطرة المباشرة أو الوسيطة أو النهائية) لتلك العملية الأجنبية. ولا تؤثر حقيقة أنه يتم الاحتفاظ بصافي الاستثمار من خلال جهة مسيطرة وسيطة على طبيعة المخاطر الاقتصادية الناشئة من تعرض الجهة المسيطرة النهائية لمخاطر العملة الأجنبية.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
intermediate controlling entity does not affect the nature of the economic risk arising from the foreign currency exposure to the ultimate controlling entity.	
C9. An exposure to foreign currency risk arising from a net investment in a foreign operation may qualify for hedge accounting only once in the consolidated financial statements. Therefore, if the same net assets of a foreign operation are hedged by more than one controlling entity within the economic entity (e.g., both a direct and an indirect controlling entity) for the same risk, only one hedging relationship will qualify for hedge accounting in the consolidated financial statements of the ultimate controlling entity. A hedging relationship designated by one controlling entity in its consolidated financial statements need not be maintained by another higher level controlling entity. However, if it is not maintained by the higher level controlling entity, the hedge accounting applied by the lower level controlling entity must be reversed before the higher level controlling entity's hedge accounting is recognized.	9. يمكن أن يكون التعرض لمخاطر عملة أجنبية ناشئة من صافي استثمار في عملية أجنبية مؤهلا لمحاسبة التحوط فقط مرة واحدة في القوائم المالية الموحدة. بناءً على ذلك، إذا تم تحوط نفس صافي الأصول لعملية أجنبية عن طريق أكثر من جهة مسيطرة ضمن الجهة الاقتصادية (مثل، جهة مسيطرة مباشرة وغير مباشرة) لنفس المخاطر، فإن علاقة تحوط واحدة فقط تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة النهائية. ولا تحتاج علاقة تحوط تم تعيينها من قبل جهة مسيطرة واحدة في قوائمها المالية الموحدة إلى الاحتفاظ بها من قبل جهة مسيطرة أخرى ذات مستوى أعلى. ومع ذلك، إذا لم يُحتفظ بها من قبل جهة مسيطرة ذات مستوى أعلى، فإنه يجب عكس قيد التحوط المطبقة من قبل الجهة المسيطرة ذات المستوى الأدنى قبل أن يتم إثبات محاسبة التحوط للجهة المسيطرة ذات المستوى الأعلى.
Where the Hedging Instrument can be Held	*أين يمكن الاحتفاظ بأداة التحوط*
C10. A derivative or a non-derivative instrument (or a combination of derivative and non-derivative instruments) may be designated as a hedging instrument in a hedge of a net investment in a foreign operation. The hedging instrument(s) may be held by any entity or entities within the economic entity (except the foreign operation that itself is being hedged), as long as the designation, documentation and effectiveness requirements of IPSAS 29 paragraph 98 that relate to a net investment hedge are satisfied. In particular, the hedging strategy of the economic entity should be clearly documented because of the possibility of different designations at different levels of the economic entity.	10. يمكن تعيين أداة مشتقة أو غير مشتقة (أو مجموعة أدوات مشتقة أو غير مشتقة) كأداة تحوط لمخاطر صافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن الاحتفاظ بأداة (أدوات) مالية من قبل جهة أو جهات ضمن الجهة الاقتصادية (باستثناء العملية الأجنبية التي يتم التحوط لها)، طالما تتم تلبية متطلبات التعيين والتوثيق والفاعلية الخاصة بالفقرة 98 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 التي تتعلق بتحوط صافي استثمار. بصفة خاصة، يتعين توثيق استراتيجية التحوط للجهة الاقتصادية بشكل واضح بسبب إمكانية وجود تعيينات مختلفة عند مستويات مختلفة للجهة الاقتصادية.
C11. For the purpose of assessing effectiveness, the change in value of the hedging instrument in respect of foreign exchange risk is computed by reference to the functional currency of the controlling entity against whose functional currency the hedged risk is measured, in accordance with the hedge accounting documentation.	11. لأغراض تقويم الفاعلية، يُحتَسَب التغير في قيمة أداة التحوط فيما يتعلق بمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالرجوع للعملة الوظيفية للجهة المسيطرة مقابل تلك التي يتم قياس المخاطر المتحوط لها لعملتها الوظيفية، وفقًا لتوثيق محاسبة التحوط. وتبعا لأين يتم الاحتفاظ بالأداة التحوط، وفي غياب محاسبة التحوط، يمكن إثبات مجموع

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
Depending on where the hedging instrument is held, in the absence of hedge accounting the total change in value might be recognized in surplus or deficit, directly in net assets/equity, or both. However, the assessment of effectiveness is not affected by whether the change in value of the hedging instrument is recognized in surplus or deficit or directly in net assets/equity. As part of the application of hedge accounting, the total effective portion of the change is included directly in net assets/ equity. The assessment of effectiveness is not affected by whether the hedging instrument is a derivative or a non-derivative instrument or by the method of consolidation.	التغير في القيمة في الفائض أو العجز، أو مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، أو كليهما. ومع ذلك، لا يتأثر تقويم الفاعلية بما إذا كان يتم إثبات التغير في قيمة أداة التحوط في الفائض أو العجز، أو مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية. كجزء من تطبيق محاسبة التحوط، يتم تضمين مجموع الجزء الفاعل للتغير في صافي الأصول/ حقوق الملكية. ولا يتأثر تقويم الفاعلية بما إذا كانت أداة التحوط أداة مشتقة أو غير مشتقة أو بطريقة التوحيد.
Disposal of a Hedged Foreign Operation	*استبعاد عملية أجنبية متحوط لها*
C12. When a foreign operation that was hedged is disposed of, the amount reclassified to surplus or deficit from the foreign currency translation reserve in the consolidated financial statements of the controlling entity in respect of the hedging instrument is the amount that IPSAS 29 paragraph 113 requires to be identified. That amount is the cumulative gain or loss on the hedging instrument that was determined to be an effective hedge.	12. عندما تستبعد عملية أجنبية متحوط لها، فإن القيمة المعاد تصنيفها في الفائض أو العجز من احتياطي ترجمة العملة الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة فيما يتعلق بأداة تحوط هي القيمة التي تتطلب الفقرة 113 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 تحديدها. هذه القيمة هي عبارة عن المكسب أو الخسارة في أداة التحوط التي تم تحديدها لتكون تحوطًا فاعلا.
C13. The amount recognized in surplus or deficit upon transfer from the foreign currency translation reserve in the consolidated financial statements of a controlling entity in respect of the net investment in that foreign operation in accordance with IPSAS 4 paragraph 57 is the amount included in that controlling entity's foreign currency translation reserve in respect of that foreign operation. In the ultimate controlling entity's consolidated financial statements, the aggregate net amount recognized in the foreign currency translation reserve in respect of all foreign operations is not affected by the consolidation method. However, whether the ultimate controlling entity uses the direct or the step-by-step method of consolidation, this may affect the amount included in its foreign currency translation reserve in respect of an individual foreign operation.	13. المبلغ المثبت في الفائض أو العجز بموجب التحويل من احتياطي ترجمة العملة الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة فيما يتعلق بصافي الاستثمار في تلك العملية الأجنبية وفقًا للفقرة 57 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 هو المبلغ المدرج في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية للجهة المسيطرة فيما يتعلق بتلك العملية الأجنبية. في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة النهائية، لا يتأثر صافي المبلغ المجمع المثبت في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية بالنسبة لجميع العمليات الأجنبية بطريقة التوحيد. ومع ذلك، فإن ما إذا كانت الجهة المسيطرة النهائية تستخدم طريقة التوحيد المباشرة أو خطوة بخطوة، قد يؤثر على المبلغ الذي يدرج في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية فيما يتعلق بعملية أجنبية فردية.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
C14. The direct method is the method of consolidation in which the financial statements of the foreign operation are translated directly into the functional currency of the ultimate controlling entity. The step-by-step method is the method of consolidation in which the financial statements of the foreign operation are first translated into the functional currency of any intermediate controlling entity(ies) and then translated into the functional currency of the ultimate controlling entity (or the presentation currency if different).	14. الطريقة المباشرة هي طريقة التوحيد التي يتم فيها ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية مباشرة إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة النهائية. بينما طريقة الخطوة بخطوة هي طريقة التوحيد التي يتم فيها أولًا تحويل القوائم المالية للعملية الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأي جهة (جهات) مسيطرة وسيطة ومن ثم يتم تحويلها إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة النهائية (أو عملة العرض إذا كانت مختلفة).
C15. The use of the step-by-step method of consolidation may result in a different amount being recognized in surplus or deficit from that used to determine hedge effectiveness. This difference may be eliminated by determining the amount relating to that foreign operation that would have arisen if the direct method of consolidation had been used. Making this adjustment is not required by IPSAS 4. However, it is an accounting policy choice that should be followed consistently for all net investments.	15. يمكن أن يؤدي استخدام طريقة التوحيد على أساس الخطوة بخطوة إلى قيمة مختلفة يتم إثباتها في الفائض أو العجز عن تلك المستخدمة لتحديد فاعلية التحوط. ويمكن استبعاد هذا الفرق عن طريق تحديد المبلغ المتعلق بتلك العملية الأجنبية الذي قد ينشأ إذا تم استخدام الطريقة المباشرة للتوحيد. ولا يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 إجراء هذا التعديل. ومع ذلك، فإنه يُعَدُّ خيارًا للسياسة المحاسبية والذي يجب اتباعه بشكل متسق لجميع صافي الاستثمارات.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
Example	*مثال*
C16. The following example illustrates the application of the preceding paragraphs using the entity structure illustrated below. In all cases the hedging relationships described would be tested for effectiveness in accordance with IPSAS 29, although this testing is not discussed. Controlling Entity D, being the ultimate controlling entity, presents its consolidated financial statements in its functional currency of euro (EUR). Each of the controlled entities i.e., Controlled Entity A, Controlled Entity B and Controlled Entity C, is wholly owned. Controlling Entity D £ 500 million net investment in Controlled Entity B (functional currency pounds sterling (GBP)) includes the £159 million equivalent of Controlled Entity B's US$300 million net investment in Controlled Entity C (functional currency US dollars (USD)). In other words, Controlled Entity B's net assets other than its investment in Controlled Entity C are £341 million.	16. يوضح المثال التالي تطبيق الفقرات السابقة باستخدام هيكل الجهة المبينة أدناه. في جميع الحالات، سيتم اختبار علاقات التحوط الموصوفة فيما يتعلق بالفاعلية وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، بالرغم من عدم مناقشة هذا الاختبار. تقدم الجهة المسيطرة (د)، والتي تعتبر الجهة المسيطرة النهائية، قوائمها المالية الموحدة في عملتها الوظيفية اليورو. وكل من الجهات المسيطر عليها مثل، الجهة المسيطر عليها (أ) والجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج)، مملوكة بالكامل. يحتوي صافي استثمار الجهة المسيطرة (د) البالغ 500 مليون جنية إسترليني في الجهة المسيطر عليها (ب) (العملة الوظيفية الجنيهات الإسترلينية)، متضمنة 159 مليون جنيه إسترليني معادلة لصافي استثمار الجهة المسيطر عليها (ب) البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (ج) (العملة الوظيفية الدولار الأمريكي). بمعنى آخر، يبلغ صافي أصول الجهة المسيطر عليها (ب) بخلاف استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ج) 341 مليون جنيه إسترليني.
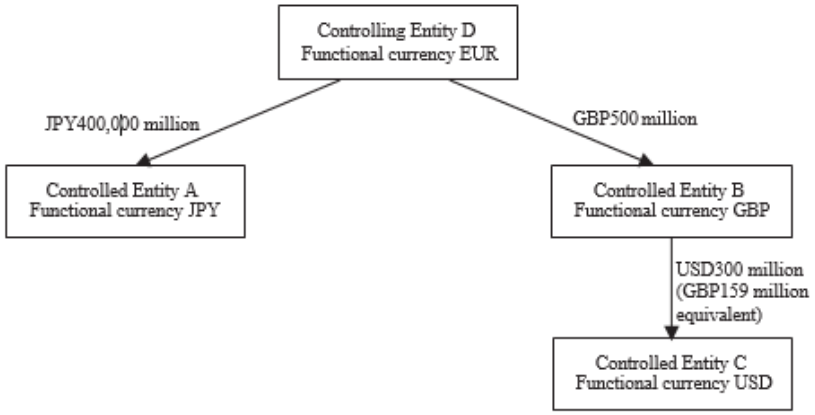	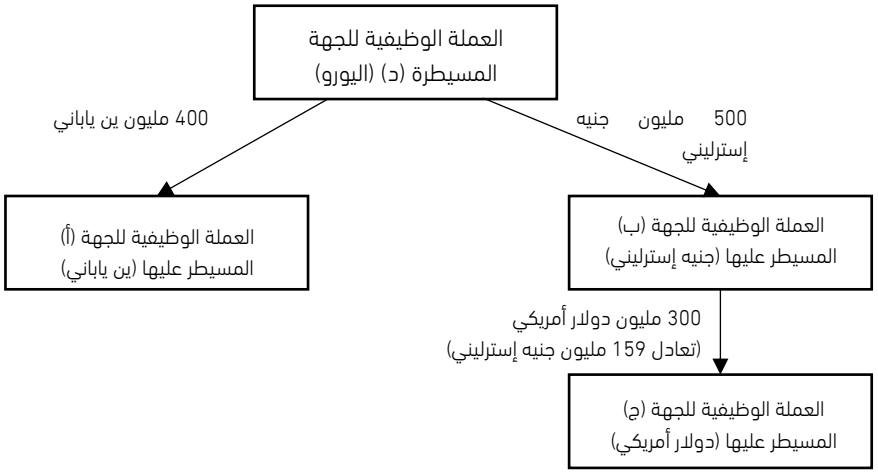

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
Nature of Hedged Risk for which a Hedging Relationship may be Designated (paragraphs C6–C9)	*طبيعة المخاطر المتحوط لها التي يمكن تعيين علاقة تحوط لها (الفقرات 6-9 من الملحق ج)*
C17. Controlling Entity D can hedge its net investment in each of Controlled Entities A, B and C for the foreign exchange risk between their respective functional currencies (Japanese yen (JPY), pounds sterling and US dollars) and euro. In addition, Controlled Entity D can hedge the USD/GBP foreign exchange risk between the functional currencies of Controlled Entity B and Controlled Entity C. In its consolidated financial statements, Controlled Entity B can hedge its net investment in Controlled Entity C for the foreign exchange risk between their functional currencies of US dollars and pounds sterling. In the following examples the designated risk is the spot foreign exchange risk because the hedging instruments are not derivatives. If the hedging instruments were forward contracts, Controlling Entity D could designate the forward foreign exchange risk.	17. يمكن للجهة المسيطرة (د) أن تحوط صافي استثمارها في كل من الجهة المسيطر عليها (أ) والجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج) لمخاطر التحويل الأجنبي بين العملات الوظيفية لكل منها (الين الياباني، الجنية الإسترليني، والدولار الأمريكي) واليورو. إضافة لذلك، يمكن أن تحوط الجهة المسيطر عليها (د) مخاطر التحويل الأجنبي دولار أمريكي/جنيه إسترليني بين العملات الوظيفية للجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج). وفي قوائمها المالية الموحدة، يمكن أن تحوط الجهة المسيطر عليها (ب) صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ج) لمخاطر التحويل الأجنبي بين عملاتها الوظيفية بين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني. في الأمثلة التالية، المخاطر المُعينة هي مخاطر أسعار الصرف الأجنبي الفورية نظرا لأن أدوات التحوط ليست أدوات مشتقة. ولو كانت أدوات التحوط عقوداً آجلة، لكان بإمكان الجهة المسيطرة (د) أن تُعين مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة.
Amount of Hedged item for which a Hedging Relationship may be Designated (paragraphs C6–C9)	*مبلغ البند المتحوط له الذي يمكن تعيين علاقة التحوط له (الفقرات ج6-ج9)*
C18. Controlling Entity D wishes to hedge the foreign exchange risk from its net investment in Controlled Entity C. Assume that Controlled Entity A has an external borrowing of US$300 million. The net assets of Controlled Entity A at the start of the reporting period are ¥400,000 million including the proceeds of the external borrowing of US$300 million.	18. ترغب الجهة المسيطرة (د) في التحوط لمخاطر التحويل الأجنبي من صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ج). افترض أن الجهة المسيطر عليها (أ) تمتلك قرضًا خارجيًا يبلغ 300 مليون دولار أمريكي. وكان صافي أصول الجهة المسيطر عليها (أ) في بداية فترة القوائم المالية 400,000 مليون ين ياباني بما فيها متحصلات الاقتراض الخارجي 300 مليون دولار أمريكي.
C19. The hedged item can be an amount of net assets equal to or less than the carrying amount of Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C (US$300 million) in its consolidated financial statements. In its consolidated financial statements Controlling Entity D can designate the US$300 million external borrowing in Controlled Entity A as a hedge of the EUR/USD spot foreign exchange risk associated with its net investment in the US$300 million net assets of Controlled Entity C. In this case, both the EUR/ USD foreign exchange difference on the US$300	19. يمكن أن يكون البند المتحوط له مبلغا من صافي الأصول مكافئا أو أقل من القيمة الدفترية لصافي استثمار الجهة المسيطرة (د) على الجهة المسيطر عليها (ج) (300 مليون دولار أمريكي) في قوائمها المالية الموحدة. وفي قوائمها المالية الموحدة، تستطيع الجهة المسيطرة (د) تعيين القرض الخارجي 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (أ) كتحوط لمخاطر التحويل الأجنبي الفوري يورو/ دولار أمريكي المتعلقة بصافي استثمارها في صافي أصول الجهة المسيطر عليها (ج) البالغ 300 مليون دولار أمريكي. في هذه الحالة، يتم تضمين كل من فرق التحويل العملات الأجنبية

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
million external borrowing in Controlled Entity A and the EUR/USD foreign exchange difference on the US$300 million net investment in Controlled Entity C are included in the foreign currency translation reserve in Controlling Entity D's consolidated financial statements after the application of hedge accounting.	يورو/ دولار أمريكي في القرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (أ) وفرق التحويل العملات الأجنبية يورو/ دولار أمريكي في صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها (ج) البالغ 300 مليون دولار أمريكي في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) بعد تطبيق محاسبة التحوط.
C20. In the absence of hedge accounting, the total USD/EUR foreign exchange difference on the US$300 million external borrowing in Controlled Entity A would be recognized in Controlling Entity D's consolidated financial statements as follows: a. USD/JPY spot foreign exchange rate change, translated to euro, in surplus or deficit; and b. JPY/EUR spot foreign exchange rate change directly in net assets/ equity. Instead of the designation in paragraph C19, in its consolidated financial statements Controlling Entity D can designate the US$300 million external borrowing in Controlled Entity A as a hedge of the GBP/USD spot foreign exchange risk between Controlled Entity C and Controlled Entity B. In this case, the total USD/EUR foreign exchange difference on the US$300 million external borrowing in Entity A would instead be recognized in Controlled Entity D's consolidated financial statements as follows: a. The GBP/USD spot foreign exchange rate change in the foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity C; b. GBP/JPY spot foreign exchange rate change, translated to euro, in surplus or deficit; and c. JPY/EUR spot foreign exchange rate change directly in net assets/ equity.	20. عند غياب محاسبة التحوط، سيتم إثبات مجموع فرق التحويل العملات الأجنبية دولار أمريكي/ يورو في القرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (أ) في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) كالتالي: أ. التغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري دولار أمريكي/ ين ياباني، المترجم إلى يورو، في الفائض أو العجز؛ و التغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري ين ياباني/ يورو مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية. وبدلًا من التعيين الوارد في الفقرة 19 من هذا الملحق، يمكن أن تُعين الجهة المسيطرة (د) في قوائمها المالية الموحدة، القرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (أ) كتحوط لمخاطر الصرف الأجنبي الفوري جنية إسترليني/ دولار أمريكي بين الجهة المسيطر عليها (ج) والجهة المسيطر عليها (ب). في هذه الحالة، سيتم بدلًا من ذلك إثبات مجموع فرق التحويل العملات الأجنبية دولار أمريكي/ يورو في القرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة أ في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) كالتالي: أ. التغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري جنيه إسترليني/ دولار أمريكي في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية المتعلقة بالجهة المسيطر عليها (ج)؛ و ب. التغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري بين جنيه إسترليني/ ين ياباني، المترجم إلى يورو، في الفائض أو العجز، و ج. التغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري بين ين ياباني/ يورو مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.
C21. Controlling Entity D cannot designate the US$300 million external borrowing in Controlled Entity A as a hedge of both the EUR/USD spot foreign exchange risk and	21. لا تستطيع الجهة المسيطرة (د) تعيين القرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (أ) كتحوط لكلٍّ من مخاطر الصرف الأجنبي الفوري يورو/

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
the GBP/USD spot foreign exchange risk in its consolidated financial statements. A single hedging instrument can hedge the same designated risk only once. Controlled Entity B cannot apply hedge accounting in its consolidated financial statements because the hedging instrument is held outside the economic entity comprising Controlled Entity B and Controlled Entity C.	دولار أمريكي ومخاطر الصرف الأجنبي الفوري جنيه إسترليني/ دولار أمريكي في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن أن تحوط أداة تحوط فردية نفس المخاطر المُعينة مرة واحدة فقط. ولا تستطيع الجهة المسيطر عليها (ب) تطبيق محاسبة التحوط في قوائمها المالية الموحدة لأن أداة التحوط يتم الاحتفاظ بها خارج الجهة الاقتصادية التي تحتوي على الجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج).
Where in an Economic Entity can the Hedging Instrument be Held (paragraphs C10 and C11)?	*أين تستطيع جهة اقتصادية الاحتفاظ بأداة التحوط (الفقرتان 10 و11 من الملحق ج)؟*
C22. As noted in paragraph C20, the total change in value in respect of foreign exchange risk of the US$300 million external borrowing in Controlled Entity A would be recorded in both surplus or deficit (USD/JPY spot risk) and directly in net assets/equity (EUR/JPY spot risk) in Controlling Entity D's consolidated financial statements in the absence of hedge accounting. Both amounts are included for the purpose of assessing the effectiveness of the hedge designated in paragraph C19 because the change in value of both the hedging instrument and the hedged item are computed by reference to the euro functional currency of Controlling Entity D against the US dollar functional currency of Controlled Entity C, in accordance with the hedge documentation. The method of consolidation (i.e., direct method or step-by- step method) does not affect the assessment of the effectiveness of the hedge.	22. كما هو ملاحظ في الفقرة 20 من هذا الملحق، سيتم تسجيل مجموع التغير في القيمة فيما يتعلق بمخاطر الصرف الأجنبي للقرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار في الجهة المسيطر عليها (أ) في كلٍّ من الفائض أو العجز (مخاطر فورية دولار أمريكي/ ين ياباني) ومباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية (مخاطر فورية يورو/ ين ياباني) في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) في غياب محاسبة التحوط. ويتم تضمين كلا المبلغين لأغراض تقويم فاعلية التحوط المُعينة في الفقرة 19 من هذا الملحق لأن التغير في قيمة كلٍّ من أداة التحوط والبند المتحوط له يتم حسابه بالرجوع إلى العملة الوظيفية اليورو للجهة المسيطرة (د) مقابل العملة الوظيفية الدولار الأمريكي للجهة المسيطر عليها (ج)، وفقًا لتوثيق التحوط. ولا تؤثر طريقة التوحيد (مثل، الطريقة المباشرة أو طريقة الخطوة بخطوة) على تقويم فاعلية التحوط.
Amounts Recognized in Surplus or Deficit on Disposal of a Foreign Operation (paragraphs C12 and C13)	*المبالغ المثبتة في الفائض أو العجز عند استبعاد عملية أجنبية (الفقرتان 12 و13 من الملحق ج)*
C23. When Controlled Entity C is disposed of, the amounts are recognized in surplus or deficit in Controlling Entity D's consolidated financial statements upon transfer from its foreign currency translation reserve (FCTR) are: a. In respect of the US$300 million external borrowing of Controlled Entity A, the amount that IPSAS 29 requires to be identified, i.e., the total change in value in respect of foreign exchange risk that was recognized directly in net assets/equity as the effective portion of the hedge; and	23. عندما تستبعد الجهة المسيطر عليها (ج)، تكون المبالغ التي يتم إثباتها في الفائض أو العجز في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) في ظل التحويل من احتياطي ترجمة العملة الأجنبية لديها: أ. فيما يتعلق بالقرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي للجهة المسيطر عليها (أ)، فإن المبلغ الذي يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 29 تحديده -أي مجموع التغير في القيمة فيما يتعلق بمخاطر أسعار الصرف الأجنبي التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية كجزء فاعل من التحوط؛ و

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
b. In respect of the US$300 million net investment in Controlled Entity C, the amount determined by the entity's consolidation method. If Controlling Entity D uses the direct method, its FCTR in respect of Controlled Entity C will be determined directly by the EUR/ USD foreign exchange rate. If Controlling Entity D uses the step- by-step method, its FCTR in respect of Controlled Entity C will be determined by the FCTR recognized by Controlled Entity B reflecting the GBP/USD foreign exchange rate, translated to Controlling Entity D's functional currency using the EUR/GBP foreign exchange rate. Controlling Entity D's use of the step-by-step method of consolidation in prior periods does not require it to or preclude it from determining the amount of FCTR to be recognized in surplus or deficit when it disposes of Controlled Entity C to be the amount that it would have recognized if it had always used the direct method, depending on its accounting policy.	ب. فيما يتعلق بصافي الاستثمار البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (ج)، والمبلغ المحدد بواسطة طريقة التوحيد للجهة. إذا استخدمت الجهة المسيطرة (د) الطريقة المباشرة، فإن يتم تحديد احتياطي ترجمة العملة الأجنبية فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها (ج) مباشرة عن طريق سعر الصرف الأجنبي يورو/ دولار أمريكي. وإذا استخدمت الجهة المسيطرة (د) طريقة الخطوة بخطوة، فإنه يتم تحديد احتياطي ترجمة العملة الأجنبية فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها (ج) بمقدار احتياطي ترجمة العملة الأجنبية المثبت من قبل الجهة المسيطر عليها (ب) والذي يعكس سعر الصرف الأجنبي جنيه إسترليني/ دولار أمريكي ويتم ترجمتها إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة (د) باستخدام سعر الصرف الأجنبي يورو/ جنيه استرليني. وإذا استخدمت الجهة المسيطرة (د) طريقة الخطوة بخطوة للتوحيد في الفترات السابقة، فإن ذلك لا يتطلب منها أو يمنعها من تحديد مبلغ احتياطي ترجمة العملة الأجنبية الذي سيتم إثباته في الفائض أو العجز عندما تستبعد الجهة المسيطر عليها (ج) ليكون المبلغ الذي كانت ستثبته إذا كانت قد استخدمت دائمًا الطريقة المباشرة، وذلك يتوقف على سياستها المحاسبية.
Hedging More Than One Foreign Operation (paragraphs C7, C9, and C11)	*التحوط لأكثر من عملية أجنبية (الفقرات 7 و9 و11 من الملحق ج)*
C24. The following examples illustrate that in the consolidated financial statements of Controlling Entity D, the risk that can be hedged is always the risk between its functional currency (euro) and the functional currencies of Controlled Entities B and C. No matter how the hedges are designated, the maximum amounts that can be effective hedges to be included in the foreign currency translation reserve in Controlling Entity D's consolidated financial statements when both foreign operations are hedged are US$300 million for EUR/USD risk and £341 million for EUR/GBP risk. Other changes in value due to changes in foreign exchange rates are included in Controlling Entity D's consolidated surplus or deficit. Of course, it would be possible for Controlling Entity D to designate US$300 million only for changes in the USD/GBP spot foreign exchange rate or £500 million only for changes in the GBP/EUR spot foreign exchange rate.	24. توضح الأمثلة التالية أنه في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د)، تكون المخاطر التي يمكن التحوط لها باستمرار هي المخاطر بين عملتها الوظيفية (يورو) والعملات الوظيفية للجهتين المسيطرة عليهما (ب) و(ج). وبغض النظر عن الكيفية التي يتم بها تعيين التحوطات، فإن الحد الأعلى للمبالغ التي يمكن أن تكون تحوطات فاعلة في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) عندما يتم التحوط لكلتا العمليتين الأجنبيتين يكون 300 مليون دولار أمريكي لمخاطر اليورو/ الدولار الأمريكي، الجهة المسيطر عليها و341 مليون جنيه إسترليني لمخاطر اليورو/ الجنيه الإسترليني. يتم تضمين التغيرات الأخرى في القيمة بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات في الفائض أو العجز الموحد للجهة المسيطرة (د). بالطبع، سيصبح من الممكن للجهة المسيطرة (د) تعيين 300 مليون دولار أمريكي فقط للتغيرات في سعر الصرف الفوري بين دولار أمريكي/ جنيه إسترليني أو 500 مليون جنيه إسترليني فقط للتغيرات في سعر الصرف الفوري بين جنيه إسترليني/ يورو.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
Entity D Holds Both USD and GBP Hedging Instruments	**الجهة (د) تحتفظ بأداتي التحوط لكلٍّ من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني**
C25. Controlling Entity D may wish to hedge the foreign exchange risk in relation to its net investment in Controlled Entity B as well as that in relation to Controlled Entity C. Assume that Controlling Entity D holds suitable hedging instruments denominated in US dollars and pounds sterling that it could designate as hedges of its net investments in Controlled Entity B and Controlled Entity C. The designations Controlling Entity D can make in its consolidated financial statements include, but are not limited to, the following: a. US$300 million hedging instrument designated as a hedge of the US$300 million of net investment in Controlled Entity C with the risk being the spot foreign exchange exposure (EUR/USD) between Controlling Entity D and Controlled Entity C and up to £341 million hedging instrument designated as a hedge of £341 million of the net investment in Controlled Entity B with the risk being the spot foreign exchange exposure (EUR/GBP) between Controlling Entity D and Controlled Entity B. b. US$300 million hedging instrument designated as a hedge of the US$300 million of net investment in Controlled Entity C with the risk being the spot foreign exchange exposure (GBP/USD) between Controlled Entity B and Controlled Entity C and up to £500 million hedging instrument designated as a hedge of £500 million of the net investment in Controlled Entity B with the risk being the spot foreign exchange exposure (EUR/GBP) between Controlling Entity D and Controlled Entity B.	25. يمكن أن ترغب الجهة المسيطرة (د) في التحوط لمخاطر الصرف الأجنبي فيما يتعلق بصافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ب) وكذلك تلك المتعلقة بالجهة المسيطر عليها (ج). افترض أن الجهة المسيطرة (د) تحتفظ بأدوات تحوط مناسبة مقومة بالدولارات الأمريكية والجنيهات الإسترلينية التي تستطيع تعيينها كتحوطات لصافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج). وتشمل التعيينات التي يمكن للجهة المسيطرة (د) إجراؤها في قوائمها المالية الموحدة - ولكنها لا تقتصر على -التالي: أ. أداه تحوط تبلغ 300 مليون دولار أمريكي مُعينة كتحوط لمبلغ 300 مليون دولار أمريكي من صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها (ج) مع كون الخطر هو عبارة عن التعرض للتغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري (يورو/ دولار أمريكي) بين الجهة المسيطرة (د) والجهة المسيطر عليها (ج) وأداة تحوط بما لا يتجاوز 341 مليون جنيه إسترليني مُعينة كتحوط لمبلغ 341 مليون إسترليني من صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها (ب) مع كون الخطر عبارة عن التعرض للتغير في سعر الصرف الأجنبي الفوري (يورو/ جنيه إسترليني) بين الجهة المسيطرة (د) والجهة المسيطر عليها (ب). ب. أداة تحوط تبلغ 300 مليون دولار أمريكي مُعينة كتحوط لمبلغ 300 مليون دولار أمريكي من صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها (ج) مع كون الخطر عبارة عن التعرض للتغيرات في سعر الصرف الأجنبي الفوري (جنيه إسترليني/ دولار أمريكي) بين الجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج) ، وأداة التحوط بما لا يتجاوز 500 مليون جنية إسترليني مُعينة كتحوط لمبلغ 500 مليون جنية إسترليني من صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها (ب) مع كون الخطر عبارة عن التعرض للتقلبات في سعر الصرف الأجنبي الفوري (يورو/ جنيه إسترليني) بين الجهة المسيطرة (د) والجهة المسيطر عليها (ب).
C26. The EUR/USD risk from Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C is a different risk from the EUR/GBP risk from Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity B. However, in the case described in paragraph C25(a), by its	26. تعتبر مخاطر اليورو/ الدولار الأمريكي من صافي استثمار الجهة المسيطرة (د) في الجهة المسيطر عليها (ج) مخاطر مختلفة عن مخاطر اليورو/ الجنية الإسترليني من صافي استثمار الجهة المسيطرة (د) في الجهة المسيطر عليها (ب). ومع ذلك، في الحالة

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
designation of the USD hedging instrument it holds, Controlling Entity D has already fully hedged the EUR/USD risk from its net investment in Controlled Entity C. If Controlling Entity D also designated a GBP instrument it holds as a hedge of its £500 million net investment in Controlled Entity B, £159 million of that net investment, representing the GBP equivalent of its USD net investment in Controlled Entity C, would be hedged twice for GBP/EUR risk in Controlling Entity D's consolidated financial statements.	الموصوفة في الفقرة 25 (أ) من هذا الملحق، بتعيينها لأداة التحوط للدولار الأمريكي التي تحتفظ بها، تكون الجهة المسيطرة (د) قد تحوطت بشكل كامل لمخاطر يورو/ دولار أمريكي من صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ج). إذا عينت الجهة المسيطرة (د) أيضا أداة تحوط بالجنية الإسترليني تحتفظ بها كتحوط لصافي استثمار من 500 مليون جنية إسترليني في الجهة المسيطر عليها (ب)، فإن مبلغ 159 مليون جنيه إسترليني من صافي الاستثمار ذلك، والذي يمثل معادل الجنيه الإسترليني من صافي استثمارها بالدولار الأمريكي في الجهة المسيطر عليها (ج)، سيتم التحوط له مرتين لمخاطر الجنية الإسترليني/ اليورو في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د).
C27. In the case described in paragraph C25(b), if Controlling Entity D designates the hedged risk as the spot foreign exchange exposure (GBP/USD) between Controlled Entity B and Controlled Entity C, only the GBP/USD part of the change in the value of its US$300 million hedging instrument is included in Controlling Entity D's foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity C. The remainder of the change (equivalent to the GBP/EUR change on £159 million) is included in Controlling Entity D's consolidated surplus or deficit, as in paragraph C20. Because the designation of the USD/GBP risk between Controlled entities B and C does not include the GBP/EUR risk, Controlled Entity D is also able to designate up to £500 million of its net investment in Controlled Entity B with the risk being the spot foreign exchange exposure (GBP/EUR) between Controlling Entity D and Controlled Entity B.	27. في الحالة الموصوفة في الفقرة 25 (ب) من هذا الملحق، إذا عينت الجهة المسيطرة (د) المخاطر المتحوط لها على أنها التعرض للتقلب في سعر الصرف الأجنبي الفوري (الجنية الإسترليني/ الدولار الأمريكي) بين الجهة المسيطر عليها (ب) والجهة المسيطر عليها (ج)، فإنه يتم تضمين جزء الجنيه الإسترليني/ الدولار الأمريكي في قيمة أداة التحوط الخاصة بها البالغة 300 مليون دولار أمريكي في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية للجهة المسيطرة (د) المتعلق بالجهة المسيطر عليها (ج). ويتم تضمين بقية التغير (معادل لتغير الجنية الإسترليني/ اليورو) في الفائض أو العجز الموحد للجهة المسيطرة (د)، كما ورد في الفقرة 20 من هذا الملحق. لأن تعيين مخاطر الدولار الأمريكي/ الجنية الإسترليني بين الجهتين المسيطر عليهما (ب) و(ج) لا يتضمن مخاطر الجنيه الإسترليني/اليورو، تستطيع الجهة المسيطرة (د) أيضًا تعيين ما لا يتجاوز 500 مليون جنيه إسترليني من صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ب) مع كون الخطر عبارة عن التعرض لتقلبات سعر الصرف الأجنبي الفوري (جنيه إسترليني/ يورو) بين الجهة المسيطرة (د) والجهة المسيطر عليها (ب).
Entity B Holds the USD Hedging Instrument	**الجهة (ب) تحتفظ بأداة التحوط للدولار الأمريكي**
C28. Assume that Controlled Entity B holds US$300 million of external debt, the proceeds of which were transferred to Controlling Entity D by an inter-entity loan denominated in pounds sterling. Because both its assets and liabilities increased by £159 million, Controlled Entity B's net assets are unchanged. Controlled Entity B could designate	28. افترض أن الجهة المسيطر عليها (ب) تحتفظ بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي من الدين الخارجي، والمتحصلات التي تم تحويلها منها إلى الجهة المسيطرة (د) عن طريق قرض داخل الجهة مقوم بالجنيه الإسترليني. لأن كلًّا من أصولها والتزاماتها قد ارتفعت بواقع 159 مليون جنية إسترليني، فإن صافي أصول الجهة المسيطر عليها (ب) لا يتغير. ويمكن

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
the external debt as a hedge of the GBP/ USD risk of its net investment in Controlled Entity C in its consolidated financial statements. Controlling Entity D could maintain Controlled Entity B's designation of that hedging instrument as a hedge of its US$300 million net investment in Controlled Entity C for the GBP/USD risk (see paragraph C9) and Controlling Entity D could designate the GBP hedging instrument it holds as a hedge of its entire £500 million net investment in Controlled Entity B. The first hedge, designated by Controlled Entity B, would be assessed by reference to Controlled Entity B's functional currency (pounds sterling) and the second hedge, designated by Controlling Entity D, would be assessed by reference to Controlling Entity D's functional currency (euro). In this case, only the GBP/USD risk from Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C has been hedged in Controlling Entity D's consolidated financial statements by the USD hedging instrument, not the entire EUR/ USD risk. Therefore, the entire EUR/GBP risk from Controlling Entity D's £500 million net investment in Controlled Entity B may be hedged in the consolidated financial statements of Controlling Entity D.	أن تُعين الجهة المسيطر عليها (ب) الدين الخارجي كتحوط لمخاطر الجنيه الإسترليني/ الدولار الأمريكي في صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ج) في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن أن تحافظ الجهة المسيطرة (د) على تعيين الجهة المسيطر عليها (ب) لأداة التحوط تلك كتحوط لصافي استثمارها البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (ج) لمخاطر الجنيه الإسترليني/ الدولار الأمريكي (انظر الفقرة 9 من هذا الملحق) ويمكن أن تُعين الجهة المسيطرة (د) أداة تحوط الجنيه الإسترليني في الجهة المسيطر عليها (ب). وسيتم تقويم التحوط الأول، المُعين من قبل الجهة المسيطر عليها (ب)، بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطر عليها (ب) (جنية إسترليني). وسوف يتم تقسيم التحوط الثاني، المُعين من قبل الجهة المسيطرة (د)، بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة (اليورو). في هذه الحالة، يكون قد تم التحوط فقط لمخاطر الجنيه الإسترليني/ الدولار الأمريكي في صافي استثمار الجهة المسيطرة (د) في الجهة المسيطر عليها (ج) في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د) بواسطة أداة التحوط الدولار الأمريكي، وليس كامل مخاطر اليورو/ الدولار الأمريكي. بناءً على ذلك، فإنه يمكن التحوط لكامل مخاطر اليورو/ الجنيه الإسترليني من صافي الاستثمار البالغ 500 مليون جنيه إسترليني للجهة المسيطرة (د) في الجهة المسيطر عليها (ب) في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د).
C29. However, the accounting for Controlled Entity D's £159 million loan payable to Controlled Entity B must also be considered. If Controlling Entity D's loan payable is not considered part of its net investment in Controlled Entity B because it does not satisfy the conditions in IPSAS 4 paragraph 18, the GBP/ EUR foreign exchange difference arising on translating it would be included in Controlling Entity D's consolidated surplus or deficit. If the £159 million loan payable to Controlled Entity B is considered part of Controlling Entity D's net investment, that net investment would be only £341 million and the amount Controlling Entity D could designate as the hedged item for GBP/ EUR risk would be reduced from £500 million to £341 million accordingly.	29. ومع ذلك، فإن المحاسبة عن قرض الجهة المسيطرة (د) البالغ 159 مليون جنيه إسترليني مستحق الدفع للجهة المسيطر عليها (ب) يجب أت تؤخذ في الاعتبار. إذا كان قرض الجهة المسيطرة (د) المستحق الدفع هو جزء من صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ب) لأنه لا يستوفي الشروط الواردة في الفقرة 18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، فإن فرق التحويل العملات الأجنبية جنيه إسترليني/ يورو الناجم عنها سيتم تضمينه في الفائض أو العجز الموحد للجهة المسيطرة (د). إذا تم اعتبار القرض البالغ 159 مليون جنيه إسترليني مستحق الدفع للجهة المسيطر عليها (ب) جزءًا من صافي استثمار الجهة المسيطرة (د)، فإن صافي الاستثمار سيكون فقط 341 مليون جنيه إسترليني والمبلغ الذي ستقوم الجهة المسيطرة (د) بتعيينه كبند متحوط له لمخاطر الجنية الإسترليني/ اليورو سيتم تخفيضه من 500 مليون جنيه إسترليني إلى 341 مليون جنيه إسترليني تبعا لذلك.

Appendix C: Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ج: تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية
C30. If Controlling Entity D reversed the hedging relationship designated by Controlled Entity B, Controlling Entity D could designate the US$300 million external borrowing held by Controlled Entity B as a hedge of its US$300 million net investment in Controlled Entity C for the EUR/USD risk and designate the GBP hedging instrument it holds itself as a hedge of only up to £341 million of the net investment in Controlled Entity B. In this case the effectiveness of both hedges would be computed by reference to Controlling Entity D's functional currency (euro). Consequently, both the USD/GBP change in value of the external borrowing held by Controlled Entity B and the GBP/EUR change in value of Controlling Entity D's loan payable to Controlled Entity B (equivalent to USD/EUR in total) would be included in the foreign currency translation reserve in Controlling Entity D's consolidated financial statements. Because Controlling Entity D has already fully hedged the EUR/USD risk from its net investment in Controlled Entity C, it can hedge only up to £341 million for the EUR/GBP risk of its net investment in Controlled Entity B.	30. إذا عكست الجهة المسيطرة (د) قيد علاقة التحوط المُعينة من قبل الجهة المسيطر عليها (ب)، فإن الجهة المسيطرة (د) يمكن أن تُعين القرض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي المحتفظ به من قبل الجهة المسيطر عليها (ب) كتحوط لصافي استثمارها البالغ 300 مليون دولار أمريكي في الجهة المسيطر عليها (ج) لمخاطر اليورو/ الدولار الأمريكي وتُعين أداة التحوط الجنيه الإسترليني التي تحتفظ بها بنفسها كتحوط يصل إلى 341 مليون جنيه إسترليني من صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها (ب). في هذه الحالة، سيتم حساب فاعلية كلتا عمليتي التحوط بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة (د) (اليورو). بناءً على ذلك، سيتم تضمين كلٍّ من تغير الدولار الأمريكي/ الجنيه الإسترليني في القيمة العادلة للقرض الخارجي المحتفظ به من قبل الجهة المسيطر عليها (ب) وتغير الجنيه الإسترليني/ اليورو في القيمة العادلة للقرض المستحق الدفع الخاص بالجهة المسيطرة (د) للجهة المسيطر عليها (ب) (معادل للدولار الأمريكي / اليورو في المجموع) في احتياطي ترجمة العملة الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (د). ونظرا لأن الجهة المسيطرة (د) حوطت بالفعل مخاطر اليورو/ الدولار الأمريكي بشكل كامل من صافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ج)، فإنها تستطيع فقط التحوط حتى 341 مليون جنيه إسترليني لمخاطر اليورو/ الجنيه الإسترليني لصافي استثمارها في الجهة المسيطر عليها (ب).

8. إرشادات التنفيذ

إرشادات التنفيذ	Implementation Guidance
الأقسام أ - ز	Section A–G
[حذفت].	[Deleted].

9. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
These examples accompany, but are not part of, IPSAS 29.	*ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 29 ولكنها لا تشكل جزءًا منه.*
Hedging Interest Rate Risk for a Portfolio of Assets and Liabilities	**تحوط مخاطر معدل الفائدة لمحفظة من الأصول والالتزامات**
IE1. On January 1, 20X1 Entity A identifies a portfolio comprising assets and liabilities whose interest rate risk it wishes to hedge. The liabilities include demandable deposit liabilities that the depositor may withdraw at any time without notice. For risk management purposes, the entity views all of the items in the portfolio as fixed rate items.	1. في 1 يناير 20X1، تحدد الجهة (أ) محفظة تتكون من أصول والتزامات ترغب بتحويط مخاطر معدل فائدتها. وتشمل الالتزامات الودائع برسم الطلب التي يمكن أن يسحبها المودع في أي وقت بدون إشعار. وتعتبر الجهة لأغراض إدارة المخاطر، جميع البنود في المحفظة على أنها بنود ذات معدل ثابت.
IE2.For risk management purposes, Entity A analyzes the assets and liabilities in the portfolio into repricing time periods based on expected repricing dates. The entity uses monthly time periods and schedules items for the next five years (i.e., it has 60 separate monthly time periods).[5] The assets in the portfolio are prepayable assets that Entity A allocates into time periods based on the expected prepayment dates, by allocating a percentage of all of the assets, rather than individual items, into each time period. The portfolio also includes demandable liabilities that the entity expects, on a portfolio basis, to repay between one month and five years and, for risk management purposes, are scheduled into time periods on this basis. On the basis of this analysis, Entity A decides what amount it wishes to hedge in each time period. 5 In this example principal cash flows have been scheduled into time periods but the related interest cash flows have been included when calculating the change in fair value of the hedged item. Other methods of scheduling assets and liabilities are also possible. Also, in this example, monthly repricing time periods have been used. An entity may choose narrower or wider time periods.	2. تقوم الجهة (أ)، لأغراض إدارة المخاطر، بتحليل الأصول والالتزامات في المحفظة إلى فترات زمنية لإعادة التسعير على أساس تواريخ إعادة التسعير المتوقعة. وتستخدم الجهة فترات زمنية شهرية وتقوم بجدولة البنود للسنوات الخمس القادمة (أي أن لديها 60 فترة زمنية شهرية منفصلة)[5]. والأصول التي في المحفظة هي أصول قابلة للسداد المبكر تقوم الجهة (أ) بتخصيصها إلى فترات زمنية على أساس تواريخ السداد المبكر المتوقعة، من خلال تخصيص نسبة مئوية من جميع الأصول، بدلاً من البنود المفردة، في كل فترة زمنية. وتشمل المحفظة أيضاً التزامات برسم الطلب تتوقع الجهة أن تسددها، على أساس المحفظة بين شهر واحد وخمس سنوات، ويتم جدولتها لأغراض إدارة المخاطر، إلى فترات زمنية بناءً على هذا الأساس. وعلى أساس هذا التحليل، تقرر الجهة (أ) المبلغ الذي ترغب في تحويطه في كل فترة زمنية. 5 في هذا المثال، تم جدولة التدفقات النقدية للمبلغ الأصلي على فترات زمنية لكن تم إضافة التدفقات النقدية للفائدة ذات العلاقة عند حساب التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له. كما أن الأساليب الأخرى لجدولة الأصول والالتزامات هي أيضًا ممكنة. وفي هذا المثال تم أيضًا استخدام فترات زمنية شهرية لإعادة التسعير. ويمكن أن تختار الجهة فترات زمنية أقصر أو أطول.
IE3. This example deals only with the repricing time period expiring in three months' time, i.e., the time period maturing on March 31, 20X1 (a similar procedure would be applied for each of the other 59 time periods). Entity A has scheduled assets of CU100 million and liabilities of CU80 million into this time period. All of the liabilities are repayable on demand.	3. يتناول هذا المثال فقط الفترة الزمنية لإعادة التسعير التي تنتهي من خلال مدة ثلاثة أشهر، أي الفترة الزمنية التي تستحق في 31 مارس 20X1 (من الممكن تطبيق إجراء مماثل لكل من الفترات الزمنية الأخرى البالغ عددها 59). وقامت الجهة (أ) بجدولة أصول بمبلغ 100 مليون ريال سعودي والتزامات بمبلغ 80 مليون ريال

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
	سعودي في هذه الفترة الزمنية. ويستحق دفع جميع الالتزامات عند الطلب.
IE4. Entity A decides, for risk management purposes, to hedge the net position of CU20 million and accordingly enters into an interest rate swap[6] on January 1, 20X1, to pay a fixed rate and receive London Interbank Offered Rate (LIBOR), with a notional principal amount of CU20 million and a fixed life of three months. 6 This example uses a swap as the hedging instrument. An entity may use forward rate agreements or other derivatives as hedging instruments. may choose narrower or wider time periods.	4. تقرر الجهة (أ)، لأغراض إدارة المخاطر، التحوط للمركز الصافي البالغ 20 مليون ريال سعودي وتبعاً لذلك تبرم مقايضة معدل فائدة [6] في 1 يناير 20X1 لدفع معدل ثابت واستلام معدل التعامل السائد بين بنوك لندن، ذات مبلغ أصلي اسمي قدره 20 مليون ريال سعودي وعمر ثابت مدته ثلاثة أشهر. 6 يستخدم المثال مقايضة على أنها أداة تحوط. ويمكن للجهة أن تستخدم اتفاقيات المعدل الآجل أو أدوات مشتقة أخرى على أنها أدوات تحوط
IE5.This example makes the following simplifying assumptions: a. The coupon on the fixed leg of the swap is equal to the fixed coupon on the asset; b. The coupon on the fixed leg of the swap becomes payable on the same dates as the interest payments on the asset; and c. The interest on the variable leg of the swap is the overnight LIBOR rate. As a result, the entire fair value change of the swap arises from the fixed leg only, because the variable leg is not exposed to changes in fair value due to changes in interest rates. In cases when these simplifying assumptions do not hold, greater ineffectiveness will arise. (The ineffectiveness arising from (a) could be eliminated by designating as the hedged item a portion of the cash flows on the asset that are equivalent to the fixed leg of the swap).	5. يقدم هذا المثال الافتراضات المبسطة التالية: أ. يساوي الفائدة الاسمية على الجانب الثابت من عملية المقايضة الفائدة الاسمية الثابت على الأصول. ب. يصبح الفائدة الاسمية على الجانب الثابت من عملية المقايضة مستحق الدفع في نفس تواريخ دفعات الفائدة على الأصول. ج. تكون الفائدة على الجانب المتغير من عملية المقايضة هي المعدل ليوم واحد لمعدل التعامل السائد بين بنوك لندن. ونتيجة لذلك، ينشأ كامل التغير في القيمة العادلة للمقايضة من الجانب الثابت فقط، لأن الجانب المتغير ليس معرضاً للتغيرات في القيمة العادلة بسبب التغيرات في معدلات الفائدة. وفي الحالات التي لا يتم تطبيق هذه الافتراضات، سينشأ المزيد من عدم الفاعلية. (يمكن إلغاء عدم الفاعلية الناشئة من البند (أ) من خلال تعيين جزء من التدفقات النقدية من الأصل يعادل الجانب الثابت من عملية المقايضة على أنه بند متحوط له).
IE6.It is also assumed that Entity A tests effectiveness on a monthly basis.	6. يفترض أيضاً أن الجهة (أ) تقوم باختبار الفاعلية بشكل شهري.
IE7. The fair value of an equivalent non-prepayable asset of CU20 million, ignoring changes in value that are not attributable to interest rate movements, at various times during the period of the hedge is as follows: Jan 1, 20XI Jan 31,20XI Feb 1, 20XI Feb 28, 20XI Mar 31, 20XI	7. تكون القيمة العادلة لأصل معادل غير قابل للسداد المبكر 20 مليون ريال سعودي، مع تجاهل التغيرات في القيمة غير المنسوبة إلى التحركات في معدلات الفائدة، في فترات مختلفة خلال فتره التحوط كما يلي: 1 يناير 20X1 31 يناير 20X1 1 فبراير 20X1 28 فبراير 20X1 31 مارس 20X1

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
Fair value (asset) (CU) 20,000,000 20,047,408 20,047,408 20,023,795 Nil	القيمة العادلة (الأصل) (ريال سعودي) 20,000,000 20,047,408 20,047,408 20,023,795 صفر
IE8.The fair value of the swap at various times during the period of the hedge is as follows: Jan 1, 20XI / Jan 31,20XI / Feb 1, 20XI / Feb 28, 20XI / Mar 31, 20XI Fair value (liability) (CU) Nil (47,408) (47,408) (23,795) Nil	8. تكون القيمة العادلة للمقايضة في فترات مختلفة خلال فترة التحوط هي كما يلي: 1 يناير 20×1 / 31 يناير 20x1 / 1 فبراير 20x1 / 28 فبراير 20x1 / 31 مارس 20x1 القيمة العادلة (الالتزام) (ريال سعودي) صفر (47,408) (47,408) (23,795) صفر
Accounting Treatment	المعالجة المحاسبية
IE9. On January 1, 20X1, Entity A designates as the hedged item an amount of CU20 million of assets in the three-month time period. It designates as the hedged risk the change in the value of the hedged item (i.e., the CU20 million of assets) that is attributable to changes in LIBOR. It also complies with the other designation requirements set out in paragraphs 98(d) and AG162 of the Standard.	9. في 1 يناير 20X1، تُعين الجهة (أ) مبلغاً بمبلغ 20 مليون ريال سعودي من الأصول على أنه بند متحوط له في فترة الثلاثة أشهر. وتُعين التغير في قيمة البند المتحوط له (أي 20 مليون ريال سعودي من الأصول) الذي ينسب إلى التغيرات في معدل التعامل السائد بين بنوك لندن على أنها مخاطر متحوط لها. كما تلتزم الجهة بمتطلبات التعيين الأخرى المبينة في الفقرة 98 (د) من المعيار 29 وفقرة إرشادات التطبيق 162 من المعيار.
IE10. Entity A designates as the hedging instrument the interest rate swap described in paragraph IE4.	10. تُعين الجهة (أ) مقايضة معدل الفائدة المذكورة في الفقرة 4 على أنها أداة تحوط.
End of Month 1 (January 31, 20X1)	*نهاية الشهر الأول (31 يناير 20X1)*
IE11. On January 31, 20X1 (at the end of month 1) when Entity Atests effectiveness, LIBOR has decreased. Based on historical prepayment experience, Entity A estimates that, as a consequence, prepayments will occur faster than previously estimated. As a result it re-estimates the amount of assets scheduled into this time period (excluding new assets originated during the month) as CU96 million.	11. في 1 يناير 20X1 (نهاية الشهر الأول) عندما تقوم الجهة (أ) باختبار الفاعلية، كان معدل التعامل السائد بين بنوك لندن قد انخفض. وبناءً على خبرة السداد المبكر، تقدر الجهة (أ)، كنتيجة، أن دفعات السداد المبكر ستحدث بشكل أسرع مما تم تقديره سابقاً ونتيجة لذلك فإنها تعيد تقدير مبلغ الأصول المجدول في هذه الفترة الزمنية (باستثناء الأصول الجديدة التي يتم إنشاؤها خلال الشهر) على أنه 96 مليون ريال سعودي.

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
IE12. The fair value of the designated interest rate swap with a notional principal of CU20 million is (CU47,408)[7] (the swap is a liability). 7 See paragraph IE8.	**12.** القيمة العادلة لمقايضة معدل الفائدة المُعينة ذات مبلغ أصلي اسمي قدره 20 مليون ريال سعودي هي (47,408 رسال سعودي)[7](المقايضة تُعَدُّ التزاماً). 7 انظر الفقرة 8 من الأمثلة التوضيحية
IE13. Entity A computes the change in the fair value of the hedged item, taking into account the change in estimated prepayments, as follows. a. First, it calculates the percentage of the initial estimate of the assets in the time period that was hedged. This is 20 percent (CU20 million ÷ CU100 million). b. Second, it applies this percentage (20 percent) to its revised estimate of the amount in that time period (CU96 million) to calculate the amount that is the hedged item based on its revised estimate. This is CU19.2 million. c. Third, it calculates the change in the fair value of this revised estimate of the hedged item (CU19.2 million) that is attributable to changes in LIBOR. This is CU45,511 (CU47,408[8] × (CU19.2 million ÷ CU20 million)). 8 i.e., CU20,047,408 – CU 20,000,000, see paragraph IE7.	13. تقوم الجهة (أ) باحتساب التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط لها، مع الأخذ بالاعتبار التغير في دفعات السداد المبكر المقدرة، كما يلي: أ. أولاً، تقوم بحساب النسبة المئوية للتقدير الأولي للأصول في الفترة الزمنية التي تم تحوطها. والنسبة هي 20% (20 مليون ريال سعودي/ 100 مليون ريال سعودي). ب. ثانياً، تقوم بتطبيق هذه النسبة المئوية (20%) على تقديرها المعدل للمبلغ في تلك الفترة الزمنية (96 مليون ريال سعودي) لاحتساب المبلغ الذي يرتكز البند المتحوط له على تقدير المعدل. وهذا المبلغ هو 19,2 مليون ريال سعودي. ج. ثالثاً، تقوم بحساب التغير في القيمة العادلة لهذا التقدير المعدل للبند المتحوط له (19,2 مليون ريال سعودي) الذي ينسب إلى التغيرات في معدل التعامل السائد بين بنوك لندن. وهو بمبلغ 45,511 ريال سعودي (47,408 [8] x (19,2 مليون ريال سعودي/ 20 مليون ريال سعودي). 8 أي 20,047,408 ريال سعودي – 20,000,000 ريال سعودي. انظر الفقرة 7 من الأمثلة التوضيحية.
IE14. Entity A makes the following accounting entries relating to this time period: Dr Cash CU172,097 Cr Surplus or deficit (interest revenue)[9] CU172,097 *To recognize the interest received on the hedged amount (CU19.2 million).* *9 This example does not show how amounts of interest revenue and interest expense are calculated.* Dr Surplus or deficit (interest expense) CU179,268	**14.** تقوم الجهة (أ) بعمل القيود المحاسبية التالية المرتبطة بهذه الفترة الزمنية: من حـ/ النقد 172,097 ريال سعودي إلى حـ/ الفائض أو العجز (دخل الفائدة)[9] 172,097 ريالاً سعوديًّا *لإثبات الفائدة المستلمة على المبلغ المتحوط لها (19,2 مليون ريال سعودي)* 9 هذا المثال لا يبين احتساب مبالغ إيراد الفائدة ومصروف الفائدة.

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
Cr Surplus or deficit (interest revenue) CU179,268 Cr Cash Nil *To recognize the interest received and paid on the swap designated as the hedging instrument* Dr Surplus or deficit (loss) CU47,408 Cr Derivative liability CU47,408 *To recognize the change in the fair value of the swap.* Dr Separate line item in the statement of financial position CU45,511 Cr Surplus or deficit (gain) CU45,511 *To recognize the change in the fair value of the hedged amount.*	من ح/ الفائض أو العجز (مصروف الفائدة) 179,268 ريالاً سعوديًّا إلى مذكورين ح/ الفائض أو العجز (إيراد الفائدة) 179,268 ريالاً سعوديًّا ح/ النقد صفر *لإثبات الفائدة المستلمة والمسددة على المقايضة المُعينة كأداة التحوط.* من ح/ الفائض أو العجز(خسارة) 47,408 ريالات سعودية إلى ح/ الالتزام الأداة المشتق 47,408 ريالات سعودية *للإثبات التغير في القيمة العادلة للمقايضة* من ح/ البند المستقل في قائمة المركز المالي 45,511 ريالاً سعوديًّا إلى ح/ الفائض أو العجز(مكسب) 45,511 ريالاً سعوديًّا *لإثبات التغير في القيمة العادلة للمبلغ المتحوط له*
IE15. The net result on surplus or deficit (excluding interest revenue and interest expense) is to recognize a loss of (CU1,897). This represents ineffectiveness in the hedging relationship that arises from the change in estimated prepayment dates.	**15.** تكون النتيجة الصافية للفائض أو العجز (باستثناء إيراد الفائدة ومصروف الفائدة) هي إثبات خسارة قيمتها (1,897 ريالاً سعوديًّا). وهذا يمثل حالة عدم الفاعلية في علاقة التحوط التي تنشأ من التغير في تواريخ السداد المبكر المقدرة.
Beginning of Month 2	*بداية الشهر الثاني*
IE16. On February 1, 20X1 Entity A sells a proportion of the assets in the various time periods. Entity A calculates that it has sold 81/3 percent of the entire portfolio of assets. Because the assets were allocated into time periods by allocating a percentage of the assets (rather than individual assets) into each time period, Entity A determines that it cannot ascertain into which specific time periods the sold assets were scheduled. Hence it uses a systematic and	**16.** في 1 فبراير 20X1 تبيع الجهة (أ) جزءًا من الأصول في فترات زمنية مختلفة. وتحسب الجهة (أ) أنها قد باعت 8.33 % من إجمالي محفظة الأصول. ولأنه قد تم تخصيص الأصول في فترات زمنية من خلال تخصيص نسبه مئوية من الأصول (بدلاً من الأصول الفردية) في كل فترة زمنية، فإن الجهة (أ) تحدد أنها لا تستطيع التأكيد في أي فترة زمنية محددة تم جدولة الأصول المباعة. وبالتالي فإنها تستخدم أساسًا

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
rational basis of allocation. Based on the fact that it sold a representative selection of the assets in the portfolio, Entity A allocates the sale proportionately over all time periods.	منطقياً ومنتظماً للتخصيص. وبناءً على حقيقة أنها باعت مجموعة ممثلة من الأصول في المحفظة، تخصص الجهة (أ) عملية بيع تناسبية على مدى جميع الفترات الزمنية.
IE17. On this basis, Entity A computes that it has sold 81/3 percent of the assets allocated to the three-month time period, i.e., CU8 million (81/3 percent of CU96 million). The proceeds received are CU8,018,400, equal to the fair value of the assets.[10] On derecognition of the assets, Entity A also removes from the separate line item in the statement of financial position an amount that represents the change in the fair value of the hedged assets that it has now sold. This is 81/3 percent of the total line item balance of CU45,511, i.e., CU3,793. 10 The amount realized on sale of the asset is the fair value of a prepayable asset, which is less than the fair value of the equivalent non-prepayable asset shown in IE7.	**17.** وعلى هذا الأساس، تقوم الجهة (أ) بحساب أنها قد باعت 8.33% من الأصول المخصصة لفترة الثلاثة أشهر، ويعني هذا 8 مليون ريال سعودي (8.33% من 96 مليون ريال سعودي). والمتحصلات المستلمة هي 8,018,400 ريال سعودي، تساوي القيمة العادلة للأصول [10]. وعند إلغاء إثبات الأصول، تقوم الجهة (أ) بإلغاء المبلغ الذي يمثل التغير في القيمة العادلة للأصول المتحوط لها التي تم بيعها الآن من البند المستقل في قائمة المركز المالي. وهذه هي نسبة 8.33% من مجموع رصيد البند المستقل لقيمة 45,511 ريالاً سعودياً، أي 3,793 ريالاً سعودياً. 10 المبلغ المتحقق عند بيع الأصل هو القيمة العادلة لأصل قابل للسداد المبكر، وهي أقل من القيمة العادلة للأصل المعادل غير القابل للسداد المبكر الموضح في الفقرة 7.
IE18. Entity A makes the following accounting entries to recognize the sale of the asset and the removal of part of the balance in the separate line item in the statement of financial position: Dr Cash CU8,018,400 Cr Cash CU8,000,000 Cr Separate line item in the statement of financial position CU3,793 Cr Surplus or deficit (gain) CU14,607 *To recognize the sale of the asset at fair value and to recognize a gain on sale* Because the change in the amount of the assets is not attributable to a change in the hedged interest rate, no ineffectiveness arises.	**18.** تقوم الجهة (أ) بعمل القيود المحاسبية التالية للإثبات ببيع الأصل وإلغاء جزء من الرصيد في بند مستقل في قائمة المركز المالي: من حـ/ النقد 8,018,400 ريال سعودي إلى مذكورين حـ/ الأصل 8,000,000 ريال سعودي حـ/ بند مستقل في قائمة المركز المالى 3,793 ريال سعودي حـ/ الفائض أو العجز (مكسب) 14,607 ريال سعودي *لإثبات بيع الأصل بالقيمة العادلة وإثبات مكسب من البيع* لأن التغير في مبلغ الأصول ليس منسوبًا إلى التغير في معدل الفائدة المتحوط لها، فإنه لا تنشأ عدم فاعلية.

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
IE19. Entity A now has CU88 million of assets and CU80 million of liabilities in this time period. Hence the net amount Entity A wants to hedge is now CU8 million and, accordingly, it designates CU8 million as the hedged amount.	**19.** لدى الجهة (أ) الآن قيمة 88 مليون ريال سعودي من الأصول وقيمة 80 مليون ريال سعودي من الالتزامات في هذه الفترة. وبالتالي فإن صافي المبلغ الذي تريد الجهة أن تحوطه الآن هو 8 ملايين ريال سعودي وبناءً على ذلك، فإنها تُعين 8 ملايين ريال سعودي على أنها المبلغ المتحوط له.
IE20. Entity A decides to adjust the hedging instrument by designating only a proportion of the original swap as the hedging instrument. Accordingly, it designates as the hedging instrument CU8 million or 40 percent of the notional amount of the original swap with a remaining life of two months and a fair value of CU18,963.[11] It also complies with the other designation requirements in paragraphs 98(a) and AG162 of the Standard. The CU12 million of the notional amount of the swap that is no longer designated as the hedging instrument is either classified as held for trading with changes in fair value recognized in surplus or deficit, or is designated as the hedging instrument in a different hedge.[12] 11 CU47,408 × 40 percent. 12 The entity could instead enter into an offsetting swap with a notional principal of CU12 million to adjust its position and designate as the hedging instrument all CU20 million of the existing swap and all CU12 million of the new offsetting swap.	**20.** تقرر الجهة (أ) تعديل أداة التحوط من خلال تعيين جزء فقط من المقايضة الأصلية على أنها أداة تحوط. وبناء على ذلك، فإنها تُعين مبلغ 8 ملايين ريال سعودي أو 40% من المبلغ الاسمي للمقايضة الأصلية على أنها أداة التحوط مع عمر متبقي مدته شهران وقيمة عادلة تساوي 18,963 ريالاً سعوديًّا [11]. وهي تلتزم أيضاً بمتطلبات التعيين الأخرى في الفقرة 98(أ) من المعيار وفقرة إرشادات التطبيق 162. ويتم تصنيف 12 مليون ريال سعودي من المبلغ الاسمي للمقايضة التي لم تعد مُعينة على أنها اداة تحوط إما على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة مع اثبات التغيرات في القيمة العادلة في الفائض أو العجز، أو يتم تعيينها على أنها أداة تحوط في تحوط مختلف [12]. 11 47,408 ريال سعودي X 40%. 12 يمكن للجهة بدلًا من ذلك أن تبرم مقايضة تعويضية ذات مبلغ أصلي اسمي قدره 12 مليون ريال سعودي لتعديل مركزها وتُعين كامل مبلغ المقايضة الموجودة البالغ 20 مليون ريال سعودي وكامل مبلغ المقايضة التعويضية الجديدة البالغ 12 مليون ريال سعودي على أنها أداة التحوط.
IE21. As at February 1, 20X1 and after accounting for the sale of assets, the separate line item in the statement of financial position is CU41,718 (CU45,511 – CU3,793), which represents the cumulative change in fair value of CU17.6[13] million of assets. However, as at February 1, 20X1, Entity A is hedging only CU8 million of assets that have a cumulative change in fair value of CU18,963.[14] The remaining separate line item in the statement of financial position of CU22,755[15] relates to an amount of assets that Entity A still holds but is no longer hedging. Accordingly Entity A amortizes this amount over the remaining life of the time period, i.e., it amortizes CU22,755 over two months.	**21.** وكما في 1 فبراير 20X1 وبعد المحاسبة عن بيع الأصول، يكون البند المستقل في قائمة المركز المالي هو 41,718 ريالاً سعوديًّا (45,511 ر.س. - 3,793 ر.س)، والذي يمثل التغير التراكمي في القيمة العادلة لقيمة 17,6 مليون ريال سعودي [13] من الأصول. ولكن كما في 1 فبراير 20X1، تقوم الجهة (أ) بتحويط 8 ملايين ريال سعودي من الأصول فقط والتي لها تغير تراكمي في القيمة العادلة قيمته 18,963 ريالاً سعوديًّا [14]. وترتبط قيمة البند المستقل في قائمة المركز المالي المتبقي هي 22,755 ريالاً سعوديًّا [15] بمبلغ الأصول الذي لا تزال الجهة (أ) تحتفظ به ولكنها لم تعد تحوطه. وتبعاً لذلك، تقوم الجهة (أ) باستنفاد هذا المبلغ على

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
13 CU19.2 million – (8⅓ × CU19.2 million). 14 CU41,718 × (CU8 million/CU17.6 million). 15 CU41,718 – CU18,963	مدى العمر المتبقي للفترة، ويعني ذلك استنفاد 22,755 ريالاً سعوديًّا على مدى شهرين. 13 19,2 مليون ريال سعودي – (8.33% X X 19,2 مليون ريال سعودي). 14 41,718 ريالاً سعوديًّا X (8 مليون ريال سعودي/ 17,6 مليون ريال سعودي). 15 41,718 ريالاً سعوديًّا – 18,963 ريالاً سعوديًّا.
IE22. Entity A determines that it is not practicable to use a method of amortization based on a recalculated effective yield and hence uses a straight-line method.	**22.** تحدد الجهة (أ) أنه ليس من الممكن من الناحية العملية استخدام طريقة الاستنفاد بناءً على إعادة حساب العائد الفاعل وبالتالي تستخدم طريقة القسط الثابت.
End of Month 2 (February 28, 20X1)	*نهاية الشهر الثاني (28 فبراير 20X1)*
IE23. On February 28, 20X1 when Entity A next tests effectiveness, LIBOR is unchanged. Entity A does not revise its prepayment expectations. The fair value of the designated interest rate swap with a notional principal of CU8 million is (CU9,518)[16] (the swap is a liability). Also, Entity A calculates the fair value of the CU8 million of the hedged assets as at February 28, 20X1 as CU8,009,518.[17] 16 CU23,795 [see paragraph IE8] × (CU8 million/CU20 million). 17 CU20,023,795 [see paragraph IE7] × (CU8 million/CU20 million).	**23.** في 28 فبراير 20X1، عندما تقوم الجهة (أ) باختبار الفاعلية مرة أخرى، فإن معدل التعامل السائد بين بنوك لندن لم يتغير. ولا تُعدل الجهة (أ) توقعاتها للسداد المبكر. وتكون القيمة العادلة لمقايضة معدل الفائدة المُعينة ذات مبلغ أصلي اسمي قدره 8 ملايين ريال سعودي هي (9,518 ريال سعودي [16]) (تُعَدُّ المقايضة التزاماً). وتقوم الجهة (أ) أيضاً بحساب القيمة العادلة لمبلغ 8 ملايين ريال سعودي من الأصول المتحوط لها كما في 28 فبراير 20X1على أنها 8,009,518 ريالاً سعوديًّا [17]. 16 23,795 ريالاً سعوديًّا (راجع الفقرة 8) X (8ملايين ريال سعودي / 20 مليون ريال سعودي). 17 20,023,795 ريالاً سعوديًّا (راجع الفقرة 7) X (8 ملايين ريال سعودي / 20 مليون ريال سعودي).
IE24. Entity A makes the following accounting entries relating to the hedge in this time period: Dr Cash CU71,707 Cr Surplus or deficit (interest revenue) CU71,707 *To recognize the interest received on the hedged amount (CU8 million).* Dr Surplus or deficit (interest expense) CU71,707 Cr Surplus or deficit(interest revenue) CU62,115 Cr Cash CU9,592	**24.** تقوم الجهة (أ) بإعداد القيود المحاسبية التالية المرتبطة بالتحوط في هذه الفترة الزمنية: من حـ/ النقد 71,707 ريالاً سعوديًّا إلى حـ/ الفائض أو العجز (إيراد الفائدة) 71,707 ريالات سعوديّة *لإثبات الفائدة المستلمة على المبالغ المتحوط لها (8 ملايين ريال سعودي)* من حـ/ الفائض أو العجز (مصروف الفائدة) 71,707 ريالات سعودية

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
To recognize the interest received and paid on the portion of the swap designated as the hedg- ing instrument (CU8 million). Dr Derivative liability CU9,445 Cr Surplus or deficit (gain) CU9,445 *To recognize the change in the fair value of the portion of the swap designated as the hedging instrument (CU8 million) (CU9,518 – CU18,963).* Dr Surplus or deficit (loss) CU9,445 Cr Separate line item in the statement of financial position CU9,445 *To recognize the change in the fair value of the hedged amount (CU8,009,518 – CU8,018,963).*	إلى مذكورين حـ/ الفائض أو العجز (إيراد الفائدة) 62,115 ريالاً سعوديًّا حـ/ النقد 9,592 ريالاً سعوديًّا *لإثبات الفائدة المستلمة والمسددة على الجزء من المقايضة المُعين على أنه أداة تحوط (8 ملايين ريال سعودي)* من حـ/ الالتزام الأداة المشتق 9,445 ريالاً سعوديًّا إلى حـ/ الفائض أو العجز (مكسب) 9,445 ريالاً سعوديًّا *لإثبات التغير في القيمة العادلة للجزء من المقايضة المُعين على أنه أداة تحوط (8 ملايين ريال سعودي) (9,518 ريالاً سعوديًّا – 18,963 ريالاً سعوديًّا).* من حـ/ الفائض أو العجز (خسارة) 9,445 ريالاً سعوديًّا إلى حـ/ بند مستقل في قائمة المركز المالي 9,445 ريالاً سعوديًّا *لإثبات التغير في القيمة العادلة للمبلغ المتحوط لها (8,009,518 ريالاً سعوديًّا – 8,018,963 ريالاً سعوديًّا).*
IE25. The net effect on surplus or deficit (excluding interest revenue and interest expense) is nil reflecting that the hedge is fully effective.	**25.** صافي تأثير على حساب الفائض أو العجز (باستثناء إيرادات الفائدة ومصروفات الفائدة) هو صفر ويعكس أن التحوط فاعل تمامًا.
IE26. Entity A makes the following accounting entry to amortize the line item balance for this time period: Dr Surplus or deficit (loss) CU11,378 Cr Separate line item in the statement of financial position CU11,378 [a] *To recognize the amortization charge for the period.*	26. تقوم الجهة (أ) بإجراء القيد المحاسبي التالي لاستنفاد رصيد البند المستقل في هذه الفترة: من حـ/ الفائض أو العجز (خسارة) 11,378 ريالاً سعوديًّا إلى حـ/ بند مستقل في قائمة المركز المالي 11,378 ريالاً سعوديًّا

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
(a) CU22,755 ÷ 2	*لإثبات تكلفة الاستنفاد للفترة.* (أ) 22,755 ريال سعودي / 2.
End of Month 3	*نهاية الشهر الثالث*
IE27. During the third month there is no further change in the amount of assets or liabilities in the three-month time period. On March 31, 20X1 the assets and the swap mature and all balances are recognized in surplus or deficit.	**27.** لا يطرأ تغيير جديد على مبلغ الأصول أو الالتزامات خلال الشهر الثالث في فترة الأشهر الثلاثة. وفي 31 مارس 20X1 تستحق الأصول والمقايضة ويتم إثبات جميع الأرصدة في حساب الفائض أو العجز.
IE28. Entity A makes the following accounting entries relating to this time period: Dr Cash CU8,071,707 Cr Asset (statement of financial position) CU8,000,000 Cr Surplus or deficit (interest revenue) CU71,707 *To recognize the interest and cash received on maturity of the hedged amount (CU8 million).* Dr Surplus or deficit (interest expense) CU71,707 Cr Surplus or deficit (interest revenue) CU62,115 Cr Cash CU9,592 *To recognize the interest received and paid on the portion of the swap designated as the hedg- ing instrument (CU8 million).* Dr Derivative liability CU9,518 Cr Surplus or deficit (gain) CU9,518 *To recognize the expiry of the portion of the swap designated as the hedging instrument (CU8 million).* Dr Surplus or deficit (loss) CU9,518 Cr Separate line item in the statement of financial position CU9,518 *To remove the remaining line item balance on expiry of the time period.*	**28.** تقوم الجهة (أ) بإجراء القيود المحاسبية التالية المرتبطة بهذه الفترة: من حـ/ النقد 8,071,707 ريالات سعودية إلى مذكورين حـ/ الأصل (قائمة المركز المالي) 8,000,000 ريال سعودي حـ/ الفائض أو العجز (إيراد الفائدة) 71,707 ريالات سعودية لإثبات الفائدة والنقد المستلم عند تاريخ استحقاق المبلغ المتحوط له (8 ملايين ريال سعودي) من حـ/ الفائض أو العجز (مصروف الفائدة) 71,707 ريالات سعودية إلى مذكورين حـ/ الفائض أو العجز (إيراد الفائدة) 62,115 ريالاً سعوديًّا

Illustrative Examples	امثلة توضيحية
	د/ النقد 9,592 ريالآ سعوديًّا *لإثبات الفائدة المستلمة والمسددة على الجزء من المقايضة المُعين على أنه أداة تحوط (8 ملايين ريال سعودي)* المدين الالتزام الأداة المشتق 9,518 ريالآ سعوديًّا الدائن الفائض أو العجز(المكسب) 9,518 ريالآ سعوديًّا *لإثبات نهاية صلاحية الجزء من المقايضة المُعين على أنه أداة تحوط (8 ملايين ريال سعودي)* من د/ الفائض أو العجز(الخسارة) 9,518 ريالآ سعوديًّا إلى د/ بند مستقل في قائمة المركز المالي 9,518 ريالآ سعوديًّا *لإلغاء رصيد بند مستقل متبقى عند نهاية صلاحية الفترة.*
IE29. The net effect on surplus or deficit (excluding interest revenue and interest expense) is nil reflecting that the hedge is fully effective.	**29.** صافي التأثير على الفائض أو العجز (باستثناء إيراد الفائدة ومصروف الفائدة) هو صفر ويعكس أن التحوط فاعل تمامًا
IE30. Entity A makes the following accounting entry to amortize the line item balance for this time period: Dr Surplus or deficit (loss) CU11,377 Cr Separate line item in the statement of financial position CU11,377[(a)] *To recognize the amortization charge for the period.* (a) CU22,755 ÷ 2	**30.** تقوم الجهة (أ) بإجراء القيد المحاسبي التالي لاستنفاد رصيد بند مستقل في هذه الفترة: من د/ الفائض أو العجز (خسارة) 11,377 ريالآ سعوديًّا إلى د/ بند مستقل في قائمة المركز المالى 11,377 ريالآ سعوديًّا *لإثبات تكلفة الاستنفاد للفترة.* (أ) 22,755 ريال سعودي / 2
Summary	**الملخص**
IE31. The tables below summarize: **a.** Changes in the separate line item in the statement of financial position;	**31.** يلخص الجدول أدناه ما يلي: أ. التغيرات فى البند المستقل فى قائمة المركز المالى؛ و

Illustrative Examples

b. The fair value of the derivative;

c. The surplus or deficit effect of the hedge for the entire three-month period of the hedge; and

d. Interest revenue and interest expense relating to the amount designated as hedged.

Description	Jan 1, 20X1	Jan 31, 20X1	Feb 1, 20XI	Feb 28, 20X1	Mar 31, 20X1
	CU	CU	CU	CU	CU
Amount of asset hedged	20,000,000	19,200,000	8,000,000	8,000,000	8,000,000
a. Changes in the separate line item in the statement of financial position					
Brought forward:					
Balance to be Nil		Nil	Nil	22,755	11,377
Remaining balance	Nil	Nil	45,511	18,963	9,518
Less: Adjustment on sale	Nil	Nil	(3,793)	Nil	Nil
Adjustment for change in fair value of the hedged asset	Nil	45,511	Nil	(9,445)	(9,518)
Amortization	Nil	Nil	Nil	(11,378)	(11,377)
Carried forward:					
Balance to be Nil		**Nil**	**22,755**	**11,377**	**Nil**
Remaining balance	**Nil**	**45,511**	**18,963**	**9,518**	**Nil**
b. The fair value of the derivative					
CU20,000,000	Nil	47,408	–	–	–

امثلة توضيحية

ب. القيمة العادلة للأداة المشتقة؛ و

ج. أثر التحوط على الفائض أو العجز لفترة الثلاثة أشهر للتحوط كاملة؛ و

د. إيراد الفائدة ومصروف الفائدة المتعلقين بالمبلغ المُعين على أنه متحوط له.

الوصف	1 يناير 20X1	31 يناير 20X1	1 فبراير 20X1	28 فبراير 20X1	31 مارس 20X1
مبلغ الأصول المتحوط لها (ر.س)	20,000,000	19,200,000	8,000,000	8,000,000	8,000,000
(أ) التغيرات في البند المستقل في قائمة المركز المالي					
الرصيد المطلوب استنفاده	صفر	صفر	صفر	22,755	11,377
الرصيد المتبقي	صفر	صفر	45,511	18,963	9,518
يطرح: التعديلات على بيع الأصل	صفر	صفر	(3,793)	صفر	صفر
التعديلات للتغير في القيمة العادلة للبند المتحوط لها	صفر	45,511	صفر	(9,445)	(9,518)
الاستنفاد	صفر	صفر	صفر	(11,378)	(11,377)
مرحل للفترة التالية					
الرصيد المطلوب استنفاده	صفر	صفر	22,755	11,377	صفر
الرصيد المتبقي	**صفر**	**45,511**	**18,963**	**9,518**	**صفر**
(ب) القيمة العادلة للأداة المشتقة					
	1 يناير 20x1	31 يناير 20x1	1 فبراير 20x1	28 فبراير 20x1	31 مارس 20x1

Illustrative Examples						امثلة توضيحية					
CU12,000,000	Nil	–	28,445	No longer designated as the		20,000,000 ريال سعودي	صفر	47,408	-	-	-
CU8,000,000	Nil	–	18,963	9,518	Nil	12,000,000 ريال سعودي	صفر	-	28,445	لم تعد مُصَنَّفة على أنه أداة تحوط	
Total	**Nil**	**47,408**	**47,408**	**9,518**	**Nil**	8,000,000 ريال سعودي	صفر	-	18,963	9,518	صفر
c. Effect of the hedge on surplus or deficit						**المجموع**	**صفر**	**47,408**	**47,408**	**9,518**	**صفر**
Change in line item: asset	Nil	45,511	N/A	(9,445)	(9,518)	**(ج) أثر التحوط على الفائض أو العجز**					
Change in derivative fair	Nil	(47,408)	N/A	9,445	9,518		**1 يناير 20x1**	**31 يناير 20x1**	**1 فبراير 20x1**	**28 فبراير 20x1**	**31 مارس 20x1**
Net effect	**Nil**	**(1,897)**	**N/A**	**Nil**	**Nil**	التغير في بند: الأصل	صفر	45,511	لا ينطبق	(9,445)	(9,518)
Amortization	**Nil**	**Nil**	**N/A**	**(11,378)**	**(11,377)**	التغير في القيمة العادلة للأداة المشتقة	صفر	(47,408)	لا ينطبق	9,445	9,518
						صافي التأثير	صفر	(1,897)	لا ينطبق	صفر	صفر
In addition, there is a gain on sale of assets of CU14,607 at February 1, 20X1.						الاستنفاد	صفر	صفر	لا ينطبق	(11,378)	(11,377)
						إضافة إلى ذلك، فإن هناك مكسب من بيع الأصول بمبلغ 14,607 ريال سعودي في 1 فبراير 20x1.					
d. Interest revenue and interest expense relating to the amount designated as hedged						**(د) إيراد الفائدة ومصروف الفائدة المتعلقان بالمبلغ المُعين على أنه متحوط له**					
Interest revenue						**إيراد الفائدة**					
– on the asset	Nil	172,097	N/A	71,707	71,707		**1 يناير 20x1**	**31 يناير 20x1**	**1 فبراير 20x1**	**28 فبراير 20x1**	**31 مارس 20x1**
– on the swap	Nil	179,268	N/A	62,115	62,115	**إيراد الفائدة**					
Interest expense						-على الأصل	صفر	172,097	لا ينطبق	71,707	71,707
– on the swap	Nil	(179,268)	N/A	(71,707)	(71,707)	-على المقايضة	صفر	179,268	لا ينطبق	62,115	62,115
						مصروف الفائدة					

امثلة توضيحية						Illustrative Examples
على المقايضة	صفر	(179,268)	لا ينطبق	(71,707)	(71,707)	